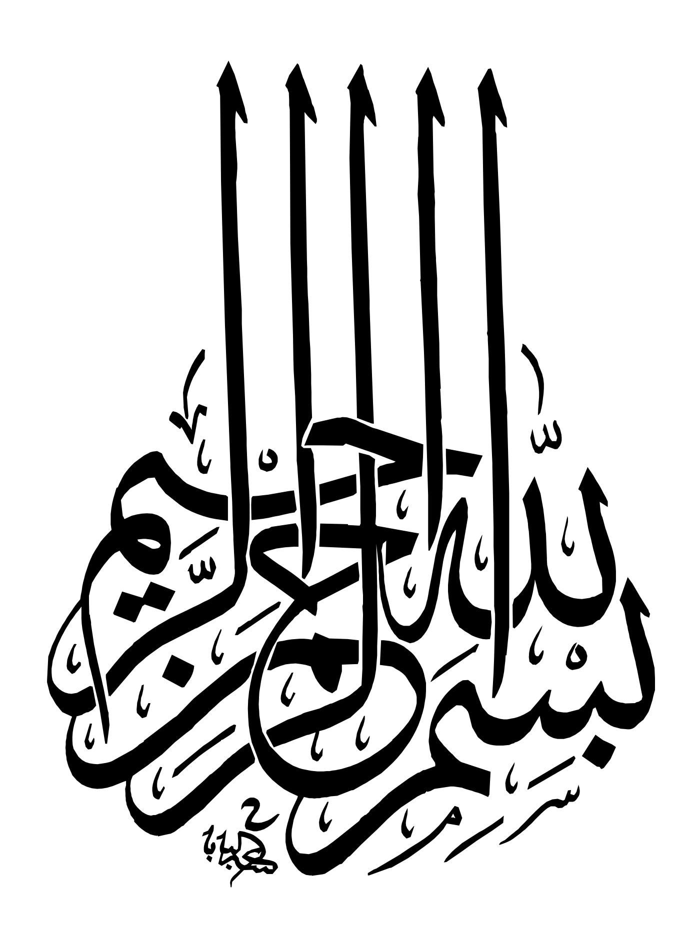
العلاقات الدولية والإعلام

إعداد

دكتور محمد عبد البديع السيد



" وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم "

صدق الله العظيم

الحجرات ، الآية ١٣

المقدمة

☆☆☆☆☆

العلاقات بين الأمم والشعوب والجماعات قديمة قدم الحضارة البشرية ذاتها فعندما اكتشف الإنسان الأول يمكنه التعاون مع غيره خطا بذلك خطوة مهمة نحو التمدن والتحضر فانضمت الأسر فى قبيلة والقبائل فى مجتمعات وكونت تلك المجتمعات دول اليوم.

ومن الواضح أن العلاقات الدولية تسير فى نفس الطريق الذى سارت فيه علاقات الأفراد ونلاحظ أن تعامل الأفراد مع بعضهم البعض متأثرين بالظروف المحيطة بهم فى طريقة تناولهم لهذه العلاقات يتشابه تماماً مع تعامل الدول مع بعضها البعض وفى القرون الثلاثة الأخيرة اتخذت العلاقات الدولية أنماطاً متنوعة وأشكالاً متزايدة فى مجالات السياسة الخارجية وتطور النظم القنصلية ومفاهيم الأمن القومى والاستراتيجية ووسائل حل الصراعات بين الأمم .

وتحظى دراسة العلاقات الدولية فى عالم اليوم بأهمية خاصة حيث أنها دراسة لفن وعلم المحافظة على بقاء الجنس البشرى فإذا كان ثمة ما يهدد المدنية خلال العقود القليلة القادمة فإن ذلك سيكون بفعل سوء الفهم المتزايد فى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية .

وتتزايد هذه المخاطر بتفاقم حده التفاعلات الدولية وتزايد الفاعلين الدوليين ودخول لاعبين جدد على المسرح السياسى ورغم وجود محكمة العدل الدولية لحل المنازعات ورغم ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة من تطبيقات تبدأ باللوم ثم المقاطعة إلى الحصار الاقتصادي بل والعمل العسكرى المشترك لمعاقبة المعتدى إلا أنه مازالت هناك دول تضرب بكل هذا عرض الحائط ومازالت الدول القوية تطوع القانون الدولى وتفسره لصالحها بل هناك من يمتنع عن تطبيق ذلك مثله كمثل المجرمين الخارجين على القانون .

ومع ذلك فأنني أود الإشارة إلى أن موضوع العلاقات الدولية من المواضيع التي تحتاج إلى المتابعة المستمرة وعدم الوقوف عند معرفة محددة وذلك لان العلاقات الدولية متطورة متغيرة وسريعة التحول والتغير لذا فهي تتطلب المتابعة والاحاطة ليبقى المختص مطلعا على كل ما يدور في فضاء العلاقات الدولية .

إن من ابرز الصعوبات التي يواجهها من يرغب في تأليف كتاب في العلاقات الدولية هو سرعة تغير مجريات الأحداث والسياسات الدولية مما يجعل من الصعب القول بان ما كتب هو من الثوابت التي لا تتغير لذلك فقد جاء هذا الكتاب ليعالج الواقع الحالي للعلاقات الدولية مستندا إلى الأحداث الدائرة والظروف التي عاشها ويعيشها المجتمع الدولي ,لذلك فقد قسمته إلى عشرة فصول التي أرجو أن تكون مناسبة ومتوافقة ومتسلسلة أكاديميا يسهل فهمها وإدراكها وهي كما يلي : يعالج الفصل الأول مفهوم العلاقات الدولية وتطورها وآفاقها وخصائصها واهميتها ، ويتناول الفصل الثاني دور الإعلام في العلاقات الدولية حيث يتناول العلاقة بين الإعلام الدولي والسياسة الخارجية ودور الإعلام الدولي والصراعات الدولية كما يتناول دور وكالات الأنباء العالمية في تحديد أطر السياسات الخارجية وتنفيذها ويلقى الفصل الثالث الأضواء على دور الإعلام في الدبلوماسية كما يتناول مفهوم الدبلوماسية وتطورها ومفاهيم الاتصال الدولي وأهميته في المجال الدبلوماسي ، والفصل الرابع يعالج مفهوم العلاقات العامة الدولية واهميتها في العمل الدبلوماسي وأدوار العلاقات العامة الدولية في القضايا المعاصرة كما يتناول استخدام تكنولوجيا الاتصال والملتيميديا الحديثة في ممارسة العلاقات العامة الدولية في القطاع الدبلوماسي واستراتيجيات العلاقات العامة الدولية وأثرها على الدبلوماسية المعاصرة ويتناول الفصل الخامس العلاقات الثقافية الدولية من حيث مفهومها واهميتها ودورها في التقارب بين الشعوب ، ونأمل أن يكون هذا الكتاب نافعاً ومفيداً للطلاب والباحثين والمهتمين بالشئون والعلاقات بين الدول والله من وراء القصد فهو نعم المولى ونعم النصير .

دكتور محمد عبد البديع السيد

الفصل الأول

مفهوم العلاقات الدولية وآفاقها

✯✯✯✯✯

إشكالية مصطلح العلاقات الدولية :

يستخدم لفظ العلاقات الدولية جنبا الى جنب أو كمرادف لمصطلحات أخرى مثل : السياسة العالمية أو السياسة الدولية أو السياسة الخارجية أو حتى الدبلوماسية وأمام هذه المجموعة من التسميات التى تتافس علم العلاقات الدولية لابد من توضيح كل مصطلح لنستطيع تفسير مصطلح العلاقات الدولية :

١ – **السياسة الخارجية :** هي " بمجموعة الأعمال التى يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول أخرى أو مجموعة العلاقات لأنظمة دول أو حتى مجموعة العلاقات لكيانات اقتصادية وثقافية تابعة لهذه الدول .

فالسياسة الخارجية لدولة ما هى جزء من السياسة العامة لهذه الدولة أو الشكل الذى تسير به دولة ما علاقاتها مع دول أخرى فدراسات السياسة الخارجية ترتكز على ظاهرة القرار السياسى للدول الخاص بالعلاقات الخارجية والتعاون الدولى بدون أن تشمل النظام الدولى بكامله .

وبالتالي لا يمكن استخدام هذه التسمية كمرادف للعلاقات الدولية لأن هذا المصطلح يخص فقط السياسة الخارجية لدولة واحدة أى مثلاً : السياسة الخارجية لمصر – بينما مصطلح العلاقات الدولية هدفه أكثر شمولية .

٢ – **السياسة الدولية :** مصطلح يطلق على مجموعة العلاقات السياسية القائمة ما بين الدول (الشؤون الخارجية) بالإضافة لجميع العلاقات القائمة فى المجتمع الدولى أى ليس المقصود دولة واحدة فقط بل النظام الدولى بكامله .

فالسياسة الدولية بمفهومها ما بين الدول إلا جزء من العلاقات الدولية التي تعد أكثر اتساعاً وشمولية .

٣- **الدبلوماسية :** كلمة أطلقت لأول مرة على الوثائق التى تطوى طيتين كجوازات السفر وتذاكر المرور أو الوثائق والصكوك الصادرة عن الملوك والأمراء والمتضمنة منح شخص ما توصية خاصة أو امتيازات ومن ثم أصبح هذا اللفظ يطلق على الأوراق والوثائق الرسمية أو تلك التى تتضمن نص الاتفاقات أو المعاهدات المعقودة وأمام شمولية مصطلح العلاقات الدولية أصبح تعبير الدبلوماسية فى يومنا الحالى يشكل جزء منه والخاص بالأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدول التى هى جزء من العلاقات الدولية .

٤ – **السياسة العالمية :** وتعنى دراسة النظام الدولى بكامله (النظام العالمى) وليس فقط العلاقات ما بين الممثلين فرادى إلا أن كلا المصطلحين : السياسة الدولية والسياسة العالمية يستخدمان بالممارسة للتعبير عن نفس المعنى أى سياسة النظام الدولى بكامله من ناحية كونية شاملة أو من نواحى العلاقات الخاصة بين الدول وممثلين آخرين انفراديين ، وأنها اكثر شمولية من السياسة الدولية .

٥ – **الدراسات الدولية :** هذا المصطلح مفهومه أكثر شمولية من العلاقات الدولية حيث يشمل الدراسات القانونية المقارنة واللغات الأجنبية مروراً بالدراسات الجغرافية والأنثروبولوجية (علم طبائع الإنسان) والاقتصادية .

والدراسات الدولية تكون حقلاً واسعاً أو قطاعاً أكاديمياً يشمل نفس مادة العلاقات الدولية بالإضافة للاقتصاد الدولى والقانون الدولى والمنظمات الدولية ، كذلك القانون الدبلوماسى والقنصلى والممارسة الدبلوماسية وتاريخ العلاقات الدولية والتجارة الخارجية والتعاون الدولى .

٦ – **مفهوم العلاقات الدولية :**

تعددت الأسماء التى تطلق على العلاقات الدولية فأحياناً تسمى الشئون الدولية وأحياناً أخرى تسمى الشئون العالمية وقد تسمى الشئون الخارجية أو السياسة الدولية ويفضل بعض المؤرخين اسم العلاقات الدولية على غيره لأن كلمة علاقة توضح فكرة الرابطة الوثيقة التى تجمع بين الدول كما أنها أدق دلالة من كلمة شئون ولأن كلمة " دولية " تحدد الموضوع وتبرز أن محور الدراسة لهذا العلم يدور حول الدول كما يفضل عدم وصف العلاقات الدولية بأنها سياسية لأنة إذا كان الجانب السياسى

هو الغالب فيها فإن لبعض العناصر الأخرى من ثقافية واقتصادية واجتماعية أثرا لا يقل عن السياسة .

ويميز بعض الدارسين بين السياسة الدولية والعلاقات الدولية حيث تعتبر السياسة الدولية أضيق نطاقاً من العلاقات الدولية لأن الأخيرة تدرس التأثيرات المختلفة على صناع السياسة الرئيسية وتحلل العوامل البيئية والشخصية من وجهة النظر تلك . فى حين أن السياسة الدولية تتعامل أساساً مع الأعمال الرسمية للحكومات فهى تستخدم ابتداء لوصف العلاقات السياسية الرسمية بين الحكومات التى تتصرف باسم دولها . ومع ذلك تظل السياسة الدولية قلب العلاقات الدولية بيد أن هناك ظواهر ومواقف وأحداث تدور فى الهامش تهم الباحث فى العلاقات الدولية لذلك يتسع مفهوم الأخيرة ليشمل الدول كفاعل رئيسى .

فالعلاقات الدولية هي :

علم يلاحظ ويحلل بهدف التفسير و التنبؤ لمسير العلاقات بين الدول .

كما تُعرف أيضاً بأنها دراسة التفاعلات بين أصناف محددة من الكيانات الاجتماعية و تشمل أيضاً دراسة الظروف المناسبة التي تحيط بهذه التفاعلات.

والعلاقات الدولية هي علاقات شاملة تنطوي على مختلف الجماعات في مجال العلاقات الدولة سواء كانت هذه العلاقات الدولية رسمية أو علاقات دولية غير رسمية.

وينطوي مفهوم العلاقات الدولية على جميع الاتصالات بين الدول وجميع حركات الشعوب وسلع وأفكار الدول عبر الحدود الوطنية[١].

وتعرف الموسوعة السياسية العلاقات الدولية : بأنها جزء من علم السياسة وهى مجمل مبادئ وأحكام وضوابط العلاقات والاتصالات والروابط بين الدول أعضاء المجتمع الدولى فى مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية وتنظم أصول التعاون وحدود الخلاف والصراع فى شتى الميادين كما تشمل

[١] http://www.abahe.co.uk/notions-international-relations.html

الأحكام المنطبقة على علاقات أفراد ينتمون لدول مختلفة وعلاقات أفراد مع دول أجنبية ومن جانب آخر ينظر إلى العلاقات الدولية على أنها الاتصال الرسمى بين الدول الذى يأخذ صورة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية .

والعلاقات الدولية فى نظر كارل دويتش " دراسة لفن وعلم المحافظة على بقاء الجنس البشرى " فإذا كان ثمة ما يهدد المدينة خلال العقود القليلة القادمة فإن ذلك سيكون بفعل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لا بسبب الأوبئة والمجاعات .

وهى فى رأى " دان " العلاقات الفعلية التى تتم عبر الحدود القومية أوهى تلك المعرفة التى تتوافر لدينا بشأن تلك العلاقات فى وقت ما .

وريمون آرون فيعرف العلاقات الدولية بأنها العلاقات ما بين الأمم أو العلاقات ما بين الوحدات السياسية المستقلة .

وستانلى هوفمان يقول أنها تدرس العوامل والنشاطات التى تؤثر على السياسة الخارجية وعلى سلطة الوحدات الرئيسية المكونة للعالم .

أما كينزى رايت فيعرف العلاقات الدولية بأنها العلاقات القائمة ما بين مجموعات سياسية ذات سلطة مع تشديد وتمييز على مكانة الدولة القومية .

وشيفالييه يعرف العلاقات الدولية بأنها تشابك مختلف أشكال العلاقات القائمة ما بين مختلف الدول الموجودة فى هذا الوسط الخاص والمسمى بالمجتمع الدولى . و**روبرتو ميسا** فيعرف العلاقات الدولية بأنها العلم الذى يدرس المجتمع الدولى الديناميكى والجامد .

كوينس يعرفها بأنها ": علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أو غير رسمية. "

ويعرف فريدريك هارتمان العلاقات الدولية بانها : كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية. "

ويمكن تعريف العلاقات الدولية بأنها : كافة التفاعلات والروابط المتبادلة سواء كانت سياسية او غير سياسية بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي.

آفاق العلاقات الدولية[١] :

أثبت بعض المؤرخين أن التنبؤ في مجال التطورات العالمية صعب جداً، وأنه أصعب بكثير من التنبؤ في مجال برامج الاستنساخ الطبية أو في مجال غزو الفضاء وانتقال البشر إلى الكواكب الأخرى، ومع ذلك فقد حاول البعض وضع سيناريوهات ممكنة للمستقبل منطلقين من حقائق العصر، ومنها :

١ – أنه من الممكن توقع مستقبل انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في مساعيها لفرض هيمنتها على العالم خلال السنوات العشرين القادمة. لأن هذه الدولة مستمرة في المضي على طريق زيادة الهوة بينها وبين المجتمع الدولي في مجالات العلاقات المالية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والسياسية والعسكرية وغيرها من المجالات.

٢ – وتحدث الكثيرون عن المعجزات الاقتصادية الأخرى. ولكن في الواقع أن المعجزة جرت في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. لأن العولمة في ظروف نظام القطب الواحد تضيق على الدول المستقلة الكبرى الأخرى، ولا تدعها تسلم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم في ظل العولمة. ولا يستبعد أن واشنطن كقائد عالمي ستقوم بتنفيذ خطط استراتيجية لإضعاف أو إنهاك تلك الدول، وظهرت ملامح تلك الخطط مع الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي بدأت حتى قبل تسلم أوباما للحكم في الولايات المتحدة الأمريكية .

٣– أدى تركز مراكز القوى المالية والاقتصادية والتجارية إلى تحول شرق وجنوب شرق آسيا إلى مركز لنصف الاقتصاد العالمي المالي والتجاري والسكاني. ليتوقع البعض أن تملك الصين أكبر اقتصاد عالمي حتى عام ٢٠٢٠، وليشيروا إلى أن هذا لا يعني وزنها العسكري والسياسي بل وبمستوى الحياة في الصين نفسها الذي سيتفوق على نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وأن الصين لن تترك واشنطن تتحكم بالعالم لوحدها. وأن الهند بسكانها الـ ١.٢ مليار نسمة ستصبح الدولة الرابعة في عالم الاقتصاد. ووفق توقعات البنك الدولي، ستبقى ثلاث دول غربية هي: الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والبرازيل؛ ضمن الدول العشر الأكثر تطوراً اقتصادياً في العالم حتى عام ٢٠٢٠ والسبع الباقية منها في آسيا.

---

[١] محمد البخاري ، آفاق العلاقات الدولية ، https://www.facebook.com/DrMOFA/posts/518735208157915

٤- رغم أن العولمة جاءت لتعزز التشابك الاقتصادي والأمني لمختلف الدول ، وغيرت الأجندة السياسية الدولية ، ورافقها تغيير لأفضليات مصالح الدول على الساحة الدولية فقد تبدلت إمكانيات ووسائل تنفيذ سياساتهم الخارجية. وتغير مفهوم قوة الدولة من الاعتماد على القوة العسكرية إلى الاعتماد على تطوير الموارد البشرية والمالية والاقتصادية والمعلوماتية والفكرية للدولة. وتبدل دور اللاعبين الرئيسيين على الساحة الدولية من التحالفات والاتحادات العسكرية والسياسية، إلى التحالفات والاتحادات التجارية والاقتصادية الإقليمية، والدولية مثال: الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، والرابطة الاقتصادية "أوروآسيا"، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجلس تعاون دول الخليج العربية، وغيرها لتبقى في مقدمتها مجموعة دول الثمانية الكبرى، وهو ما يعني تحول السياسة العالمية والدبلوماسية نحو الاقتصاد .

٥- أدت العولمة إلى ارتفاع نسبة الوعي القومي بين سكان الكرة الأرضية. وبعد أن كان عدد الدول المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية ٥٠ دولة، نرى أن منظمة الأمم المتحدة تضم في عضويتها الآن نحو ٢٠٠ دولة، مع إمكانية زيادة هذا العدد خلال السنوات القادمة، بسبب وجود أقليات عرقية في أكثر من ١٠٠ دولة يزيد عدد أفرادها عن المليون نسمة، مع إمكانية انهيار تلك الدول وانقسامها إلى دول مستقلة، كما حدث في الاتحاد السوفييتي السابق الذي انقسم إلى خمسة عشر دولة مستقلة، ويوغوسلافيا التي انقسمت إلى عدة دول ولم يزل الصراع قائماً بينها حتى الآن، وتشيكوسلوفاكيا التي انقسمت سلمياً إلى دولتين مستقلتين، وإثيوبيا التي انقسمت بعد صراع طويل إلى دولتين مستقلتين، والسودان التي انقسمت إلى دولتين بعد حرب أهلية طويلة. وفي أحسن الظروف يمكن قيام فيدراليات شبه مستقلة ذاتياً في بعض الدول متعددة القوميات، وهو ما تسعى إليه الدول العظمى وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر، على مثال الحالة العراقية، والحالة الروسية ، والحالة السورية ، وغيرها.

٦- غيرت العولمة جوهر العلاقات الدولية وأفضلياتها، ووسعت من إمكانيات العمل المشترك لمختلف الدول، وفتحت الآفاق أمام المجتمع الدولي لتعاون متعدد الأطراف

. وأبرزت وزن الدبلوماسية الاقتصادية، التي رافقتها الدبلوماسية البيئية، مع ازدياد أهمية الدبلوماسية الشعبية، ودبلوماسية التنمية لحل مشاكل دول الجنوب الفقيرة. الأمر الذي يدعو العالم اليوم إلى تشكيل منظومة عالمية لمواجهة التهديدات والأخطار الجديدة، الناتجة عن العولمة في القرن الحادي والعشرين. التي وضعت معظم الدول العربية أمام تحديات لم تكن تتوقعها وتهدد أمنها ومصيرها ووحدة أراضيها. وأصبح من الضروري التصدي لها بدأ من ساحة التبادل الإعلامي الدولي الذي تفتقر لها معظم الدول العربية وعجزت جامعة الدول العربية رغم المحاولات الكثيرة عن تأسيس إعلام خارجي عربي موحد يتصدى للهجمات الإعلامية التي تتعرض لها الأمة العربية ويشرح القضايا والمواقف العربية أكثر مما هو حاصل اليوم على الساحتين المحلية والإقليمية والدولية.

المتغيرات فى العلاقات الدولية المعاصرة[١] :

تتسم العلاقات الدولية المعاصرة بكثافة وسرعة التفاعلات بين الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية هذا فضلا عن التغير السريع في توجهاتها ، الأمر الذي يجعل عملية تحليل وتفسير هذه التفاعلات بالغة الصعوبة والخطورة لذا نسعى الى رصد اهم الظواهر التي برزت في حقل العلاقات الدولية خلال الحقبة المعاصرة منذ مطلع الألفية الجديدة وحتى الآن وتحديدها باعتبار ان هذا التحديد يمكن ان يمثل اداة اولية لتحليل وتفسير التفاعلات الدولية المعاصرة .

وفيما يلي نعرض لأهم هذه المتغيرات :

المتغير الأول : الصراع والتعاون:

لقد قامت العلاقات الدولية منذ ظهورها على اساس التحديد الدقيق بين العدو والصديق خلال كل مرحلة تاريخية بل وسنجد في الأدبيات الإسلامية الكلاسيكية تحديداً واضحاً لم يمكن اتباعه من سياسات في دار الحرب اي العدو ودار السلام وكذلك الحال في الأدبيات السياسية الغربية القديمة ولعل اشهر من تناول هذا

---

[١] **كمال حسن على ، تحليل العلاقات الدولية المعاصرة ، http://www.f-law.net/law/threads/63741**

الموضوع ميكافيللي في كتابه الأمير والذي تضمن نصائحه للأمير بالنسبة للسياسات التي يمكن ان يتبعها تجاه الصديق والعدو في الداخل والخارج .

وأثبتت التجربة انه لا توجد صداقات دائمة ولا عداوات دائمة وإنما مصالح دائمة في العلاقات بين الدول الا ان الطابع العام للمصالح خلال مرحلة تاريخية معينة كان يضفي عادة على هذه العلاقات اما طابع الصداقة وأما طابع العداء ومن ثم كانت هناك درجة واضحة من الرؤية بالنسبة لعملية ادارة العلاقات بين الدول فعلاقات الصداقة لها قواعدها واسسها وعلاقات العداء لها بدورها قواعدها وأسسها المختلفة .

اما واقع العلاقات الدولية اليوم فإنه يشهد حالة فريدة ربما تكون غير مسبوقة في تاريخها وهي ما يطلق عليها ظاهرة اللا صديق واللا عدو فلا يمكن عمليا التوصل الى معايير تحدد العدو والصديق تحديدا جامعا مانعا كما كان الأمر من قبل وبالتالي نستطيع القول إن العلاقات بين الدول في واقعنا المعاصر اقرب ما تكون الى تكوينات تجمع بين عناصر من الصراع وعناصر من التعاون بدرجات مختلفة ومتغيرة .

فبعضها يغلب عليه عناصر الصراع فيكون اقرب الى دائرة العداء والبعض الآخر يغلب عليه عناصر التعاون فيقترب من دائرة الصداقة ونمط ثالث يقع في منطقة ما بين كل من الدائرتين .

إلا ان هذه التكوينات سريعة التغير بحكم السمة العامة لهذا العصر، ولعل اوضح الأمثلة المعاصرة في هذا الشأن ما حدث من تغير في الموقف الروسي والصيني من ازمة الملف النووي الإيراني بشأن حزمة العقوبات الرابعة التي فرضت على ايران مؤخرا من خلال مجلس الأمن .

هذه الظاهرة لها اثارها على حركة التفاعلات بين الدول وطبيعة هذه التفاعلات ومداها والآثار الناتجة عنها فلا تتوفر معايير او قواعد واضحة ومحددة تنتظم من خلالها هذه التفاعلات كما كان الحال في مرحلة الحرب الباردة على سبيل المثال .

المتغير الثانى : تغير مفهوم سيادة الدولة :

قامت العلاقات الدولية خلال المراحل التاريخية السابقة على اساس انها علاقات بين دول ذات سيادة ومن ثم تتمتع بممارسة هذه السيادة على اقليم وشعب معين فلا تنازعها اي سلطة اخرى في نطاق هذا الإقليم او على هذا الشعب .

كما انها تتمتع بالحق في قبول او رفض اي شيء يأتي اليها من الخارج ولقد تم تقنين هذا الوضع في المواثيق الدولية والتي جعلت من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مبدأ حاكماً للعلاقات الدولية يتعين على الدول احترامه والالتزام به .

وعندما ننظر الى الواقع القائم لهذه العلاقات اليوم سنلحظ ان مفهوم السيادة بمحتواه المتقدم قد تغير ليصير اقل تحديدا ووضوحا عما كان عليه من قبل وهو ما نطلق عليه ظاهرة سيولة مفهوم سيادة الدولة فلم تعد الدولة تحتكر السيادة على اقليمها وشعبها بشكل مطلق كما كان الأمر من قبل وإنما نستطيع القول بوجود عدة دوائر لسيادة الدولة تختلف اختلافا نوعيا من حيث قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وأسلوب ممارسة هذه السيادة فيها .

وفي هذا الشأن نشير الى وجود بعض المجالات التي ما زالت تتمتع فيها الدولة بالحق في ممارسة السيادة بشكل شبه مطلق ويختلف نطاق هذه المجالات من حيث اتساعه ومداه من دولة لدولة اخرى ومن فترة لفترة اخرى ومن موقف لموقف آخر .

كما توجد بعض المجالات التي لم تعد تتمتع الدولة بممارسة السيادة بشأنها فهي تخرج عمليا عن نطاق سيطرتها وأن كانت معظم الدول ترفض الاعتراف بهذا الواقع الا ان عدم الاعتراف بما هو قائم لا يلغيه ولا يلغي تأثيره .

من ناحية اخرى توجد بعض المجالات التي يتم فيها تقاسم الحق في ممارسة السيادة بين الأطراف الدولية وأخيرا يمكننا ان نشير الى الحالة التي تمارس فيها الدولة سيادتها شكليا دون ان تكون لديها القدرة الفعلية على الفعل والتأثير ومن الأهمية بمكان ان نذكر ان هذه الأوضاع المشار اليها بالنسبة لسيادة الدولة انما هي اوضاع نسبية تختلف باختلاف الدول والظروف والمواقف الا ان نتائج وأثار هذه الظاهرة بأبعادها المختلفة قد برزت بوضوح في العديد من المواقف والأحداث التي شهدها العالم على مدى السنوات الأخيرة .

المتغير الثالث : الاعتماد المتبادل :

تقوم ظاهرة الاعتماد المتبادل على اساس ان ازدياد التداخل والتشابك بين مجالات الحياة المختلفة والناتج عن التطورات التكنولوجية التي شهدها العالم خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ادى الى اتساع نطاق علاقات التأثير والتأثر بين دول العالم بحيث ان ما يحدث في أي مكان في العالم لا بد وأن يؤثر في باقي دول العالم بأشكال ودرجات تختلف وتتفاوت من دولة الى دولة اخرى ولكن في المحصلة النهائية لا بد وأن يكون هناك نوع من التأثير ويترتب على ذلك ان على كل دولة ان تتابع ما يحدث في العالم من تطورات وتغيرات لتتعرف على الاحتمالات المختلفة للتأثيرات التي يمكن ان تتعرض لها نتيجة لهذه التطورات والتغيرات ولتحدد السياسات والأساليب والوسائل الملائمة للتعامل معها بما يحقق لها اكبر قدر ممكن من مصالحها ويجنبها الى اقصي حد ممكن المخاطر الناتجة عنها .

والواقع ان ظاهرة الاعتماد المتبادل هي الظاهرة الأساسية الحاكمة لمعظم التفاعلات بين الدول في الواقع المعاصر بل ونستطيع القول إنه يمكن الاستناد اليها في تفسير العديد من المواقف والأحداث الدولية المعاصرة والتي قد تبدو وكأنها غير منطقية بالمعايير التقليدية للعلاقات الدولية كما أن هذه الظاهرة تمتد لتشمل كافة جوانب الحياة الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وبالتالي تتعدد الآثار الناتجة عنها وتتداخل بشكل غير مسبوق الأمر الذي لا بد وأن يكون له تأثيره على واقع العلاقات الدولية المعاصرة افقيا بمعنى الاتساع المستمر لنطاقها ورأسيا بمعنى الازدياد المستمر والمكثف للتفاعل بين الأطراف الفاعلة في سياق هذه العلاقات .

المتغير الرابع : الأنشطة العابرة لحدود الدول :

يذخر الواقع السياسي المعاصر بالأنشطة العابرة لحدود الدول والتي تتسم بانها خارج نطاق السيطرة الفعلية لسلطات هذه الدول وتشمل هذه الأنشطة انشطة اقتصادية وسياسية وإعلامية وثقافية ومعلوماتية كما أن بعض هذه الأنشطة غير مشروع كالجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والسلاح وغسل الأموال ودفن النفايات وغيرها هذه الأنشطة التي تمثل في واقع الأمر تحدياً لسلطات الدول كما انها تعد احد

مصادر النزاعات المعاصرة في العلاقات الدولية الا ان الملاحظة الجديدة بالاهتمام تتمثل في انه يصعب التوصل الى حلول لمثل هذا النوع من النزاعات دون التوصل الى آليات للتعاون الدولي بشأنها .

المتغير الخامس : ازدياد الوزن النسبي للعوامل الاقتصادية:

كانت العوامل الاقتصادية من العوامل المهمة المؤثرة على العلاقات الدولية على مدى التاريخ الا ان الجديد في هذا الشأن هو ازدياد الوزن النسبي لهذه العوامل في سياق العلاقات الدولية المعاصرة بدرجة واضحة وبشكل غير مسبوق بحيث يصعب تحليل التفاعلات بين الدول في الواقع المعاصر سواء كانت تعاونية او صراعية دون الأخذ في الاعتبار الأبعاد والعوامل الاقتصادية المحركة لها والمؤثرة فيها .

بل ان بعض الدراسات تتحدث اليوم عن دبلوماسية رجال الأعمال بوصفها احدى الأدوات المهمة في ادارة العلاقات بين الدول كما يمكن ان نشير في هذا الصدد الى ما يعرف بدبلوماسية التنمية والتي تدور في نطاق النشاط الخارجي للدول من اجل جذب الاستثمارات الخارجية والتكنولوجيا المتطورة ونظم الإدارة والتشغيل الحديثة الى الاقتصادات الوطنية والسعي المستمر لدول العالم المختلفة من اجل زيادة قدراتها التنافسية وتوظيف ما تتمتع به من مزايا نسبية في المجالات المختلفة.

ويمتد مجال تأثير العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية المعاصرة الى بعض المجالات التي كانت تعد من صميم الاختصاص الداخلي للدول فعلى سبيل المثال تتطلب العلاقات الدولية الاقتصادية التزام دول العالم بوضع مجموعة معينة من التشريعات تتضمن قواعد وأحكام قانونية نمطية أو شبه مشتركة بين دول العالم ونشير في هذا الشأن الى النماذج التي وضعتها منظمة التجارة العالمية للتشريعات الاقتصادية التي يتعين على الدول ان تضعها لتنظيم الأنشطة الاقتصادية والتجارية المختلفة في اطار التزامها باتفاقية حرية التجارة العالمية .

المتغير السادس : بروز أدوار الفاعلين الآخرين من غير الدول :

من الظواهر المهمة في سياق العلاقات الدولية المعاصرة ظاهرة الفاعلين من غير الدول والتي تشمل الشركات عالمية النشاط والمنظمات الدولية والإقليمية وشبكات

المنظمات الأهلية غير الحكومية العابرة للحدود وبعض هؤلاء الفاعلين يملكون من مصادر القوة والتأثير ما يفوق ما لدى بعض الدول بل ومجموعة من الدول وأكثر من هذا فإن بعضهم يستطيع ان يؤثر في الأوضاع الداخلية للدول من خلال ما يتخذه من قرارات وما يتبعه من سياسات لإدارة وتشغيل الشركة او المؤسسة التي يديرها وكلها أمور خارج نطاق السيطرة المباشرة للدول .

وفي هذا الإطار يمكن ان نشير الى ازدياد دور المنظمات الدولية والمتخصصة والإقليمية في نطاق التفاعلات الدولية المعاصرة سواء في مجال حل المنازعات الدولية او في نطاق محاولة إلزام الدول بالقواعد القانونية الدولية المنظمة لأنشطة معينة أو في اطار محاولة بعض الدول الكبرى فرض قيود او عقوبات على دول معينة . حقيقة ان بعض الدول الكبرى تسيء استخدام بعض هذه المنظمات من خلال ممارسة الضغوط الرامية الى توجيهها وجهة معينة بعيدة عن اعتبارات وقواعد القانون الدولي وأحكام الشرعية الدولية الا ان اتساع نطاق دور هذه المنظمات بحد ذاته له آثاره التراكمية المهمة بالنسبة لإدارة العلاقات بين الدول وتسييرها .

المتغير السابع : حروب بلا نصر :

الظاهرة السابعة الواضحة في سياق العلاقات الدولية المعاصرة تتمثل فيما نطلق عليه حروب بلا نصر فمعظم الحالات التي استخدمت فيها الأداة العسكرية لم تستطع القوة المستخدمة لها ان تحسم الأمر بحيث تقضي على ارادة الطرف الآخر وتجبره على الاستسلام كما كان يحدث في المراحل التاريخية .

والمثير للانتباه في هذا المجال ان الحالات التي شهدت حروبا في الواقع المعاصر كانت بين اطرافا غير متكافئة على الإطلاق من حيث القدرة العسكرية الأمثلة الواضحة في هذا الشأن تتمثل في الحرب الأمريكية في افغانستان والعراق والعدوان الإسرائيلي على لبنان وغزة .

إن هذه الظاهرة تعني ان نطاق تأثير القوة العسكرية مهما كانت طاقته التدميرية قد صار تأثيره محدودا بل ان ما يحققه من نتائج لا يتلاءم مع تكاليفه المادية والبشرية هذه بعض الظواهر الجديدة والمحورية في سياق العلاقات الدولية المعاصرة والتي

يمكن من خلال ادراكها والاستناد اليه في التحليل التوصل الى تفسير للتفاعلات الدولية السريعة والمتلاحقة التي تجري امام اعيننا على الساحة الدولية ، ويكفى أن ندلل على ذلك بأن الغزو العدوانى الأنجلو أمريكى على العراق فى عام ٢٠٠٣ قد كبد الولايات المتحدة الأمريكية خسائر وصلت الى ٣ تريليون دولار بالإضافة الى الخسائر البشرية .

الاتجاهات الفكرية للعلاقات الدولية[١]:

تطورت فى علم العلاقات الدولية اتجاهات فكرية، يمكن تلخيصها على النحو التالى:

(أ) اتجاه الفوضى الدولية :

يركز هذا الاتجاه علي أن الدولة هى الفاعل الوحيد فى العلاقات الدولية ، بحكم امتلاكها عنصر القوة . ومن ثم ، فإن النظام الدولى ليس إلا مجموعة من الدول ذات السيادة .

كما يتميز ثانيا بتأكيد أن العلاقات الدولية تختلف اختلافا بينا عن العلاقات الداخلية. بمعنى آخر، فالعلاقات بين الدول تتميز بخصائص تميزها عن العلاقات بين الوحدات السياسية داخل الدولة الواحدة .

فالعلاقات الداخلية تتم فى إطار ملزم، بمعنى وجود سلطة عليا (تشريعية، تنفيذية، وقضائية) فى المجتمع الداخلى فى إطار سيادة الدولة، بينما يفتقر النظام الدولى إلى سلطة عليا فوق سلطة الدول. ومن ثم، فالنظام الدولى يتسم بالفوضى ، حيث تستطيع كل دولة أن تفعل ما تراه محققا لمصالحها .

من ناحية ثالثة ، يركز هذا الاتجاه على أن الصراع هو الخاصية الأساسية للعلاقات الدولية. فمادامت لا توجد سلطة عليا فوق الدول ، فإن كل دولة تتبع مصالحها طبقا لما تتصوره .

ولما كانت مصالح الدول متناقضة، فإن العلاقات الدولية لابد أن تتسم بحالة من الصراع الدائم. كما أنه فى ظل تلك الحالة، فإن الدول تواجه "معضلة أمنية دائمة"، مما يعنى أن قضية الأمن تصبح بمثابة القضية المحورية فى العلاقات الدولية. ومن

---

[١] محمد السيد سليم ، **اسهامات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في تأصيل علم العلاقات الدولية** ، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=145990&eid=306

ثم، فإن أجندة العلاقات الدولية هى أجندة محددة وثابتة، إذ تتميز بترتيب محدد للقضايا، أساسه هيمنة وأولوية قضية الأمن القومى، بمعناه العسكرى.

كما يؤكد هذا الاتجاه أن حالة الفوضى الدولية لا تعنى بالضرورة أن الحرب مسألة محتومة. ذلك أن هناك آليات معينة فى العلاقات الدولية تقلل من احتمال نشوب الحروب، لعل أهم تلك الآليات هى "توازن القوي" بين الدول.

وأخيرا، يؤكد اتجاه الفوضى الدولية مفهوم الرشادة فى العلاقات الدولية.

ورغم ما قد يبدو من تناقض بين مفهومى "الفوضى" و"الرشادة"، فإنه ليس ثمة تناقض، لأن الفوضى تنصرف إلى عدم وجود سلطة عليا إلزامية فى النظام الدولى، بينما يشير مفهوم الرشادة إلى التصرف بناء على حساب موضوعى للمكاسب والخسائر، واختيار البديل الأكثر تعظيما للمكاسب أو تقليلا للخسائر. ويؤكد أنصار ذلك الاتجاه أن الدول حين تتصرف فى العلاقات الدولية، فإنها تفعل ذلك بعد حساب رشيد للبدائل المتاحة. يترتب على ذلك أن العوامل غير الرشيدة، أى العوامل المرتبطة بتطورات وقيم وانفعالات وإدراكات القائد السياسى للدولة، ليس لها وزن فى فهم العلاقات الدولية .

وفى إطار اتجاه الفوضى الدولية، ظهرت مناظرة بين مدرستين، إحداهما مثالية، والأخرى واقعية. تعد المدرسة الواقعية الأقدم تاريخيا. انطلقت تلك المدرسة من نقطة محورية، هى أن فهم العلاقات الدولية يبدأ بفهم "واقع" تلك العلاقات كما هو وليس كما ينبغى أن يكون .

وهذا الواقع يتسم بسعى كل دولة إلى امتلاك عناصر القوة، وتعظيم تلك العناصر، مما يجعل من العلاقات الدولية حالة دائمة من الصراع. ولفهم العلاقات الدولية ، فإن الباحث ينبغى عليه أن يفصل بين التحليل السياسى والأخلاق، تماما كما أن السياسى يتصرف فى العلاقات الدولية، دون اعتبار للجوانب الأخلاقية لسياسته. وقد سادت المدرسة الواقعية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث أدت الأهوال التى شهدتها البشرية فى تلك الحرب، وفشل نظام توازن القوى فى منع نشوب الحرب واستمرارها، أدى ذلك كله إلى إعادة التفكير فى منطلقاتها.

وهكذا، ظهرت المدرسة المثالية، التى أكدت أن الحرب ناشئة عن أسلوب تنظيم العلاقات الدولية، ونقص الاتصال والفهم بين الدول.

ومن ثم، فإنه عن طريق اتباع بعض الاستراتيجيات، يمكن منع نشوب الحروب مرة أخرى. إن التركيز إذن ينبغى أن ينصب ليس على فهم العلاقات الدولية، ولكن على تغييرها نحو وضع مثالى يضمن عدم نشوب الحروب.

هكذا، راحت المدرسة المثالية تقدم السياسات الكفيلة بمنع نشوب الحروب، مثل "الأمن الجماعى"، و"الاعتراف بحق الشعوب فى تقرير المصير"، واتباع "الدبلوماسية العلنية" التى من شأنها زيادة رقابة الرأى العام العالمى على سياسات الحكومات، وبناء تنظيم سياسى عالمى يضمن عدم نشوب الحروب .

وجاء اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ ليوجه ضربة للمدرسة المثالية. فقد فشلت عصبة الأمم فى منع نشوب الحروب، ومن ثم بدأت المدرسة الواقعية تسترد عافيتها بعد الحرب ولكن بصورة أكثر علمية.

وكان من أبرز من طور أو عبر عن أفكار تلك المدرسة **هانز مورجنثاو**، الذى أشار إلى أن سلوك الدول تحكمه قوانين ثابتة، وأن محاولة التصرف ضد منطق تلك القوانين محكوم عليها بالفشل.

لعل أهم تلك القوانين هو أن الدول تفكر وتتصرف بناء على مصالحها المتمثلة فى القوة . وقد سيطرت هذه المدرسة على أدبيات العلاقات الدولية حتى أوائل الستينيات تقريبا، حين بدأت فى الاضمحلال، ولكنها عادت بقوة فى الثمانينيات مع تجديد فى المقولات .

وقد تفرع عن المدرسة الواقعية مدرسة أخرى هى الواقعية الجديدة التى تقول إن المحدد لسلوك الدول هو بنية النسق الدولى وليس قوة الدولة .

ورغم الاختلاف بين المدرستين المثالية والواقعية، إلا أن كلتيهما انطلقت من المقولات الأساسية لمنظور الفوضى الدولية. فكلتاهما انطلقت من التصور الصراعى للعلاقات الدولية، وأن الدولة هى الفاعل الوحيد فى تلك العلاقات، والاختلاف الجوهرى بين العلاقات الداخلية والعلاقات الدولية. بيد أنهما اختلفتا فى تصور النتائج النهائية أكثر من اختلافهما فى المقدمات.

بعبارة أخرى، فإن الخلاف بين الواقعية والمثالية كان خلافا داخل الأسرة الواحدة، أسرة الفوضى الدولية، وليس خلافا جوهريا فى المنظور الفكرى.

(ب) اتجاه المجتمع العالمى :

بدأ اتجاه الفوضى الدولية يتراجع، نظرا لحدوث تطورات فى النظام الدولى، ألقت بظلال من الشكوك على كثير من مقولاته، وأدت بالتالى إلى ظهور منظور جديد هو اتجاه المجتمع العالمى.

لعل أهم تلك التطورات هو ظهور الوحدات الدولية الجديدة، كحركات التحرر الوطنى، والشركات متعددة الجنسية، واضطلاعها بدور محورى فى العلاقات الدولية، هذا بالإضافة إلى ظهور التوازن النووى بين القوتين العظميين فى النظام الدولى بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما أدى إلى استحالة نشوب الحرب العالمية الثالثة، وحول العلاقات الدولية إلى مباراة لا صفرية.

بمعنى أن تعاون جميع الأطراف يؤدى إلى مكسب لجميع الأطراف، وبالعكس، فإن نشوب الحرب النووية يؤدى إلى خسارة جميع الأطراف.

وأخيرا، فإن تطور تكنولوجيا الاتصال الدولى، وتعاظم حجم المعاملات الدولية خلق شبكة من المصالح بين الوحدات الدولية، وحول العالم إلى "قرية عالمية واحدة"، وأنتج ظاهرة "ترابط المصائر" بين مختلف وحدات النظام الدولى.

وقد برهنت بعض الدراسات العلمية على الدور المحورى الذى تلعبه العوامل النفسية (غير الرشيدة) فى العلاقات الدولية.

مهد ذلك كله لظهور منظور فكرى جديد للعلاقات الدولية، يمكن اختصار عناصره فى أن الدولة ليست هى الفاعل الوحيد فى العلاقات الدولية.

"فالنظام العالمي" يتضمن العديد من الوحدات التى قد تأخذ شكل الدولة وقد تأخذ أشكالا أخرى، كما أنها قد توجد داخل الدول ذاتها.

وهذه الوحدات تشكل شبكة من الوحدات المترابطة ذات المستويات المتعددة التى تبدأ من مستوى الوحدات الفاعلة داخل الدولة، والدول، والمؤسسات الأخرى كالشركات متعددة الجنسية.

من ناحية أخرى، فإن العلاقات الدولية والعلاقات الداخلية تتميز بالتشابه والترابط. فالعلاقات الدولية لا تختلف جذريا عن العلاقات الداخلية، وأن ما تصوره المنظور التقليدى فى هذا الصدد إنما هو نتيجة لتركيزه على الشكل وليس على الوظيفة. بعبارة أخرى، فإن أنسنة العلم لا تعنى التخلى عن منهجية العلم. ومن ثم، فإن المنظور الجديد لفلسفة العلم يتسم بأربع خصائص عند **آلكر** هى أنه محدد الهدف، أى أنه له هدف يسعى إليه، هو تحسين مستوى الإنسان، وتعددى بشكل حقيقى، أى يعترف بتعددية الظاهرة السياسية، وتعددية مصالح البشر، ويعترف بالتعددية الثقافية الحقيقية، ومحدد المنهاجية، أى أنه لا يتخلى عن المنهج الوضعى. أدى هذا التحول إلى ظهور قضايا جديدة فى دراسة العلاقات الدولية، وتعاظم أهمية قضايا أخرى كانت تحتل المرتبة الثانية.

فقد ظهر اهتمام جديد بالقضايا الثقافية والحضارية، وبالدراسات الثقافية عموما التى أصبحت تشكل حقلا متميزا فى العلوم الاجتماعية. كما تبلور اهتمام بالقضايا المتعلقة بالديمقراطية والرأى العام، وتلك المرتبطة بالدراسات البيئية، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالمرأة .

ارتبط ظهور تلك التحولات بالعوامل التى أنتجت ظاهرة العولمة. فقد أدت الثورة التكنولوجية الثالثة إلى توسع صناعى وعسكرى هائل، أسفر بدوره عن تدهور البيئة، وتراكم أسلحة الدمار الشامل، مما هدد مصير البشرية ذاته. كما أن هذه الثورة أدت إلى توسيع السوق العالمية، وتزايد حركة الاتصالات العالمية، مما أسفر بدوره عن حركة أوسع للاحتكاك بين الثقافات .

أهداف العلاقات الدولية[١] :

يمكن تحديد أهداف العلاقات الدولية على النحو التالي:

١- **حماية الدولة:** وهو ما يعرف في واقعنا المعاصر بالأمن القومي، ويتطلب سيادة الدولة على أراضيها، وحفظها لحدودها الجغرافية، وبعدها عن تدخل الدول الأخرى عسكريًّا أو سياسيًّا.

٢- **رعاية المصالح المتبادلة:** إذ تسعى كل دولة إلى توفير موارد ذاتية تغنيها عن الحاجة إلى عونٍ خارجيّ، لكن هذا في واقع الحال صعب المنال؛ لذلك تلجأ الدول إلى أن تكمل نقصها عبر علاقاتها الخارجية، وتبادل المنافع مع الدول الأخرى.

٣- **الأمن المشترك:** فالأمن هو أحد الضروريات التي يحتاجها كل نظام سياسيّ يسعى إلى الاستقرار، وإذا كان الأمن الداخلي مسألة خاصة بكل دولة فهناك أمن خارجي مشترك بين دول العالم، تحكمه اتفاقيات تضمن عدم اعتداء دولة على أخرى، وقد تتحالف دول معينة وتتفق على التصدي لأي عدوان يهدد دولة في الحلف.

٤- **السلام العالمي:** إنّ الخلافات بين الدول تهدد أمن العالم؛ لذلك اقتضت المصلحة أن يقوم نظام عالمي لرعاية السلام العالميّ، ومنع حدوث خلافات بين الدول، وتوفير آلية لحل الخلافات بينها؛ حفظا للأمن والسلام العالميين، وفي واقعنا المعيش تقوم منظمة الأمم المتحدة وروافدها بهذا الدور.

١- عصام البشير ، **العلاقات الدولية .. رؤية إسلامية** ، **http://islamstory.com/ar**

خصائص العلاقات الدولية وسماتها[١] :

مع نهايات القرن التاسع عشر، بدأت تترسّخ قوى جديدة في العلاقات الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين واليابان.

وشهد ذلك العصر توطيد قواعد الثورة الصناعية وتحرير المبادلات التجارية وتطوير أساليب الاتصالات؛ وهذا ما أسهم في بسط السيطرة الاستعمارية وهيمنة الدول الكبرى، بينما أقرّ مؤتمر ڤيينا عام ١٨١٥ فكرة الاعتراف بالأوضاع القائمة وتكريس نظرية الأمن الجماعى .

وبرزت ظاهرة المؤتمرات، ثمّ المنظمات الدولية كاللجان النهرية والاتحادات الدولية غير الحكومية وبعض المنظمات المتخصصة كاتحاد البريد العالمي ولجنة المقاييس الدولية، وانعقدت مؤتمرات لاهاي لعامي ١٨٩٩ و١٩٠٧ لتسوية النزاعات بين الدول، ثم نشبت الحرب العالمية الأولى وانهارت على أثرها الامبراطوريتان النمساوية المجرية والعثمانية .

وانعقد مؤتمر فرساي للسلام عام ١٩١٩ على أساس مبدأ القوميات وحق تقرير المصير، كما ورد في تصريح الرئيس الأمريكي ويلسون عام ١٩١٨.

وتأسست عصبة الأمم على قاعدة تحريم اللجوء إلى الحرب وتأسيس العلاقات الدولية وفق ما تقتضيه قواعد العدل والإنصاف واحترام القانون الدولي، وكانت مسيرتها مليئة بالحروب كالغزو الياباني لمقاطعة منشوريا الصينية واجتياح الحبشة من قبل القوات الإيطالية .

ولم يمنع عقد ميثاق **بريان . كيلوغ** عام[٢] ١٩٢٨حول تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية، من نشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ وفي نهايتها تمّ

---

[١] ماهر ملندي ، **العلاقات الدولية** ،

http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8506&m

[٢] ميثاق كيلوغ – بريان[1] هو ميثاق وقع عليه من قبل ١٥ دولة في باريس في ٢٧ أغسطس ١٩٢٨ ودخل حيز التطبيق في ٢٤ يوليو١٩٢٩ . ينص في مادته الأولى على استنكار الدول الموقعة عليه اللجوء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدولية. صادقت ٥٧ دولة لاحقاً على الميثاق ، وفي ٦ أبريل ١٩٢٧ كان وزير الخارجية الفرنسية أريستيد بريان قد اقترح, خلال خطاب يخلد الذكرى العاشرون لدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى, على نظيره الأمريكي فرانك بيلينجز كيلوج ميثاقاً يضع الحرب خارج القانون.

اعتماد ميثاق هيئة الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥لحفظ السلم والأمن الدوليين وتوطيد التعاون الدولي في المجالات كافة.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت العلاقات الدولية تتسم بالخصائص والسمات الآتية:

١- توسيع الرقعة الجغرافية لميدان العلاقات الدولية بعد ظهور دول فاعلة على المسرح الدولي في القارات الأربع المختلفة.

٢- تنامي المنظمات الدولية، وخاصة الإقليمية كجامعة الدول العربية، والمتخصصة كمنظمة الصحة العالمية، والعقائدية كمنظمة المؤتمر الإسلامي،

والتي بدأت تمارس نشاطاً مؤثراً في مجرى العلاقات الدولية.

٣- عقد الأحلاف العسكرية كحلف بغداد ووارسو والناتو، والتسابق نحو التسلح والتهديد باستخدام القوة وتوطيد سياسة التسلط في العلاقات الدولية.

٤- تزايد نفوذ جماعات الضغط ومراكز القوى السياسية والدينية والاقتصادية والأحزاب الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات والنقابات العمالية والمهنية ووسائل الإعلام المختلفة، وذلك في تحديد مسار العلاقات الدولية.

٥- بروز نظام القطب الواحد، ومحاولته الاستئثار بالسياسة الدولية، وتسييرها لتحقيق مطامعه، بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار نظام القطبية الثنائية وتوازن القوى بين المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوڤييتي السابق، والمعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما أدى إلى عرقلة أعمال مجلس الأمن الدولي بالاستخدام المتكرر والمتعسف لحق النقض (الڤيتو).

٦- تعدد الحروب الأهلية ذات الأبعاد الدولية كما حصل في إسبانيا عام ١٩٣٦، واليونان عام ١٩٤٧، وقبرص عام ١٩٧٤، ولبنان عام ١٩٧٥، والصومال عام ١٩٩٢، ورواندا عام ١٩٩٤.

٧- تدخّل بعض الدول الكبرى في شؤون الدول الأخرى، باستخدام وسائل الضغط النفسي والدعائي والاقتصادي والتأثير الثقافي والفكري وإثارة الرأي العام ضد دولته ،

وحتى استخدام القوة المسلحة، كما حصل عندما تدخلت الولايات المتحدة الأميركية في ڤيتنام وكوريا ونيكاراغوا وبنما وهاييتي وأفغانستان والعراق.

٨- نشوب أزمات وحروب عدة ذات آثار خطيرة على استقرار المجتمع الدولي وأمنه، كالأزمة الكورية عام ١٩٥٠، والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وأزمة كوبا عام ١٩٦٢، ومشكلة الشرق الأوسط التي أفرزت حروب عام ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٣ وما بينها من أحداث مأساوية.

٩- ظهور حركة عدم الانحياز أو الحياد الإيجابي بعد انعقاد مؤتمرها التأسيسي في باندونج عام ١٩٥٥.

١٠ – تسويق مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية كالنظام الدولي الجديد الذي يرسّخ هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، والتدخل لأسباب إنسانية كما حصل في يوغسلافيا السابقة والصومال ورواندا وهاييتي.

١١- تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بالأمن الجماعي على الأزمة العراقية عام ١٩٩٠. ١٩٩١ بما في ذلك فرض العقوبات الاقتصادية واستخدام القوة ضد القوات العراقية لإجبارها على الانسحاب من الكويت، وكذلك في يوغسلافيا السابقة.

١٢- وقوع أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، وإعلان السلطات الأمريكية لحربها ضد ما تسميه الإرهاب الدولي، واحتلالها لأفغانستان منذ عام ٢٠٠٢، وللعراق منذ عام ٢٠٠٣.

١٣- تطوير الأسس الكفيلة لمحاكمة مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، منذ محاكمات نورمبرغ وطوكيو في عامي ١٩٤٥و ١٩٤٦، ثم إنشاء المحاكم الجنائية الخاصة لمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية في يوغسلافيا السابقة ورواندا، وحتى اعتماد ميثاق روما عام ١٩٩٨ المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية .

أنواع الاتفاقيات الدولية[١] :

١- معاهدة :

المعاهدة اتفاق استراتيجي سياسي أو عسكري دولي يعقد بالتراضي بين دولتين أو أكثر ، في القانون الدولي اتفاق أطرافه دولتان أو أكثر أو غيرها من أشخاص القانون الدولي ، وموضوعه تنظيم علاقة من العلاقات التي يحكمها هذا القانون ، ويتضمن حقوقا والتزامات تقع على عاتق أطرافه. وتسمى المعاهدة ثانية إذا كانت بين دولتين ، متعددة الأطراف أو جماعية إذا كانت بين عدد من الدول أو بناء على دعوة منظمة دولية ، ويمكن هدفها تنظيم موضوعات تتصل بمصالح المجتمع الدولي كله. والمعاهدة تحدث نتائج قانونية وتعالج قضايا معينة كتسوية قضية سياسية أو انشاء حلف ، أو تحديد حقوق والتزامات كل منها ، أو تبني قواعد عامة تتعهد بمراعاتها أو تحديد حدود ومعاهدات الهدنة والصلح والسلام. ولا تعد ، بمثابة المعاهدة ، الاتفاقيات التي تعقد بين الدولة والأفراد أو الشركات .

وتطلق كلمة "معاهدة" على الاتفاقيات ذات الأهمية السياسية ، كمعاهدات الصلح ومعاهدات التحالف مثل معاهدة الدفاع العربي المشترك ومعاهدة حلف "الناتو" الحلف الأطلسي. ويتم عقد المعاهدات بطرق رسمية وقانونية تبتدئ بالمفاوضات ، ويليها التوقيع من قبل المندوبين المفوضين ، وإبرامها من قبل رئيس الدولة.

ثم تبادل وثائق الإبرام الذي يضفى عليها الصفة التنفيذية بعد إقرارها من السلطة التشريعية (التنظيمية).

ولا يحق للدول الحيادية عقد معاهدات تحالف أو ضمان جماعي ، كما أن معاهدة (الاتزان) حرمت دولة الفاتيكان عقد معاهدات سياسية.

---

[١] http://ar.jurispedia.org/index.php/%D8%A7%D9%

٢- اتفاقية :

يستعمل هذا المصطلح للاتفاقيات التي تتناول نواحي فنية تنتج عن مؤثر فني مهنى وهو عرف وتقليد دولي ، والاتفاقية عبارة عن اتفاق دولي أق أهمية من المعاهدة ، على الرغم من أن بعض الوثائق الدولية لم تميز بينهما ، وهي تتناول بشكل خاص القضايا الفنية ، كالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والتجارية أو البريدية أو القنصلية أو العسكرية ، الخ .. أو تسوية نزاع بين الطرفين مع بيان الحقوق والامتيازات لكل منهما ، أو تتضمن مبادئ وقواعد دولية عامة ، تتعهد الدول الموقعة باحترامها ورعايتها (كاتفاقيات لاهاي وغيرها) واتفاقيات جنيف متعددة الأغراض. وتقتضي الاتفاقية ، أسوة بالمعاهدات ، إجراء المجهود الحربي للعدو وتقوية الروح المعنوية للسكان المدنيين. وتطلق على الاتفاقيات الأقل شأنا أو المحدودة الغرض "المرمى" علما بأن جميعها تتمتع بقوة إلزامية واحدة ، وبأن كلاً منها يستعمل في مجالات خاصة.

٣- الاتفاق :

إن كلمة اتفاق Agreement واتفاق Accord يعني أنه العلاقات الدولية تفاهم أو تعاقد دولي لتنظيم العلاقات بين الأطراف المعنية في مسألة ما أو مسائل محددة يرتب على تلك الأطراف التزامات وحقوقا في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والشؤون الفكرية. وقد يتخذ الاتفاق طابعا سريا أو شفهيا أو صفة عابرة فيكون اتفاقا مؤقتا أو طويل الأجل أو ثنائيا أو متعددا أو يكون محددا كأن يكون اتفاقا تجاريا أو بحريا أو ثقافيا .

والاتفاق أقل شأنا من المعاهدة والاتفاقية. ويجري التوصل إلى الاتفاق بعد مفاوضات ويتم التوقيع ويخضع للإبرام والنشر. والاتفاق مصطلح قانوني لاتفاق بين دولتين أو أكثر على موضوع معين له صفة قانونية ملزمة ، ويأتي ترتيبه في الأهمية في الدرجة الثالثة بعد المعاهدة والاتفاقية.

٤- البروتوكول :

تستعمل كلمة بروتوكول للدلالة على مجموعة من القرارات والوسائل والمذكرات الحكومية كما تدل أيضا على القرارات الصادرة عن مؤتمر أو جمعية ما. أما في القانون الدولي فهي تدل على مجموع الإجراءات والاستعدادات المتخذة على أثر التوقيع على معاهدة ما تمهيدا للتصديق عليها دون استبعاد بعض التعديلات المتعلقة عادة بالخطوات الإجرائية. وقد يتم البروتوكول بمعنى تعديل لاتفاقية قائمة ومعقودة بين دولتين أو أكثر وتأتي في الدرجة الرابعة بعد المعاهدة والاتفاقية والاتفاق.

٥- الميثاق :

اتفاق دولي لإنشاء منظمة دولية مثل ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.

٦- مذكرة التفاهم :

اتفاق مبدئي للعلاقات بين الدول في موضوع معين حتى يتبلور ، وتشمل عدة موضوعات وهي إطار للعلاقات في جوانب ثم يصاغ فيما بعد ليصبح اتفاقية أو معاهدة للعلاقات الدولية في جوانب عديدة.

٧. اتفاق على إيضاح قانوني :

يستعمل مصطلح Accord عادة على الاتفاقيات التي تنظم المسائل السياسية في حالة الاتفاق المتعلق بالمصطلحات السياسية والوفاقية بين الدول والأطراف المتخاصمة أي اتفاق إيضاحي لتعريف وتفسير وشرح المصطلحات الواردة في المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية.

٨- الدولة أكثر رعاية :

مصطلح يرد في اتفاقيات التجارة بين الدول تتعهد بموجبه كل دولة موقعة على منح الدولة الأخرى حق التمتع بالامتيازات والتخفيضات الجمركية التي قد تمنحها في

المستقبل لدولة ثالثة. وكثيرا ما تعكس مثل هذه الاتفاقيات درجة متقدمة من الصداقة وحسن العلاقة بين الدول.

٩- المعاملة بالمثل :

مبدأ دبلوماسي يعنى توحيد أو وحدة شروط الاتفاقات التي تتم بين مواطنين تابعين لبلدين أو أكثر ، ترتبط دولهم ، وفي مجال محدد ، بمعاهدة. وفي القانون الدولي العام ، تعني المعاملة بالمثل تجانس أو وحدة شروط الاتفاقيات التي تتم بين مواطنين تابعين لدولتين أو أكثر في ضوء القوانين الداخلية في كل دولة. وهناك معاملة بالمثل بين عرضين ، وتنص المادة ٥٥ من الدستور الفرنسي للعام ١٩٥٨م على حالات المعاملة بالمثل وهذه الحالات تشتمل على الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة والمصدقة والتي تصبح سارية المفعول من تاريخ نشرها.

١٠- وثيقة تعهد :

هي الوثيقة الدبلوماسية التي تتعهد بموجبها إحدى الدول بأحد أمرين : أ- إما أن لا تخرق الاتفاقات المعقودة سابقا بينها وبين دولة أخرى . ب- أو بأن الامتياز الخاص الذي منحتها إياه دولة أخرى لا يؤثر على حقوق وامتيازات كل منهما .

١١- مستوى التمثيل الدبلوماسى :

للتمثيل الدبلوماسي ثلاث مستويات :

أ- السفارات التي يرأسها سفير .

ب- المفوضات التي يرأسها وزير مفوض .

جـ- السفارات أو المفوضيات التي يرأسها قائم بالأعمال (أصيل أو وكيل) .

وقد نصت المادة (١٥) من اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية على ما يلى : (تتفق الدول على تحديد الفئة التي ينتمي إليها رؤساء البعثات) .

١٢- التحفظ :

هو القيد الخطي الذي تسجله إحدى الدول لدى توقيعها معاهدة ، أو عند إبرامها أو الانضمام إليها ، وهو ينطوي في الغالب على رغبتها في عدم الخضوع إلى بعض أحكامها أو التحلل من بعض الالتزامات الناشئة عنها ، أو تحديد تفسيرها لبعض النصوص الواردة فيها. والتحفظ كثير الاستعمال في المعاهدات الجماعية أو المتعددة الأطراف ، وقد أجازته محكمة العدل الدولية في الرأي الاستشاري الذي أصدرته بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٤٨م الخاص بمكافحة جريمة إبادة العنصر ، وإنما اشترطت ألا يتعارض مع أهداف المعاهدة الأساسية ، وألا تتضمن هذه الوثيقة ما يحظر استعماله. ويجوز إبداء التحفظ في وثائق أخرى كالمذكرات الدبلوماسية أو اتفاقيات الاحتكام أو وثائق الاعتراف ، .. الخ. ولا يجوز استعماله في المعاهدات الثنائية ، لأن تعديل أي نص يقتضي استئناف المفاوضات بغية تعديل النصوص التي يراد التحفظ بشأنها.

مراحل عقد المعاهدة : يمر عقد المعاهدة أو الاتفاقية بعدة مراحل هى :

١- مرحلة المفاوضات ويشترك فيها ممثلون عن الدول المتعاقدة مفوضون بذلك من جميع التخصصات ومن جميع الجهات المعنية .

٢- مرحلة التوقيع على المعاهدة أو الاتفاقية بالنيابة عن الحكومات .

٣- مرحلة التصديق على المعاهدة الاتفاقية من جانب رئيس الدولة. بعد أخذ موافقة السلطة التشريعية (السلطة التنفيذية) بحسب أحكام الدساتير والأنظمة الوطنية المختلفة .

وعندما يتم التصديق تصبح المعاهدة نافذة المفعول ، غير أن ضروريات العلاقات الدولية قد تقتضي أحيانا تنشيط إجراءات عقد المعاهدات أو الاستغناء عن شروط التصديق .

انقضاء المعاهدة : وتنقضي المعاهدات بانقضاء الأجل المحدد لها . أو باتفاق أطرافها. كما أن إخلال طرف فيها بالتزاماته يخول الطرف الآخر إلغاء المعاهدة

وتنقض المعاهدة بأسباب أخرى ، منها تغير الظروف التي عقدت فيها ، وقد أثار هذا السبب الأخير خلافات بين الدول .

وأصبحت هذه المصطلحات القانونية دولية ومتعارفا عليها. وقد تكون الاتفاقيات إطارية أو عامة ، وقد تكون متخصصة. وبإيجاز فإن تعريف المصطلحات التالية تعني الدلالات التي أمامها :

المعاهدة : يطلق لفظ معاهدة في معناه الخاص على الاتفاقات الدولية ذات الصبغة السياسية كمعاهدات الصداقة والتحالف .

الاتفاقية : يطلق لفظ اتفاقية على الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تنظم التعاون بين الدول .

الاتفاق : يطلق لفظ اتفاق على المعاهدات الثنائية ذات الصيغة الفنية .

التصريح : يطلق لفظ التصريح على الاتفاقات التي يكون موضوعها تأكيد مبادئ قانوني أو سياسة مشتركة .

الميثاق : يطلق لفظ ميثاق على الاتفاقات الدولية ذات الطابع الدستوري التنظيمي ، كميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق جامعة الدول العربية .

البروتوكول : يطلق لفظ بروتوكول على الاتفاق التكميلي ، كما يطلق أحيانا على المحاضر الرسمية لمؤتمر دولي .

الفصل الثاني

دور الإعلام في العلاقات الدولية

الإعلام الدولي والسياسة الخارجية :

مفهوم السياسة الخارجية :-

يمكن تعريف السياسة الخارجية لدولة ما : بأنها تنظيم نشاط الدولة فى علاقتها مع غيرها من الدول .

ويقصد بالسياسة الخارجية : أنها مجموعة الأفعال وردود الأفعال التى تقوم بها الدولة فى البيئة الدولية سعياً إلى تحقيق أهدافها وذلك فى إطار قيام الدولة بوظيفتين رئيسيتين هما إدارة الصراعات الدولية وتعبئة الموارد القومية ٠

السياسة الخارجية : هي مرادف لأهداف الدولة فى المجتمع ويعرفها بأنها مجموعة لأهداف والارتباطات التى تحاول الدول بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستورياً أن تتعامل مع كل الدول الأجنبية ومشاكل البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف فى بعض الأحيان .

يعرف مودلسكى السياسة الخارجية : بأنها نظام الأنشطة الذى تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية .

ويعرف فيرنا و سنايدر السياسة الخارجية : بأنها مجموعة القواعد المختارة للتعامل مع مشكلة أو حدث معين حدث فعلا أو يحدث فى الحاضر أو يتوقع حدوثه فى المستقبل على هذا النحو تعتبر السياسة الخارجية مجموعة من الخطط والتفصيلات موضوعة مقدماً بحيث تشكل مجموعة قواعد مرشدة عند اتخاذ القرارات الجارية .

والسياسة الخارجية لأية دولة هي نتاج لعدة عوامل :

* عوامل داخلية : وتتمثل في الميراث التاريخي والايدلوجية والوضعية الديمغرافية والإمكانية الاقتصادية والقدرة العسكرية والهيكل السياسي .

* عوامل قارية : وتحتوي على تفاعل عناصر القوى على المستوى القاري وإمكانية تأثيرها على السياسة الخارجية .

* عوامل دولية : وتتناول النظام الدولي وخصائصه وتطوره وأبعاده والعلاقة بين الدول الكبري والدول الصغرى وعناصر القوة للأطراف المختلفة ومدى تأثيرها على السياسة المختلفة .

الإعلام الدولي كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية :

* تساند وسائل السياسة الخارجية بعضها البعض في سعيها لتحقيق الأهداف الموضوعة ، والإعلام الدولي يعكس أساسا الأوضاع القائمة .

* كلما كانت السياسة الخارجية مبنية على أسس دقيقة وعلمية وتتبع طرقا ملائمة في صناعة القرارات كلما ساعد ذلك الإعلام الدولي .

* تزداد أهمية الإعلام الدولي كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية بالنسبة للدول الكبرى لتزايد مصالح تلك الدول .

* تواجه الدول التي تعاني من قضايا حساسة كالاستعمار الصهيوني في فلسطين اهتماما بالإعلام الدولي في سعيها لتوضيح موقفها وحركتها لمعالجة هذه القضايا .

* هناك ارتباطا بين الإعلام الداخلي والإعلام الدولي وخصوصا بعد تطور وسائل الاتصال وقيام وكالات الأنباء بنقل ما يجري في داخل الدولة للعالم .

* الإعلام الدولي بحاجة إلى إمكانيات اقتصادية عالية ، وهذا يتضح من خلال تفسير قوة دعايات الدول الكبرى .

دور الإعلام الدولي فى صناعة قرارات السياسة الخارجية :-

يعد الإعلام من الوسائل الفعالة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول، يمارسها الجميع من رئيس الدولة إلى الوزارات المعنية في الدولة كل في اختصاصه.

ووسائل الإعلام الجماهيرية الموجهة للخارج تسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة من خلال المؤسسات الإعلامية المختصة بالإعلام الخارجي .
كما تقوم البعثات الدبلوماسية المعتمدة، بوظيفة إعلامية بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال إصدارها للنشرات الإعلامية، أو ما تتناقله وكالات الأنباء العالمية من تصريحات، أو ما تبثه الإذاعات المسموعة والمرئية وما تنشره الصحف والمجلات واسعة الانتشار، التي أصبحت بمتناول الجميع بسبب التطور العلمي والتقني الهائل الذي حدث خلال التسعينات من القرن الماضي.
ويتمتع الإعلام بأهمية خاصة كوسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدول الكبرى، تتناسب وحجم مصالح هذه الدول على الصعيد الدولي، وتعاظم دورها وتأثيرها في السياسة على الساحة الدولية، فهي تعمل من خلال وسائل الإعلام المتطورة التي تملكها، وتوجهها إلى تحقيق أهداف سياستها الخارجية وحماية مصالحها في الخارج، مما يفسر أن العلاقة بين الاتصال الخارجي والسياسة الخارجية علاقة ارتباط وثيقة ومتكاملة بحيث أن كلا منهما يتدخل في الآخر ليشكل بعض أبعاده إن لم يكن أغلبها [١].
والإعلام الدولى يؤثر على عملية صناعة القرارات من خلال تعرض النخبة أو صانعى القرارات لهذا الإعلام حيث أن المعلومات التى يحصلون عليها من وسائل الإعلام تكون بمثابة المدخلات لعملية صناعة القرارات .

ويمكن التمييز بين القرار الأوتوقراطي والقرار الديمقراطى ودور وسائل الإعلام فى القرارين حيث أن دور وسائل الإعلام فى القرار الأوتوقراطى هو نقل قرارات الحاكم إلى المحكوم ومحاولة استمالة المحكومين تجاه الحاكمين .

أما دور وسائل الإعلام فى القرار الديمقراطى فهو دور مزدوج حيث أنها تنقل مواقف الحاكم إلى المحكوم ومواقف المحكوم إلى الحاكم أى أنها تدعم حكم الشعب أو بعبارة أدق حكم الأغلبية .

---

(١) **محمد ببوش ، دور الإعلام في السياسة الخارجية المغربية**
http://www.maghress.com/oujdia/7265

ويمكن تناول النقاط السابقة بشكل أكثر تفصيلاً :-

١- تعد وسائل الإعلام سلاحا يمكن استخدامه في زمن السلم والحرب على حد سواء، لما لهذه الوسائل، خاصة التلفزيون، من قدرات على تسليط الضوء على موضوع معين وجذب اهتمام جماهير عريضة، فهي قادرة أيضا على تشكيل المخزون المعرفي لهذا الجمهور وتكوين الصور الذهنية لديه عن قضية معينة أو شعب معين .

٢- تساهم وسائل الإعلام بدور فى صناعة قرارات السياسة الخارجية فمحتوى وسائل الإعلام يعد مصدراً من مصادر المعلومات التى تساهم فى تقديم البدائل المتعلقة بالقرارات وصناعة القرارات ذاتها .

٣- وبالنسبة للدول النامية يبرز دور وكالات الأنباء الدولية والإذاعات والصحف الدولية كمصدر المعلومات التى تساعد فى صناعة قرارات السياسة الخارجية هذه المصادر تخدم سياسات معينة ومصالح معينة الأمر الذى يتطلب وجود خبراء يساعدون فى تحليل هذه المصادر والاستفادة منها مع أدراك أنها تخدم مصالح وسياسات معينة .

٤- إن تطوير وسائل الإعلام يساعد على إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية والارتفاع بثقافاتهم السياسية وزيادة مشاركتهم السياسية أى زيادة تفاعلهم مع النظام القائم وتأثرهم به وتأثيرهم فيه .

٥- كما يمكن لوسائل الإعلام أن تنقل مواقف الجماهير إلى صانعى القرارات الأمر الذى يساعد على تزايد التفاعل بين صانعى القرارات والجماهير كل ذلك يبين أهمية توفر كوادر سياسية وإعلامية مؤهلة للارتقاء بوسائل الإعلام والاستفادة منها فى مجالات عديدة ومنها نقل مواقف الجماهير إلى الحكام

ونقل مواقف الحكام إلى الجماهير الأمر الذى يزيد من شعبية صانعى القرارات ويضفى طابعاً عصرياً على شعبية السياسة الخارجية .

ومن الأهمية بمكان مراعاة الفرق بين السياسة المعلنة والسياسة الفعلية فكثيراً ما تقتضي الظروف عدم إذاعة أو نشر بعض النقاط المتعلقة بالسياسة الفعلية فى وقت معين وفى بعض الأحيان لا تتمشى السياسات المعلنة مع السياسة الفعلية وذلك مراعاة لتحقيق أهداف معينة أو ملابسات معينة وعادة ما يقع دور الإعلام فى إطار السياسة المعلنة بمعنى شرحها للجماهير ونقل مواقف الجماهير إلى صانعى القرارات.

٦- تكون الدبلوماسية رهن إشارة الإعلام لينقل وجهة نظرها ويعرف بمواقفها من القضايا التي تعالجها. ونحن نرى الرئيس الأمريكي يواجه الصحفيين في حديقة البيت الأبيض مرة أو مرتين في اليوم الواحد ليتحدث أمام أجهزة الإعلام العالمي، أو يكلف بهذه المهمة الناطق باسمه، لأن الدبلوماسية العالمية اليوم هي الدبلوماسية الإعلامية وليست الدبلوماسية الخرساء التي لا يسمع لها صوت، وبالتالي لا يُعرف لها موقف أو اتجاه.

أهداف السياسة الخارجية :-

يتم تحديد أهداف طويلة الأمد للسياسة الخارجية كما يمكن تحديد أهداف متوسطة الأجل وقصيرة الأجل أيضاً وفى نفس الوقت توضع أولويات للأهداف وقد تقتضى الضرورة التضحية ببعض الأهداف لصالح تحقيق أهداف أخرى كما يتم التمييز ما بين الأهداف المعلنة والأهداف الفعلية بمعنى أن ضرورات السياسة الدولية قد تقضى الإعلان عن أهداف معينة وعدم الإعلان عن أهداف أخرى وفقاً لضرورات هذه السياسة ويلاحظ أن تتمشى الأهداف مع الاحتياجات الفعلية للدولة وأن تعكس المصلحة الوطنية لهذه الدولة حتى توصف بأنها رشيدة .

فالسياسة الخارجية لأية دولة تحاول تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن أجمالها علي النحو التالي :-

١- حفظ استقلال الدولة وأمنها :-

أى حماية الوجود الذاتى والمحافظة على البقاء وهذا يعنى صيانة استقلالية الدولة وضمان حرية حركتها فى المجالين الداخلى والخارجى علاوة على صيانة الأنماط القيمية والنظم السياسية والاجتماعية والمكاسب المادية للسكان ضد كافة التهديدات التى تأتى من مصدر خارجى .

وهذا يبدو هدف حماية الذات له طابع دفاعى تحتمه طبيعة العلاقات بين الدول وما يشوبها من تزايد الأعمال الخفية والنشاطات الهدامة وأعمال العنف والعدوان التى تمارسها الدول ضد بعضها البعض .

٢- حماية المصالح الاقتصادية للدولة :-

أى المساهمة فى تحقيق الرفاهية الاقتصادية فنتيجة لسعى الدول المتخلفة لتحقيق التنمية والتغلب على ظروف التخلف نتيجة لذلك برزت الأبعاد الاقتصادية فى السياسات الخارجية للدول فأصبح الحصول على مصادر وأسباب الثورة الاقتصادية من الأهداف الهامة للسياسة الخارجية وقد يتم الحصول على مصادر الثروة من خلال السيطرة المباشرة على ثروات الغير كأن تقوم دوله باحتلال دوله أخرى أو اقتطاع جزء من إقليمها أو من خلال العلاقات الاقتصادية والتى تنشأ بين الوحدات الدولية وهذه العلاقات قد تكون متكافئة أو غير متكافئة طبقاً للشروط التى تخضع لها هذه العلاقات وهى شروط تعكس فى التحليل النهائى الوزن النسبى لأطراف العلاقة ودور كل منها فى المجتمع الدولى .

وثمة ظواهر يشهدها المجتمع الدولى الراهن تكرس الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية ومن هذه الظواهر عدم العدالة فى توزيع مصادر الثروة بين الوحدات المكونة للنظام الدولى وتباين هذه الوحدات من حيث معدلات التنمية والتطور الاقتصادي الاجتماعي السياسى والهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة فى زيادة

مستمرة وهذا يولد القوة الدافعة للعمل من أجل تضييق هوة الخلاف أو على الأقل الحيلولة دون زيادتها .

٣ـ حفظ مكانة وهيبة الدولة فى المجتمع الدولى :ـ

السياسة الخارجية لأية دولة تهدف فى التحليل النهائى إلى تدعيم نفوذ الدولة وخلق سمعة طيبة لها فى المجتمع الدولى بما يعنيه ذلك من احترام شعاراتها والتجاوب مع أهدافها وأخذ وجهات نظرها بعين الاعتبار وزيادة مكانة الدولة فى المجتمع الدولى يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف أخرى تسعى الدولة إلى تحقيقها .

٤ـ تجميل صورة الدولة أمام الآخرين :ـ

تسعى الدولة والجماعات السياسية القومية عموماً إلى تخليد ثقافتها ونشر أيدلوجيتها والدعوة إلى مجموعة القيم والمبادئ التى تعتنقها ويتضح ذلك فى سلوك الدول الكبرى التى تحاول تجميل أسلوبها فى الحياة أمام الآخرين وكذلك نظم الحكم الثورية التى غالباً ما تنتهج سياسة خارجية متشددة تهدف تصدير الثورة أو على الأقل حماية نفسها من النظم المحافظة التى تكون محيطة بها .

وسائل تنفيذ السياسات الخارجية

١ – سياسات القوى وميزان القوى :

القوة هى المقدرة على تحقيق الأهداف بشكل فعال وأغراء أو إكراه الآخرين لتحقيق أهداف معينة ويؤخذ فى الاعتبار عدد من الاعتبارات وهى :– أدراك كل طرف وتقويمه للوضع ، ومدى أدراك كل طرف الأهداف مع احترام الوضع القائم ٠

٢ – الدبلوماسية وإدارة الشئون الخارجية :

الدبلوماسية هي عملية التفاوض والتمثيل التى تخوضها الدولة فى غمار علاقاتها بالأطراف الدولية الأخرى .

والفاعلون فى الدبلوماسية هم : رؤساء الدول والحكومات ، ووزراء الخارجية والدبلوماسيون .

وتقوم الدبلوماسية بعدة وظائف هي : الحماية والتمثيل والإعلام .

والدبلوماسية الحديثة تشتمل علي عدة أنواع هي : (دبلوماسية القمة – دبلوماسية المؤتمرات – الدبلوماسية البرلمانية) .

٣- الوسائل الاقتصادية :

هناك عدة وسائل اقتصادية لتنفيذ السياسة الخارجية هي :

أ- الرقابة على النقد : تدخل هذه السياسة فى إطار معالجة العجز فى ميزان المدفوعات أو ترشيد أنفاق العملات الصعبة .

ب- فرض حظر تجارى على دول معينة : وقد يكون كلياً أو جزئياً .

جـ- فرض التعريفات الجمركية ونظام الحصص :

تدخل الأولى فى إطار حماية الصناعات أو باعتبارها مورداً من موارد الدخل القومى وهى سلاح ذو حدين ، أما نظام الحصص فيعمل على الحد من الواردات وذلك لتحديدها وتحديد الدول القادمة منها وهذا يدخل فى إطار حماية الصناعات والمنتجات المحلية أيضاً .

د- المقاطعة : وتتمثل في رفض استيراد السلع التى تنتجها دولة أو مؤسسة معينة من الأمثلة على ذلك المقاطعة العربية لإسرائيل والشركات والمؤسسات الأجنبية التى تتعامل معها .

هـ- السياسات الاندماجية : أقامه أشكال تكاملية لمنظمة التجارة الحرة أو سوق مشتركة أو تخفيض الإجراءات الجمركية بين الدول .

و- التأميم والتجميد : وذلك بنقل الملكية من الجهات الخاصة إلى الجهات العامة وقد تكون الجهات الخاصة أجنبية ، ويعمل التجميد على الاحتفاظ بالأرصدة الخاصة بدولة معينة أو رعاياها أو مؤسسات تابعة لها .

ز- تخفيض قيمة العملة : وذلك لزيادة حجم صادرات الدولة وهذا قد يحسن من وضعها الاقتصادي ويستخدم هذا الأسلوب إذا كانت هناك أزمات اقتصادية فى الدولة المعنية .

ح- سياسة المساعدات : المساعدات الاقتصادية تعد وسيلة فعالة من وسائل السياسات الخارجية فى إطار الصراع الدولى والسعى لتحقيق المصالح الوطنية وقد يتم تقديم المساعدات وفقاً لترتيبات ثنائية بين دولة ودولة وقد يتم تقديمها من خلال المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومن مزايا تقديم المساعدات من خلال الأمم المتحدة أنها تتسم بطابع الحيدة ولا تحمل طابع الضغط السياسى إذا قورنت بالدول الكبرى .

٤- **الوسائل العسكرية** : ترتبط الحرب بالوسيلة العسكرية ويثير ذلك قضية الإمكانيات الحربية ويمكن أن نثير فى هذا الصدد المفاهيم التالية :-

أ- إمكانية الحرب الدفاعية :- أي استخدام القوة المسلحة اضطرارا لمواجهة العدوان الذى أرتكب ضد الدولة المعنية .

ب- إمكانية الحرب الهجومية :- أى انتهاك الحدود الإقليمية لدولة معينة أو التوسع على حساب دولة أو دولة أخرى مثال ذلك إسرائيل فى عدوانها على الدول العربية .

جـ- إمكانية الردع :- ازدادت أهمية الردع بعد التطور الرهيب فى صناعة الأسلحة النووية والتقليدية وقد يكون الردع بالسلاح النووى أو السلاح التقليدى .

ويتطلب الردع توفير قدرات كبيرة للدولة التى تمارس الردع ضد الدولة المهاجمة واستخدام هذه القدرات ، وقد يتم اللجوء إلى حرب العصابات كوسيلة عسكرية من وسائل تحقيق السياسات الخارجية ، وتثير الوسائل العسكرية قضية الانضمام إلى الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الإقليمي مثل معاهدة حلف شمال الأطلسى (الناتو) The north atlantic treaty organization (NATO)

٥- **الإعلام الدولى** :- للإعلام قوتان الأولى ذاتية يستمدها من العناصر الخاصة به الثانية ويعكسها ويستمدها من العوامل الأخرى .

التبادل الإعلامي واتخاذ قرارات السياسة الخارجية[١] :

الهدف من اتخاذ قرارات السياسة الخارجية التوصل لصيغة عملية منطقية من بين عدة بدائل معدة مسبقاً للتوصل إلى أهداف معينة أو لتفادى نتائج سلبية غير متوقعة.

وترتبط عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية عادة بمعايير يتم من خلالها اختيار الأفضل بعد مشاورات ومداولات دقيقة تتناول الهدف المقصود من خلال الوضوح، ودقة قياس المواقف والاحتمالات الممكنة للتوصل إليه .

وعلى متخذ القرارات هنا تحمل مسؤولية تقييم الافتراضات والتوقعات وتبعات القرار الذي يتخذه .

وتعتمد عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية على مجموعة عناصر هي :

١- **البيئة الخارجية** بكل حقائقها وأبعادها وضغوطها ومؤثراتها وتفاعلاتها ومدى إمكانية الحركة والمناورة ضمنها. بسبب قلة الخيارات التي تتيح إمكانيات الحركة والمناورة أمام الأجهزة المختصة مع ازدياد الضغوط الخارجية.

وحاول هارولد سبروت "Harold Sprout" التفريق بين التأثيرات النفسية على تصورات واضعي السياسة الخارجية، وحرية الحركة في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية المتخذة وأشار إلى ارتباطها ببعضها البعض من خلال تصورات واقع البيئة الخارجية الموضوعة بدقة .

٢- **البيئة الداخلية** التي تعكسها الأوضاع الاجتماعية في الدولة المعنية ونظامها السياسي والاقتصادي، وتفاعلات الجماعات الاجتماعية، وجماعات الضغط، ومصالح الأحزاب السياسية، لأن الأوضاع الاجتماعية في أي دولة تمارس ضغوط معينة على واضعي قرارات السياسة الخارجية بطريقة يصعب تجاوزها. وتختلف البيئة الداخلية في النظم الديمقراطية عن غير الديمقراطية من خلال مدى المشاركة الحزبية والشعبية في تكوين البيئة الداخلية، ومدى الضغوط التي تمارسها

[١] http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/196907

عناصر الرأي العام المكونة من مصالح الأجهزة غير الحكومية والأحزاب السياسية، على الأجهزة المختصة بوضع قرارات السياسة الخارجية للدولة .

٣- **طبيعة مصادر القيم والمعتقدات** المكونة لتفكير وسلوك واضعي قرارات السياسة الخارجية ومدى اختلاف تصوراتهم ونماذج وطرق تفكيرهم وسلوكهم.

٤- **المنطلقات الوطنية** التي تعتمد عليها الأجهزة الحكومية في الدولة المعنية في قرارات السياسة الخارجية ومدى إمكانية الاعتماد عليها لتنفيذ قراراتها وسياساتها لمواجهة ردود الفعل الدولية المضادة .

بالإضافة لإمكانيات الموارد والقدرات البشرية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية التي تتيح لها ظروف أفضل لتنفيذ تلك القرارات .وتقييم القدرات وتحديد الأدوار يعتمد على شقين :

الشق الأول : وينطلق من تقييم موضوعي بعيد عن التحيز والانطباعات الخاطئة التي يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة تضر بالمصالح الوطنية العليا للدولة والمواقف التي يتم التعامل معها من خلال تلك القرارات .

والشق الثانى : يعتمد على توفير تصور دقيق عن كيفية تحريك القدرات الوطنية للتعامل مع المواقف بالشكل الذي يجعل قرارات السياسة الخارجية قادرة على تحقيق أهدافها المقررة .

٥- **الضغوط الناتجة عن اتخاذ قرار لهدف معين** وبدونه تنتفي الحاجة لاتخاذ القرار أصلاً. والضغوط عادة تنبع من الهدف المعين ومدى الإصرار للوصول إليه، لتتحول الضغوط إلى حافز لاتخاذ القرار الذي يستجيب لمتطلبات الهدف .

وترتبط الضغوط باتخاذ قرارات السياسة الخارجية بتوقعات الرأي العام وإلحاح البيئة الداخلية عليه وبمقدار شعور أجهزة صياغة قرارات السياسة الخارجية بهذه الضغوط وتفاعلها معها، وتعبر عن نفسها باتخاذ القرار أو عدمه أضف إلى ذلك قوة الضغوط العاطفية والانفعالية التي تتولد في أجواء البيئة العامة للقرار ومدى تأثيرها فيه .

٦- **الهيكل التنظيمي الرسمي** الذي تتم في إطاره عملية اتخاذ القرارات الخارجية وتختلف الهياكل التنظيمية من حيث مدى تشعبها وتعدد مستوياتها، ومدى تعقد الإجراءات التي تحكم علاقاتها ونماذج الاتصال والتعامل ضمنها، والتشعب وتعدد المستويات التنظيمية يمكن أن يكون من عوامل تعقيد عملية اتخاذ القرارات.

وعملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية تفرض البحث في:

مدى التزام السلطة التنفيذية بقيود وضوابط السلطة التشريعية عند وضع قرارات السياسة الخارجية .

فالسلطة التشريعية تصدق على المعاهدات الخارجية وتملك حق الموافقة أو عدم الموافقة على الاعتمادات المالية المقترحة لتنفيذ برامج قرارات السياسة الخارجية، وهي التي تقوم بدور الوسيط بين الحكومة والرأي العام في قضايا السياسة الخارجية عندما تعقد جلسات استماع، وتصدر توصيات تنتقد فيها أو تتحفظ من خلالها على قرارات معينة للسياسات الخارجية؛ والأوضاع الداخلية للجهاز التنفيذي نفسه .

ويتعين الوقوف على طبيعة العلاقة السائدة بين قائد الدولة ووزير خارجيته، وبينهما وبين الخبراء والمستشارين العاملين في نطاق الجهاز التنفيذي للسلطة الحكومية، وعلاقتهما بسفراء الدولة اللذين لهم صلة بموضوع قرار السياسة الخارجية المتعلق بالقرار قيد البحث .

والعلاقة بين وزيري الخارجية والدفاع، وبين وزير الخارجية ورئيس جهاز أمن الدولة؛ ومدى اتجاه قائد الدولة أو رئيس الوزراء نحو مركزية التحكم في السياسة الخارجية ، أم الميل نحو التفويض بجزء من السلطات في هذا المجال، ومدى اعتماد قائد الدولة أو رئيس الحكومة على المشاورات الجماعية التي يمكن أن تقدمها أجهزة معينة مثل الجهاز المتخصص في وزارة معينة أو مجلس الأمن القومي، ومدى الأخذ بتقارير سفراء الدولة في الخارج، ومدى الاعتماد على الحقائق التي تتضمنها تقارير تلك الأجهزة أثناء وضع تصورات جهاز اتخاذ قرارات السياسة الخارجية .

الإعلام كوظيفة من وظائف المنظمات الدولية[١] :

* يعد الإعلام وظيفة من وظائف المنظمات الدولية وتختلف هذه الوظيفة باختلاف طبيعة المنظمات وأنشطتها ووظائفها وتاريخها .

* كثيرا ما تفيد المنظمات الدولية الدول الفقيرة أو الصغيرة وذلك من خلال تحدث مندوبيها وإلقاء البيانات وإرسال المذكرات .

* اهتمت الأمم المتحدة بمشاكل الاتصال الدولي وتنمية الانتشار الحر وتحقيق التعاون السلمي وذلك من خلال ما يلي :

- التعريف الدولي للحقوق المترتبة على الإعلام وتنفيذ ذلك في المجال الدولي .
- إدانة وضع الدعاية التي تهدد السلام أو الحقوق الأساسية للإنسان .
- إصدار قرار عام ١٩٧٤ يدين الأشكال المختلفة للدعاية .
- تنظيم وضع المراسلين الأجانب الذين يشكلون عاملا هاما في الاتصال الدولي ولاسيما إبان فترة الأزمات.
- معظم قرارات المنظمات الدولية لا تنفذ نظرا لأن المنظمات الدولية ليست فوق الدول .
- من الناحية العملية كثيرا ما تتخذ قرارات ، لكنها لا تطبق بحكم الصفة التي تتميز بها المنظمات الدولية فمثلا جامعة الدول العربية تتخذ العديد من القرارات الإعلامية ولكنها لا تنفذ بسبب ضعف الجهاز التنفيذي في الإعلام العربي .

الإعلام والتفاهم الدولي :

- يتحدد الإطار المثالي للتفاهم الدولي من خلال الإعلام الدولي بالسعي نحو الموضوعية المجردة والدقة في إبراز الوقائع والارتباط بالصدق ووضع الجوانب المختلفة للموضوع والابتعاد عن التشويه ، والسعي نحو الحقيقة .
- كما يمكن أن نجدها في النصوص القانونية المثالية ، ونصوص الفلاسفة .
- يدخل في هذا الإطار قيام وكالات أنباء دولية وذلك في حال إلتزامها الموضوعية

[١] أمين وافي ، الإعلام الدولي ، الجزء الأول والثاني .

– يدخل في هذا الصدد الحديث عن المسئوليات الأخلاقية لوسائل الإعلام والسي لمقاومة أشكال الاحتكار المختلفة والرقابة التي تعد في الأصل قيدا على حرية الإعلام .

– يدخل أيضا السعي لقيام الأقليات الدينية العرقية واللغوية بتملك وسائل الإعلام الخاصة بها في إطار حرية الإعلام .

– يدخل فيها أهمية قيام لغة دولية كوسيلة لتحقيق التعاون الدولي ، وحتى الآن لم تنتشر اللغة الدولية بالشكل المطلوب فضلا عن سعي الدول الكبرى وغيرها في نشر لغاتها بالأشكال المختلفة .

الإعلام والإطار الواقعى للتفاهم الدولي :

– يعد الإعلام الدولي في كثير من الحالات معوقا للتفاهم الدولي إذ لا يلتزم بالموضوعية بل يشوه الحقائق ويبرز وجهة نظر دون أخرى ، وكثيرا ما يرتبط بالكذب ووضع جوانب الموضوع التي تفيده وتعمد التشويه وخدمة طرف من أطراف الصراع ومهاجمة أو مواجهة الطرف الآخر من الصراع .

– سبب ذلك أن الإعلام الدولي هو وسيلة من وسائل السياسة الخارجية للدول وبالتالي فهو يسعى لتنفيذ هذه السياسة بالتفاعل مع السياسة الأخرى .

– هذا يفسر سوء توزيع مصادر الأنباء في العالم ، وأصبحت وسائل الإعلام سلاحا خطيرا في أيدي القوى الكبرى .

– باستخدام تلك الوسائل يتم احتكار تفكير الإنسان بحيث يصبح الفرد موجها دون إدراك منه بمفاهيم تحتوي على جانب واحد من الحقيقة .

– التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية غير المتكافئة أسفرت بدورها عن تنمية غير متكافئة لوسائل الإعلام .

– هناك فرق شاسع في نسبة الأمية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، وعليه فإن ما يسمى بالحقوق المتكافئة فيما يتعلق بالحريات يدعو للسخرية طالما ظل هناك جزء كبير من الجنس البشري غير قادر على المشاركة المتكافئة في الاتصال الدولي

– يتطلب التقدم التكنولوجي قدرا كبيرا من الأموال وهذا يساعد في زيادة الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، ناهيك عن الآثار السيئة على التحرر الثقافي والسياسي للدول النامية .
– كذلك تختلف بيئة الاتصال في النظم الرأسمالية عنها في النظم الاشتراكية ، تختلف باختلاف طبيعة النظام وتباين درجات والتغير داخل الدولة الواحدة .

دور الرأي العام في الصراعات الدولية [١] :

لعبت العوامل النفسية على مر العصور دروا بارزا في إدارة الصراع الدولي نتيجة للأهمية البالغة التي يحتلها الرأي العام داخل كل دولة وقد تعاظم هذا الدور بعد التقدم التكنولوجي الهائل في المعلومات ووسائل الاتصال ودخول العالم عصر السماوات المفتوحة والانترنت، حيث أصبحت توجهات الرأي العام من العوامل الرئيسية المؤثرة على تعامل الحكومات في كل دول العالم بصورة تضع حدوداً واضحة على حرياتها في إدارة أي صراع ، كما أصبحت هذه التوجهات إحدى الادوات الأساسية للسياسات الخارجية للدول تجاه الدول الكبرى في العالم بحيث يتم توظيف التوجهات القائمة أو المحتملة لدى الرأي العام لتفسير أو الدافع في اتجاه سياسة معينة سواء كان ذلك يتصل باحتمال حدوث توجهات غير مرغوب فيها لدى الرأي العام أو دفعه في اتجاه تحدي حكوماته.
ونحاول التعرف على أهم اشكال وأساليب التعامل النفسي في الصراعات الدولية المعاصرة ، والعوامل المؤثرة فيها وكيفية استخدامها من قبل الاطراف المتصارعة.

ويمكن تلخيص أهم أساليب التعامل النفسي في الصراعات الدولية فيما يلي:

١– تشويه صورة الخصم في الأوساط العالمية المختلفة الشعبية ، والحكومية لتأليب الرأي العام العالمي ضده ووضعه بصورة مستمرة في مربع رد الفعل.
٢– تزييف الحقائق وتزويرها بما يضر بمصالح الخصم ومحاولة طمس هويته وتشويه ثقافته و حضارته .

---

[١] على حسن السعدنى ، الصراع الدولي دور الرأي العام والعامل النفسي ، الحوار المتمدن-العدد: ٤١٠٧ ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=361653

٣- بث روح الفرقة بين صفوف الخصوم عن طريق استقطاب المعارضين للنظام الحاكم ومساندتهم .

٤- تلجأ بعض الدول إلى القيام بأعمال تخريبية داخل أراضيها لتهيئة مناخ معين للقيام بأعمال عسكرية أو سياسية ضد دولة ما .

٥- نشر بيانات ومعلومات بل واخبار مضللة ومغلوطة عن الخصم بهدف خفض روحه المعنوية وبث روح الإنهزامية بين صفوفه .

٦- يعتبر اسلوب العصا والجزرة من أهم أساليب التعامل النفسي في الصراع الدولي المعاصر ، حيث تلجأ أحياناً اخرى إلى الترغيب إذا ما كان ذلك مجدياً .

والنجاح في استخدام هذه الأساليب يتطلب توافر عدة عوامل لعل أهمها:

١- وسائل الإعلام والتي تلعب دوراً بارزاً في توجيه وتشكيل الرأي العام، ولذلك فإن امتلاك أدوات التأثير في الرأي العام أحد أهم اسباب النجاح في الحرب النفسية .

٢- أجهزة المخابرات والتي تلعب دروا هاماً في إدارة الصراعات لا دولية من الكواليس الخلفية .

٣- التقدم التكنولوجي والذي يعني امتلاك التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال المختلفة بما يمكن من الوصول إلى أي بقعة في العالم .

٤- التقارير والنشرات التي تصدرها المنظمات الدولية والإقليمية تكون في بعض الأحيان سلاحاً بيد القوى الكبرى من أجل الهيمنة على مقدرات الشعوب الضعيفة .

ولإلقاء مزيد من الضوء على أساليب التعامل النفسي في الصراع الدولي المعاصر سنحاول تطبيقها على الصراعات الأمريكية المختلفة علي النحو التالي :

تولى الولايات المتحدة الأمريكية الاعتبارات النفسية أهمية قصوى في إدارة صراعاتها الدولية ، و مرد ذلك ربما يكون التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتمتع بها والتي تتيح لآلتها الإعلامية الوصول إلى أي بقعة في العالم. ولعل الإعلان المفاجئ للرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش بخصوص حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم والذي يعتبر تحولاً في سياسة الرؤساء الجمهوريين

مظهر من مظاهر التعامل النفسي مع العرب، وربما يكون الدافع إليه احساس الإدارة الأمريكية بضخامة حجم الكراهية المكبوتة في صدور العرب تجاه الولايات المتحدة بسبب انحيازها الأعمى لإسرائيل وجاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتكشف الولايات المتحدة ان رصيدها في المجتمعات العربية قد تآكل بدرجة تهدد بإعلان إفلاسها في العالم العربي ودول العالم الثالث، ويمكن أن يكون الدافع إلى الإعلان المفاجئ : رغبة الولايات المتحدة في تحفيز الدول العربية للمشاركة في الحلف العسكري حتى يكتمل لها الإجماع العالمي ولا يقف العرب خارج الرقعة المحيطة بأفغانستان فاستخدمت ورقة الدولة الفلسطينية ، والمحببة إلى قلوب العرب .

ولم تتورع الإدارات الأمريكية المتعاقبة في استخدام كل الأساليب من أجل تحقيق مصالحها فمثلا النزاع بين كوبا والولايات المتحدة خطط عدد من كبار العسكريين الأمريكيين لارتكاب سلسلة من الاعتداءات الارهابية في الولايات المتحدة عام ١٩٦٢ لاتهام نظام فيدل كاسترو بارتكابها وإقناع الرأي العام بضرورة شن الحرب على كوبا، وذكر **جيمس بامفورد** في تصريح لشبكة (سي إن إن) إن أحد مشاريع ضباط قيادة الأركان الأمريكية في تلك الفترة كان يقضي باتهام كوبا في حال إنفجار مركبة الفضاء "ميروكوري-٦" التي حملت جون جلين إلى الفضاء عام ١٩٦٢ و أضاف **بامفورد** أن ضباط القيادة "خططوا ايضا لقتل أناس في الشوارع وإغراق بواخر تنقل لاجئين كوبيين" والهدف من ذلك هو إيجاد ذريعة لاجتياح كوبا، وأعلن انه اكتشف وثائق مهمة في أرشيف وكالة الأمن القومي المتخصصة في الاستخبارات الإلكترونية تؤكد أقواله و كانت قد جرت محاولة عام ١٩٦١ لاحتلال كوبا من قبل مجموعات مناهضة لحكم كاسترو بدعم من وكالة المخابرات الأمريكية إلا انها فشلت بسبب عدم تقديم الدعم لها من قبل الرئيس الأمريكي جون كينيدي .

<u>ولعل العامل النفسي قد بدا واضحاً في صراع الولايات المتحدة الأخير من الإرهاب وحربها ضد أفغانستان ، حيث يمكن الإشارة إلى ما يلي.</u>

١- مبادرة الإدارة الامريكية بإعلان الحرب وتحريك آلتها العسكرية التي تغطي كافة أرجاء المعمورة وذلك قبل أن تحدد العدو الذي تقصده مرده في الأساس مراعاة العامل النفسي لدى الشعب الأمريكي ومحاولة إرضائه لتحاشي سخطه وغضبه .

٢- في حربها ضد أفغانستان قامت القوات الأمريكية بإلقاء عبوات الغذاء بجانب ما تلقيه من قنابل في محاولة لاجتذاب الشعب الأفغاني الجائع إلى صفها ضد حركة طالبان . وهنا يمكن ملاحظة أمرين في غاية الأهمية وهما:

أ- عمدت الولايات المتحدة إلى كتابة كلمة حلال على علب الطعام التي تلقيها على الأفغان .

ب- عبوات الطعام التي أرسلتها الولايات المتحدة إلى افغانستان مرسوم عليها صورة شيخ أفغاني رث الثياب وهو يبتسم ومكتوب عليها باللغة الأفغانية " الحمد لله " شكراً للقوات الأمريكية التي سدت جوعي .

ورغم علم المسؤولين الأمريكيين أن معظم الشعب الأفغاني لا يعرف القراءة والكتابة إلا أن اهتمامهم بالعامل النفسي لديه دفعهم إلى كتابة هذه العبارات .

الفصل الثالث

الإعلام والصراعات الدولية

يتمثل دور الإعلام في عملية الصراع بتعبئة الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي حول وجهة النظر الرسمية للدولة من الصراع الدائر وشرحها وتغطية أخبار أهم أحداثها تباعاً.

وشرح وتحليل أبعاد هذا الصراع وأسبابه، مع مراعاة أن يأخذ خبراء الاتصال والإعلام والصحفيين بعين الاعتبار، خصائص الجمهور الإعلامي المخاطب ثقافياً وسياسياً وتاريخياً، ومدى تعاطفه مع وجهة النظر الرسمية للدولة المعنية في هذا الصراع، واختيار اللغة المناسبة للرسائل الإعلامية لتصل إلى أقصى حد ممكن من التأثير والفاعلية، لأن السلاح الإعلامي في أي صراع كان ولم يزل لا يقل أهمية عن القوة العسكرية والاقتصادية، لأنه الوسيلة الناجعة لرفع معنويات القوى البشرية في الدول المعنية، وتحطيم الروح المعنوية للخصم في الصراعات الدائرة، مع التأكيد على أن الإعلام الناجح هو السند القوي في الكفاح على الجبهة السياسية والعمل الدبلوماسي الهادئ والرصين والمنطقي.

ويعاني المجتمع الدولي اليوم من صراعات سياسية ومنازعات عسكرية عديدة، يمكن رصدها علي النحو التالي :

أولاً : الصراعات في العالم العربي :

الصراعات الداخلية في الدول العربية[١] :

شهدت العديد من الدول العربية في منتصف القرن المنصرم مشاركة فئات المجتمع المختلفة في البناء السياسي والاجتماعي وممارسة السلطة. كما ازداد تأثير وفعالية مؤسسات المجتمع المدني. وذلك في دول مثل مصر وسوريا والعراق والكويت ولبنان وليبيا والأردن والسودان .

---

(١) http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ed6e09a9-a642-49c5-bafb-d08026a74390

لكن تغييرات سريعة حلت بالمنطقة العربية عامة بعد دخولها مرحلة بدأت ببروز الفكر القومي في أنظمة حكم عربية مستبدة، وانتشار المد الإسلامي واليساري اللذين مثلا المعارضة في بعض الدول العربية. وتشهد المنطقة منذ الخمسينيات انحسارا للديمقراطية واستمرارا للعمل بقوانين الطوارئ وإلغاءً للدستور أو تعليقا لبعض مواده. وصاحب ذلك هزائم عسكرية أمام إسرائيل، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وتراجع التنمية البشرية.

وتولد عن هذه الظروف والعوامل اندلاع نزاعات داخل المجتمعات العربية، أدت إلى تراجع في البناء المدني للدولة العربية الحديثة، وتنامت حالات انتهاك حقوق الإنسان لتصبح ظاهرة عامة تديرها أنظمة حكم عربية، وتورط العديد من الجماعات الإسلامية، والأحزاب السياسية في استخدام وسائل عنيفة ضد الدولة المستبدة.

برغم الخلاف في وضع مفهوم ومحددات للصراعات الداخلية؛ مثل الصراع السياسي، والطائفي، والديني، فإن الدارس لخريطة النزاعات الداخلية يلاحظ انتشارها في المنطقة العربية، كما أنها تمتد لفترات مبكرة أحيانا كالمسألة الكردية التي اندلعت في العشرينيات من القرن الماضي، وأزمة جنوب السودان المندلعة منذ خمسينيات ذلك القرن فيما عرف بحرب أنانيا الأولى[١].

وبالنظر إلى الصراعات المستمرة في العالم العربي نجد أن أخطرها هي:

- الجماعات الارهابية المتشحة بعباءة الاسلام في الدول العربية مثل تنظيم داعش في العراق وسوريا وانصار بيت المقدس والاخوان المسلمون وكل من يدور في فلكها سواء في مصر أو ليبيا أو تونس بالإضافة الي الحوثيين في اليمن.

---

[١] الحرب الأهلية السودانية الأولى المعروفة باسم أنانيا أو تمرد أنانيا صراع كان دائرا بين أعوام ١٩٥٥ إلى ١٩٧٢ بين الجزء الشمالي من السودان والجنوبي منه التي طالبت بمزيد من الحكم الذاتي الاقليمي.

ويمكن تقسيم هذه الحرب إلى ثلاث مراحل: الأولي حرب عصابات أنانيا والحركة الشعبية لتحرير السودان. ومع ذلك ، فإن الاتفاق الذي أنهى القتال في ١٩٧٢ فشل تماما في تبديد التوتر الذي تسبب في نشوب الحرب الأهلية ، مما أدى إلى إطلاق شرارة الصراع بين الشمال والجنوب خلال الحرب الأهلية السودانية الثانية (أو حرب أنانيا الثانية) (١٩٨٣—٢٠٠٥).

- الصراع بين الحكومات العراقية المتعاقبة والأكراد.
- النزاع المستمر بين دولتي السودان الجنوبية والشمالية والمتمردون في دارفور شرق السودان.
- أزمة الأمازيغ (البربر) في المغرب العربي وبالأخص ما هو حاصل في الجزائر التي تضم أكبر تجمع بربري في المنطقة.
- ازمة الحدود بين العديد من الدول العربية .
- أزمة المياه كالأزمة المصرية الأثيوبية .

وغالبا ما تثور تساؤلات تطلب معرفة محركات وعوامل تلك الصراعات سواء أكانت عوامل داخلية –مثل غياب الشرعية عن العديد من أنظمة الحكم العربية، والجمود الثقافي متمثلا في ضعف فهم دور الدين والتاريخ، وغياب الشكل التعاقدي بين الدولة والشعب– أم كانت عوامل خارجية شاركت الحقبة الاستعمارية في إيجادها كالعلاقة الخاطئة بين الأقلية والأغلبية في العديد من المجتمعات العربية، والاضطراب الأمني سواء أكان إقليميا أم دوليا.

أسباب الصراعات الداخلية في الوطن العربي[١] :

تعتبر الصراعات الأهلية العربية ذات طبيعة مركبة فهي ذات طبيعة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية، بأبعاد داخلية وخارجية، وكذلك ذات امتدادات تاريخية.

ومن هنا فإن أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية تداخلت مع هذه الطبيعة المركبة بكل جوانبها وأبعادها.

ورغم ان هذه المسألة ليست عربية المنشأ في الأساس، إلا ان ثمة عوامل عدة كرّست واقعا مربكا ومخيفا في آن واحد هى :

[١] خليل حسين ، عوامل الصراعات الداخلية في الوطن العربي http://middle-east-online.com/?id=148573

١- أزمة شرعية السلطة السياسية الحاكمة في الدول العربية :

إذ أن غالبية الأنظمة لم تصل إلى السلطة بوسائل ديمقراطية حقيقية. لذا فإن انتماء الشعب للنظام السياسي محدود أو هامشي، ويكاد ينحصر في المصالح الضيقة لبعض فئات الشعب.

وغياب الشرعية يعني غياب أهم أسس الطبيعة الديمقراطية للسلطة السياسية. فتعامل الأنظمة مع التنوع العرقي أو المذهبي أو الديني أو العشائري داخل الدولة العربية المعاصرة، لم يكن ديمقراطياً، فكان التعامل إما سلوكا تسلطيا إن كانت رافضة لشرعية النظام السياسي أو رافعة لقوى التنوع أو الأقلية، إن كانت مناصرة ومؤيدة للنظام السياسي. وكلا الحالتين أو الوضعين تسببا في الصراعات الداخلية.

كما إن الطبيعة التسلطية للنظام السياسي ذي الشرعية الهشة رفضت مشاركة القوى السياسية في القرار، مما جعلها سبباً أساسياً في ردود فعل شعبية عنيفة ضد النظام السياسي.

وفي أحيان كثيرة كان السلاح هو الحكم في العلاقة ما بين السلطة السياسية وفئات أو حركات سياسية معارضة لسياسات وقرارات النظام السياسي الحاكم في بعض الدول العربية.

٢- التباعد والتعارض بين الانتماء الثقافي والأيديولوجي للشعب وللأمة والانتماء الثقافي والأيديولوجي للسلطة الحاكمة :

فالشعب يغلب عليه الانتماء الحضاري العربي والإسلامي، في حين أن السلطة السياسية يغلب عليها الانتماء الثقافي الغربي على الأقل على صعيد السلوك والممارسة.

فالشعب يرغب بالإرادة السياسية المستقلة للدولة، فيما سار النظام السياسي في سياسات التبعية للقوى العظمى في فترة الحرب الباردة وما بعدها. وهذا التباعد الثقافي والأيديولوجي والسياسي ترافق مع حالة الإحباط الشعبي العام جراء فشل السلطة السياسية الحاكمة في إدارة قضايا الوطن المحلية، أو الفشل في قضايا الوطن الخارجية .

ونتيجة هذا الفشل لم تعد الدولة قادرة على تحصيل شرعيتها من الأمة أو الشعب لذا لجأت إلى القوة المادية المجردة، مما ادى إلى نزاعات بينها وبين حركات معارضة داخلية مسلحة في عدد من الدول العربية.

٣- علاقة السلطة السياسية بالأقليات العرقية أو الدينية :

ومرد ذلك غياب علاقة تعاقدية واضحة وملزمة وفي نفس الوقت عادلة، يضاف إلى ذلك غياب البعد المؤسسي للعلاقة التعاقدية، مما يجعلها غير مستمرة أو مستقرة؛ بسبب فردية السلطة السياسية أو بسبب تغير طبيعة النظام السياسي أو تغيير الارتباطات الخارجية للقوى الفاعلة لدى العديد من الأقليات العرقية أو الدينية.

والجهل بالنسبة للعالم العربي ذي البيئة الإنسانية القوية الالتصاق والاعتزاز بثقافتها ودينها، والمليئة بالتنوع العرقي، سلاح أو مصدر أساسي للعنف. وكما هو معروف فإن الإسلام هو الدين السائد في العالم العربي، فالجهل بالدين الإسلامي، هذا الدين ذو الطبيعة الديناميكية والقوة الأيديولوجية، تم التعامل معه بجهل بأسسه ومضامينه ومقاصده العامة، والابتعاد به عن العصر ومقتضياته، ووضعه في عزلة حضارية ادى بدوره إلى مناخات متشددة.

٤- نشوء الكيانات القطرية العربية بشكل قسري :

التكوين القسري للدولة القطرية أدى بالدولة القطرية إلى استقطاب مجتمعات غير متجانسة بل متصارعة أحياناً عرقياً أو طائفياً أو عشائرياً أو مذهبياً، وهذا التكوين أو النشوء القسري لكيانات قطرية جعل من الدول العربية في بعض الأحيان مهيأة تلقائياً للصراعات عند توفر أجواء سياسية واجتماعية . اقتصادية معينة .

هذا التكوين القسري للدولة القطرية يفتح المجال للحديث عن مدى فشل الدولة القطرية المعاصرة في أن تكوّن هوية ثقافية موحدة للأمة من جهة، وأن تلبي متطلبات واحتياجات الأمة من جهة ثانية، وقدرتها على أدائها وظيفتها السياسية والأمنية للأمة من جهة ثالثة .

ويبدو أن هذه الجوانب الثلاثة جعلت الدولة القطرية في حالة أزمة، وهذا الوضع كان سبباً أساسياً في المحيط الخارجي للعالم العربي؛ إما إلى سياسات اندماج، أو تكتل مجموعة من الدول القطرية لتطوير قدراتها بدلاً من تطوير دورها وفاعليتها كما هو حال أوروبا. أو اتجاهها نحو التفكك إلى كيانات أضعف أو أكثر قطرية ولكن أكثر التصاقا بالهوية الثقافية والحضارية للأمة.

٥- هيمنة الأقلية على الأغلبية في بعض الدول العربية :

هيمنة الأقلية على الأغلبية في بعض الكيانات القطرية العربية مع عجز هذه الأقلية، غالباً، عن الحصول على شرعية الأغلبية بالإرادة الحرة كسبب للصراعات .

فرفض هذه الأقلية أن تأخذ موقعها وحجمها الطبيعي ضمن فئات وطوائف المجتمع المختلفة؛ دفعها إلى استخدام القوة المادية للمحافظة على موقعها الاستثنائي. وفي المقابل، فإن تجاهل أو استثناء أو عدم اعتراف الأغلبية بحقوق الأقلية السياسية والثقافية، أو اضطهادها دفعها للجوء إلى القوة المادية لرفع الظلم والحصول على حقوقها. وكلا الوضعين تسببا في نزاعات مسلحة في بعض الدول العربية.

٦- دور النخب السياسية :

كانت النخب السياسية عاملاً من العوامل الرئيسة في صنع الصراعات أو تسويتها. فقد أدت النخب السياسية أو العسكرية دوراً في داخل بعض الدول العربية على ابتعاد الدولة سياسياً وثقافياً عن مجتمعاتها .

حيث مارست دوراً في إيجاد طبقة ثقافية وسياسية بعيدة عن الطبيعة الثقافية والحضارية الذاتية للمجتمع العربي. مما أوجد بيئة نفور ما بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة، وما بين أفراد المجتمع ذي الارتباط العفوي والتلقائي مع حضارته العربية الإسلامية .

كما ان هيمنة الفردية والمطامع السياسية والاقتصادية في بنية الدولة والنظام السياسي أنتج فساداً مالياً وإدارياً وسياسياً. ما شكل إحباطاً وغياباً للعدالة .

أما النخب السياسية والثقافية للأقليات فهي الأخرى تعد بمثابة قادة التوجيه والتأثير أو النفوذ في سلوك الأقلية السياسي، ومن هنا فإن طبيعة مواقفها وسلوكها كان يؤدي إلى التعايش أو الصراع بين الأقلية والدولة القطرية التي تستقر فيها. حيث غلب عليها الارتباط الخارجي مع دول ذات طبيعة عدائية لبعض النظم العربية الرافضة لمطامع ومصالح هذه القوى الخارجية.

موقف الإعلام العربى من قضية الإرهاب[١] :

هناك فرق كبير بين الإعلام العربي الرسمي وغير الرسمي؛ في تعامله مع ظاهرة الارهاب فالإعلام الرسمي، في أغلب الأحيان، تابع للسلطة، يعبر عن توجهاتها ولا يسمح بتعددية حقيقية في وجهات النظر والآراء، أما الإعلام غير الرسمي، فعلى الرغم من حضور الأهداف والأجندات السياسية في إطاره العام، إلاّ أنه يظهر حرية وكفاءة أكبر، سواء على مستوى الإعلام المرئي أو المقروء.

ولم يقدم الإعلام العربي، منظورا متقدما في التعامل مع ظاهرة "الإرهاب"، وغلب على "التغطيات الإعلامية" للظاهرة إما الطابع الخبري أو التناول السطحي الجدلي غير المنهجي أو المثمر.

فلا نجد مقاربات إعلامية منهجية تعطي هذه الظاهرة حقها من الدراسة الموضوعية التي تغوص إلى أسبابها والعوامل المؤثرة فيها وابتكار أدوات للتأثير الإعلامي والنفسي استنادا إلى رؤى علماء ومتخصصين وخبراء، باستثناء بعض المحاولات القليلة التي لا تمثل ظواهر واضحة في المشهد الإعلامي العربي .

وثمة اتجاه في الإعلام العربي "متأمرك" نسبة الي أمريكا يقدم المقاومة التي تقرها الأعراف والقوانين الدولية والأعمال العدمية التي تستهدف المدنيين والأبرياء، في سياق واحد وهو "الإرهاب".

---

[١] http://www.alghad.com/articles/549861

ويمارس هذا النوع من الإعلام انتقادا كبيرا لكل القوى السياسية والشعبية العربية التي تؤدي عملا نضاليا مقاوما للهيمنة والاحتلال الأميركي، ويصف هذه القوى بأوصاف سلبية متعددة، ويعبر عن هذا الاتجاه الإعلامي أقلام عربية منتشرة هنا وهناك وبعض الصحف والقنوات والإذاعات التي ترتبط بصلات معينة، ومنها التمويل، مع الولايات المتحدة.

في المقابل هناك الإعلام المتماهي مع المواقف الشعبية العربية، وهو وإن كان يعكس، بأمانة، مواقف الشارع العربي في كثير من الأحيان، إلاّ أنه لا يقدم منظورا "تنويريا" نقديا للكثير من الأعمال الإرهابية، بل يختلط، في كثير من الأحيان، مع نزعة معاداة الولايات المتحدة الصاعدة في العالم العربي، ويسلط الضوء على "إرهاب الدولة" الأميركي وعلى جرائم الجيش الأميركي في مناطق متعددة من العالم، دون أن يقدم رسالة إعلامية "وقائية" تبين للمشاهدين، وشريحة الشباب الواسعة منهم، الطريق الصحيح لتوجيه النزعات المكبوتة من الغضب وخيبة الأمل والإحباط، حتى لا تتحول إلى طاقة تدميرية في أعمال عدمية.

وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى حالة التذمر التي يبديها مسؤولون ودبلوماسيون غربيون وأميركيون من دور العديد من الحكومات العربية، منها الصديقة للولايات المتحدة، في التضييق على دور الإعلام وحريته في انتقاد "إرهاب الدولة العربية" وتحكم السلطات فيما ينشر إعلاميا عن الأوضاع الداخلية وتركها المجال مفتوحا، في الوقت ذاته، للإعلام لانتقاد الحكومة الأميركية، وهي السياسية الإعلامية العربية التي يرى الغربيون أنها بمثابة تصدير للأزمات الداخلية من ناحية، وتمثل ازدواجية في المعايير الإعلامية من ناحية أخرى .

وازدواجية المعايير تنال جانبا آخر من التغطية الإعلامية العربية، وتقع في صلب تعريف الإرهاب، إذ سرعان ما يبادر الإعلام (الأخبار، المتابعات، التحليلات، المقالات الصحافية) إلى انتقاد أية عملية إرهابية تقع ضمن حدود دولته، وتبدأ حملات إعلامية عنيفة ضد هذه العمليات، الأمر الذي يصل في عدد كبير من

التعليقات إلى رفض محاولة تفسير العمليات الإرهابية وقراءة أسبابها أو استخدام أية جمل معترضة، لكن في الوقت نفسه فإن موقف هذا الإعلام يبدو رماديا ، ولا نجد مواقف حاسمة حقيقية مشابهة، وهو ما يفقد تعامل الإعلام مع الإرهاب مهنيته ومصداقيته .

الإعلام وقضية الطائفية (١) :

تتعدد أشكال طائفية الإعلام ما بين الانحياز لطائفة دينية والتحريض ضد أخرى، أو التحيز لجماعة سياسية، وتخوين معارضيها، وظاهرة الإعلام المتحزب لطائفة دينية أو الموالي لجماعة سياسية هي ظاهرة عالمية، وليست مقتصرة فقط على منطقة الشرق الأوسط التي تشهد أزمات سياسية عديدة، واحتقانات دينية متعددة .

فعلى سبيل المثال، ظهر الإعلام الديني المتطرف في الغرب، وتحديداً في الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت أول تجربة لاستخدام القنوات التلفزيونية كمنبر لنشر أفكار دينية معينة، في ظل سيطرة اللوبي اليهودي على أكثر المحطات التلفزيونية الأمريكية انتشاراً، وظل تأثير هذه القنوات محدوداً داخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التعبير عن مصالح فئة مالكيها، والتأثير على قرارات النخبة، إلى أن بدأت مرحلة الإعلام العابر للحدود، حيث واصلت هذه القنوات وغيرها الدور ذاته، وعملت على فتح قنوات متعددة اللغات لمخاطبة عدد من الدول، بهدف استخدامها كسلاح في ساحة الصراعات الإقليمية.

غير أن انتشار الفضائيات والقنوات الخاصة بشكل كبير أسهم في دخول الإعلام في أزمات سياسية ومجتمعية في المنطقة، في ظل مناخ مضطرب، يسمح بالاصطفاف والاصطفاف المضاد، لا سيما في الدول التي تتعدد فيها الانتماءات الدينية والأعراق، وتغيب عن مجتمعاتها فكرة المواطنة.

---

(١) برهان غليون: **حقيقة الطائفية في الصراعات العربية ، العربي الجديد**
http://all4syria.info/Archive/158394

إذ يلاحظ انخراط الإعلام في محاولات تأجيج الصراعات الطائفية الدينية في تلك الدول التي تعلو فيها الولاءات الدينية والطائفية على الانتماءات الوطنية وفكرة المواطنة .

وتتزايد محاولات التحريض والتخوين ضد فئة سياسية ما خلال فترة الأزمات السياسية التي تشهدها بعض الدول.

ويعد الإعلام المذهبي المتطرف أحد أدوات تأجيج الصراع الطائفي في المنطقة، وبصفة خاصة بعد التوسع في تأسيس قنوات فضائية تنطلق من أسس مذهبية ودينية، ولا شك في أن المستجدات السياسية في المنطقة وحالة الاحتقان الطائفي والاصطفاف الديني المسيطرة على المشهد الإقليمي زادت من معدلات ظهور هذه القنوات .

وهو ما يبدو جلياً في حالة العراق، حيث الصراع المذهبي بين الشيعة والسنة، والاتهامات المتبادلة التي توجهها هذه القنوات لبعضها بعضاً، وبثها روح العداء على أساس فقهي تارة، وإسقاط سياسي تارةً أخرى، من خلال التركيز على الخلافات الفقهية، والاعتماد على تكفير الآخر، واستدعاء التاريخ واقحامه في الخلافات المذهبية والسياسية، مما يزيد من احتقان المشهد على أرض الواقع.

فيما تعد تجربة الإعلام الداعشي الأحدث في هذا المجال في العراق وسوريا، لا سيما أن الأخيرة دخل إعلامها الخاص والرسمي ساحة المعركة منذ بداية الأزمة السياسية في البلاد، من خلال التحريض ضد العلويين من جانب بعض القنوات الخاصة، والتحريض في المقابل ضد المتظاهرين من خلال القنوات الرسمية، فضلاً عن دخول القنوات المموَلَة من إيران على خط الصراع المذهبي في العراق، وامتدادها إلى بعض دول الخليج وبشكل خاص في البحرين، التي حاولت أجهزتها المختصة السيطرة على فوضى الفضائيات الإيرانية المحرضة.

وفي مصر فالبرامج التليفزيونية ساهمت في تأجيج عنف الشارع المصري، لا سيما خلال الفترة التي سبقت ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣، حيث تبادل أنصار التيار الإسلامي والمعارضة الاتهامات بالخيانة والعمالة .

فيما شهد المجتمع في سابقة هي الأولى من نوعها تحريضاً على الجاليات السورية والفلسطينية، بعد ظهور بعضهم في مظاهرات دعم نظام محمد مرسي ، وإعلانهم تأييد حكم جماعة الإخوان المسلمين، كما لم يغب التحريض الطائفي ضد الشيعة والمسيحيين من جانب بعض القنوات الدينية المتطرفة التابعة لتيار الإسلام السياسي، كانت نتيجته حرق كنائس وتهجير أسر مسيحية من قرى في الصعيد، وقتل ٤ من الشيعة.

وقد بينت الحروب والنزاعات الداخلية والإقليمية أنه لا يوجد على الأرض إلا الطوائف، وأن الخاسر الأكبر في هذا الصراع هو الجماعات التي لم تعرف كيف تنظم نفسها، وتقاتل على أجندة طائفية، مثلها مثل الآخرين[١] .

وهذا يفسر جزءاً من صعود الحركات الجهادية التي تتبنى، بصراحة، خطابا وأجندة طائفيين. ويعتقد الجميع أن ذلك كله ينذر بحرب طائفية داخلية وإقليمية، لن تبقي شيئا من أي ماض وطني، أو حداثةٍ، أو مشاريع ديمقراطية، أو قضايا وحقوق إنسانية .

ويسود الاعتقاد، اليوم، أن الطائفية حقيقة قوية، أخطأنا في تقدير حيويتها وتأثيرها، وأنه لن يكون من الممكن إعادة بناء الدولة في المشرق العربي، إلا على أساس احترام هذه الحقائق، والتكيف معها، ما يعني ربما التضحية بفكرة الدولة الوطنية الواحدة التي تساوي بين جميع أفرادها، بصرف النظر عن انتماءاتهم وأصولهم، والقبول بصيغة من صيغ الفيدرالية، أو حتى الكونفدرالية التي تعطي لكل طائفة سلطة ذاتية كاملة في شؤونها، وربما دولة مستقلة.

ويشارك العديد من الباحثين والصحفيين الغربيين الذين لم يقتنعوا يوماً بمقدرة المجتمعات العربية على ولوج نظم الحداثة، والنجاح في بناء مؤسساتها في هذا التصور، ويشجعون عليه، مؤكدين صحة تحليلاتهم السابقة التي كانت تشكك في وجود نسيج أمة في البلاد العربية، وتركز أكثر على المكونات الإثنية والمذهبية والقبلية فيها.

---

(١) http://sanadnet.net/topic.php?newsid=8578

وفي هذا السياق، زاد تداول الخرائط الجديدة التي تنشرها صحف غربية لإعادة رسم حدود دول المنطقة، بما يحقق التطابق أكثر بين الدولة والطائفة.

أسباب الصراعات الطائفية في العالم العربي[١] :

يمكن تحديد أسباب الصراعات الطائفية والمذهبية في العالم العربي فيما يلي :

أولاً : وجود خلل في أسلوب إدارة التنوع المذهبي : وذلك في إقدام الجماعة الحاكمة على تهميش ما عداها من جماعات أخرى، وتتفاوت محاور التهميش من تهميش اقتصادي كما هو الحال في دارفور (السودان) أو ثقافي كما هو الحال لدى شيعة الخليج، أو سياسي كأقباط مصر، وقد يكون مركبا يجمع بين أكثر من نوع من أنواع التهميش، كالسياسي والاقتصادي مثل سنة العراق بعد الاحتلال، أو سياسي اقتصادي ثقافي كزنوج موريتانيا.

إضافة إلى هذا التهميش، هناك تهميش آخر مرتبط بنسبة التوازنات بين الجماعات المذهبية والإثنية، فشيعة لبنان بعد الحرب الأهلية ليسوا كما كانوا قبلها، ولا هم في موقعهم من النظام السياسي بعد حرب يوليو ٢٠٠٦ كما كانوا قبلها، أو بعد أحداث مايو ٢٠٠٨ كما كانوا قبل اندلاعها.

والسودانيون الجنوبيون بعد اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٠ اختلف وضعهم جذريا عنه غداة الاستقلال.

وعلى صعيد ردة فعل هذه الجماعات على ما تتعرض له من تهميش فتختلف من جماعة لأخرى، فبعضها يرد على التهميش بالانخراط في العنف كأكراد العراق منذ العشرينيات وحتى العام ٢٠٠٣، أو بالهجرة كيهود الوطن العربي بعد نشأة الكيان الصهيوني، أو المطالبة السياسية كبربر المغرب، أو الانكفاء على الذات كآشوريي العراق.

بيد أن بعض الجماعات تغير طريقة مقاومتها ضدا للتهميش الذي يمارس بحقها، كانتقال شيعة الأحساء في السعودية من التمرد في مطلع الثمانينيات إلى المطالبة السياسية بعد احتلال العراق، وتنفيذ سنة العراق سياسات متنوعة كالمطالبة السياسية

---

[١] عبدالله جناحي ، كلفة الصراعات المذهبية في الوطن العربي ، صحيفة الوسط البحرينية – العدد ٢٤٨٧ – الأحد ٢٨ يونيو ٢٠٠٩م .

وكذلك العنف الطائفي، وانتقال أكراد سورية من الانكفاء على الذات إلى العنف، وتحول بربر الجزائر من المطالبة السياسية إلى العنف ثم الانتقال مرة أخرى إلى الحقل السياسي.

والجماعة الإثنية والمذهبية الحاكمة عادة ما تملك أدوات الضغط والتحكم ومواجهة ردود أفعال الجماعات الأخرى التي تهمشها. فتارة تستخدم سياسة تنفيس الاحتقان وعدم تركه يتراكم لدرجة الانفجار، وعادة تخلق تمكينا اقتصاديا لها مع استمرار تهميشها سياسيا ، أو العمل دون تركيز هذه الجماعة في مكان جغرافي واحد كما حدث في العراق إبان حكم صدام حسين، أو بتشجيع الانصهار الطوعي عبر التزاوج المختلط كما حدث في موريتانيا بالنسبة للبربر، أو باستخدام التصفية الجسدية الواسعة كما حدث في غرب السودان .

<u>ثانياً : دور الأطراف الخارجية الإقليمية والأجنبية</u> : وتتمثل مظاهر هذا الدور فيما يلي :

أ – دور الأطراف الإقليمية :

* دور تركيا وإيران في تشكيل التفاعلات الإثنية والمذهبية داخل الأقطار العربية. * قيام أثيوبيا بعمل توازنات إثنية في الصومال وفي السودان.

ب – دور الأطراف الأجنبية :

* لعب الموقع الاستراتيجي للوطن العربي ووجود النفط والكيان الصهيوني دور تاريخيا حيث دعم البريطانيون تأسيس دولة آشورية شمال العراق، وأخرى درزية في لبنان وذلك بعد الحرب العالمية الأولى، وكرسوا انفصال جنوب السودان عن شماله لغة ودينا وجغرافية.

* قامت فرنسا بذات الأدوار مع أمازيغ المغرب وأقباط مصر وموارنة لبنان.

* الدور الفرنسي . البريطاني المشترك في هندسة الحدود العربية وفق اتفاقيات سايكس بيكو .

* الدور الروسي وعلاقته بطائفة الروم الارثوذكس .

* الدور الأميركي في تزعم حملة حماية الأقليات وتدخلاتها في لبنان والصومال ومصر والسودان والعراق.

* النزاع السني- الشيعي يمثل جوهر النزاعات الإثنية في خمسة أقطار عربية وهي العراق . لبنان . البحرين . الكويت . السعودية، فضلا عن اليمن إلى حدٍ ما.

ثالثاً : الاحتلال الأميركي للعراق وأثره في تأجيج العداء بين السنة والشيعة؛ من خلال تسويق فكرة طائفية نظام البعث في العراق، وجاء دخول تنظيم القاعدة بتطرفه الشديد المحسوب على السنة ليصب الزيت على النار، كما ساهم هذا الاحتلال في توطيد دعائم النفوذ الإيراني في العراق.

رابعاً : تزايد النفوذ الإيراني الإقليمي وما ارتبط به من تهويل الخطر الشيعي حتى في الأقطار التي تبعد بحكم تركيبتها الديمغرافية السنية الطاغية عن هذا الخطر كمصر والأردن .

خامساً : حرب إسرائيل علي لبنان في يوليو ٢٠٠٦ وأثرها : حيث إنها الحرب ذات الأهداف البعيدة المدى والجذرية التأثير ، فأصبحت مدخلاً إلى إعادة صياغة الشرق الأوسط الجديد، أو الكبير، أو الشرق الأوسط المستعمر أميركيا ، كما حرّف بعض الغلاة مدلولها العسكري من كونه إحباط العدوان الصهيوني على لبنان إلى كونه انتصارا جديدا للشيعة .

آليات احتواء النزاعات الطائفية في العالم العربي :

يمكن بلورة ثلاث آليات رئيسية للتعامل مع النزاعات الطائفية علي النحو التالي :

١- **آلية التوافقية** : حيث تستند على التوزيع النسبي للموارد السياسية والاقتصادية واعتماد نظام للانتخابات يقوم على القائمة النسبية، وتشكيل حكومة ائتلافية تتمتع فيها الجماعات المختلفة بحق الفيتو أو الاعتراض على القرارات الماسة بها. وكانت لبنان أول دولة عربية تطبق هذا النوع من الديمقراطية التوافقية على أساس طائفي- لغوي غير إنها تعثرت أيضا ومازالت العراق تواجه الأزمة تلو الأزمة.

٢- **آلية الفيدرالية:** والتي شرعت دستوريا في العراق حيث تم تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق أصبحت لها ضرائبها وعملتها ومليشياتها ، فضلا عن مؤسساتها

التنفيذية والتشريعية، وبسقوط بغداد تمددت صلاحيات الإقليم الشمالي أكثر فأكثر، حتى وصلت إلى فتح مكاتب لتمثيل الإقليم في الخارج والتعاقد المباشر مع الشركات الأجنبية للاستثمار فيه دون مشاورة الحكومة، ومنع دخول الجيش العراقي فيه إلاّ وفق ضوابط محددة.

٣- **آلية التقسيم:** وهي آلية تفكيكية تمت محاولة تنفيذها في مخيم نهر البارد في شمال لبنان بتأسيس إمارة إسلامية في طرابلس، أو محاولة تأسيس أمة اثنى عشرية في محافظة صعدة شمالي اليمن.

وقد حاولت إدارة المحافظين الجدد في البيت الأبيض الأميركي تنفيذ هذه الآلية حيث نشرت صحيفة القوات المسلحة الأميركية في يونيو ٢٠٠٦ تقريرا مستفزا بعنوان «حدود الدم» تضمن خريطة جديدة للشرق الأوسط الكبير يتم فيها ترسيم الحدود على أسس طائفية وإثنية.

الإعلام والعلاقات العربية- العربية[١] :

في أواخر سبعينيات القرن الماضي كان الخلاف بين مصر والدول العربية قد بلغ ذروته مع تداعيات الزيارة الشهيرة للسادات إلى القدس في ١٩٧٧، والتي أدت إلى عقد اتفاقيتي كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في ١٩٧٨، ثم معاهدة السلام بينهما في ١٩٧٩، فمع توالي هذه الخطوات الثلاث تصاعدت ردود الفعل العربية ضد الحكومة المصرية وبلغ الأمر أوجَه بقطع جميع الحكومات العربية -عدا ثلاث- علاقتها الدبلوماسية مع مصر في أعقاب توقيع المعاهدة مباشرة تنفيذاً لقرارات قمة بغداد ١٩٧٨ التي انعقدت فور التوصل إلى اتفاقيتي كامب ديفيد. وصاحبت ذلك كله حملات إعلامية متبادلة بين مصر والدول العربية بلغت حداً كبيراً من الشراسة والتدني من الجانبين مع الحكومات التي قادت حملة عزل مصر وبالذات في العراق وسوريا وفلسطين.

---

[١] أحمد يوسف أحمد ، **الإعلام والعلاقات العربية- العربية** ،
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=81018

أن سنوات التحولات والأزمات العربية الكبرى قد شهدت ذروة الحملات الإعلامية المتبادلة الضارية، وقد تكررت هذه السنوات بامتداد حياة النظام العربي منذ نشأته وحتى الآن. وعلى سبيل المثال شهد هذا النظام منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي وحتى هزيمة يونيو ١٩٦٧ معارك شتى بين حكومات الدول العربية حول قضايا عديدة مثل الموقف من الأحلاف الأجنبية والانفصال السوري عن مصر والثورة اليمنية وصدامات الحدود المغربية- الجزائرية .

وبعد فترة الانفراج في العلاقات العربية- العربية التي أعقبت هزيمة يونيو وامتدت حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما بعدها بقليل بدأ التوتر يعود من جديد إلى العلاقات العربية- العربية مع تطور سياسة السادات الجديدة تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي اعتباراً من اتفاقية فض الاشتباك الثانية مع إسرائيل في ١٩٧٥ ثم زيارته القدس في ١٩٧٧ وما تلاها وما أحاط بهذه التطورات من حملات إعلامية متبادلة شديدة الضراوة والتدني بين السادات وخصومه .

وما كادت التهدئة تحدث بين مصر والدول العربية في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي حتى وقعت كارثة الغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠ وتكرر أسلوب الحملات الإعلامية الشرسة المتدنية بين صدام حسين وأنصاره من جانب وخصومه من جانب آخر.

وعندما وقعت تطورات ما سمي «الربيع العربي» وقامت القوى المستترة بالدين الإسلامي بمحاولة الهيمنة على مجريات الأمور بعد هذه التطورات وحققت إنجازات محدودة في هذا الصدد، اتخذت بعض الفضائيات موقفاً محدداً يدافع عن هذه القوى باستماتة ويحاول تقويض خصومها في عديد من البلدان.

ونال مصر نصيب الأسد من هجمات تلك الفضائيات بعد أن فاض الكيل بالشعب المصري فهب في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وأطاح بمساعدة من جيشه بحكم «الإخوان المسلمين» الذي دام عاماً كاملاً.

وجنباً إلى جنب مع هذا التخريب الممنهج للعلاقات العربية- العربية تسبب الانفلات الإعلامي وتدني المهنية لدى عدد من الإعلاميين في تفجر أزمات عنيفة في هذه

العلاقات ، وربما كانت الأزمة الشهيرة في العلاقات المصرية- الجزائرية إبان تصفيات كأس العالم قبل الماضية أسوأ مثال على ذلك .

وقد أساءت إحدى المذيعات في فضائية مصرية إساءة بالغة إلى الشعب المغربي دون أدنى سبب وسارعت الحكومة والدوائر الإعلامية المصرية بالاعتذار لهذا الشعب الكريم وحكومته.

وعندما وقع العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة خلطت دوائر إعلامية مصرية وفلسطينية بين الاعتبارات الواجبة في الموقف من هذا العدوان وبين الخلاف بين مصر و«حماس» بسبب المواقف الأخيرة من «الإخوان المسلمين» في مصر.

ويهوّن البعض من هذه «الأزمات الإعلامية» على أساس أنها مرافعات كلامية ليست لها أضرار مادية كما يحدث في الصراعات المسلحة مثلاً، وهو حكم أبعد ما يكون عن الصواب لأن الحملات الإعلامية على العكس تصيب العروبة والانتماء العربي في مقتل بسبب لغتها المتدنية، خاصة أن هذه الحملات عادة ما تكون عاجزة عن الوصول إلى الجمهور المُستهدف فلا يتعرض لها ويتأثر بها أساساً إلا الجمهور في البلد الذي تصدر عنه هذه الحملات.

وقد حفلت الحملات الإعلامية المتبادلة بين مصر والعديد من الدول العربية إبان الخلاف الضاري، في نهاية سبعينيات القرن الماضي ومعظم عقد الثمانينيات حول السياسات الواجب اتباعها تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، بالسباب واتهامات الخيانة والتحقير المتبادل على نحو مزرٍ، ولذلك آن أوان الاهتمام بهذه الظاهرة كي لا يتواصل تخريبها للعلاقات العربية- العربية بل والدول العربية ذاتها. وقد حذر الرئيس المصري على سبيل المثال من أن أتباع التنظيم الدولي لـ«الإخوان المسلمين» يؤسس حالياً عدة شركات وصحف ومواقع إلكترونية رصدوا لها ملايين الدولارات لبث الفوضى في الدول العربية.

القضية الفلسطينية :

مازالت القضية الفلسطينية تهدد الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم منذ مدة تجاوزت النصف قرن وأدت إلى عدة حروب مدمرة منذ قيام دولة إسرائيل بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذي قضى بإنشاء دولتين عربية وعبرية على أرض فلسطين التي كانت آنذاك تحت الانتداب البريطاني بتجاهل لمصالح الشعب الفلسطيني .

وبدأت تلك الحروب بالحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ وانتهت باحتلال إسرائيل لقسم من الأراضي المخصصة للدولة العربية في فلسطين وإعلان الهدنة، التي استمرت حتى العدوان الثلاثي الإنكليزي الفرنسي الإسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦ وانتهى بانسحاب القوات المعتدية من الأراضي المصرية المحتلة، ثم العدوان الإسرائيلي على مصر والأردن وسورية عام ١٩٦٧ الذي انتهى باحتلال الجيش الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء المصرية وقطاع غزة الفلسطيني الذي كان تحت الإدارة المصرية آنذاك، وكامل الضفة الغربية لنهر الأردن الفلسطينية والتي كانت آنذاك تحت الإدارة الأردنية، وهضبة الجولان السورية بعد إعلان وقف إطلاق النار.

الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ :

الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ التي خاضتها مصر وسورية مدعومة من بعض جيوش الدول العربية لتحرير الأراضي العربية من الاحتلال الإسرائيلي.

لتعقبها المعركة السياسية من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط، والتي تكللت بتوقيع أول معاهدة سلام بين إسرائيل والعرب، وهي المعاهدة الإسرائيلية المصرية المعروفة بمعاهدة كامب ديفيد، التي صمدت رغم الاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية عام ١٩٨٢ وعدوانها المستمر عليه، واحتلالها المستمر لجزء من أراضيه.

مؤتمر مدريد الدولي لحل قضية الشرق الأوسط :

بدأت عام ١٩٩١ المسيرة السلمية الشاملة في الشرق الأوسط بانعقاد مؤتمر مدريد الدولي لحل قضية الشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف المعنية، وأطراف دولية أخرى برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وما أعقبها من اتفاقيات سلام بين

منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. لتعود وتصطدم الجهود السلمية مرة أخرى بالعدوان والتعنت الإسرائيلي المستمر والذي يحظى بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها دون قيد أو شرط، التعنت الذي يحول دون التوصل لسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يقضي بالانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، بما فيها هضبة الجولان السورية المحتلة، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
كما اندلعت الحرب الأهلية في الصومال والسودان الذي تم تقسيمه الي دولتين ومازال الصراع دائراً في شماله وجنوبه وشرقه خاصة في دارفور والخلافات الحدودية الإريترية اليمنية، والإريترية الإثيوبية .
كما أن هناك الوضع المتوتر في منطقة الخليج العربي بسبب الحرب العراقية الإيرانية المدمرة، والغزو العراقي للكويت وقيام التحالف الدولي بتحرير وطرد القوات العراقية من الكويت، ومن ثم غزو قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية العراق واحتلاله وإسقاط نظام الحكم القائم فيه عام ٢٠٠٣ حتى دون قرار من مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وتحول العراق بسبب الاحتلال إلى ساحة للصراعات العقائدية والطائفية والعرقية التي لا يحمد عقباها، وتهدد وحدة ترابه وثرواته الوطنية، التهديد الذي أصبح واقعاً بعد صدور قرار الكونغرس الأمريكي بتقسيم العراق إلى كيانات فيدرالية في سبتمبر ٢٠٠٧، وغيرها من بؤر التوتر الكثيرة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وهي بمعظمها من التركة الثقيلة للاستعمار الأوروبي الطويل في تلك المناطق.

ثانياً : الصراعات العالمية :

الصراعات بين الدول الإسلامية[١] :

لم تخل دول العالم الإسلامي من الصراع البيني منذ أربعينيات هذا القرن؛ وهي الفترة التي بدأت تظهر فيها دول إسلامية معاصرة مثل باكستان المنفصلة عن الهند في ١٩٤٧م. وبنظرة للحقب الزمنية المتعاقبة نرى ميلاد نزاع جديد مع ميلاد كل دولة إسلامية جديدة تقريباً .

ففي السنوات من ١٩٤٠ – ١٩٤٩م كانت هناك أربع دول إسلامية متنازعة هي: أفغانستان، باكستان، السعودية، إمارة أبو ظبي . وبالنظر إلى عدد مرات وقوع النزاعات في العالم الإسلامي نجد أن ١٢٧ نزاعاً وقعت في فترة زمنية تزيد عن ستة عقود (١٩٤٠ – ٢٠٠٠م) شاركت فيها ٣٧ دولة إسلامية .

وباستقراء الأرقام نجد أن :

- من بين ٢٧ دولة إسلامية في آسيا توجد نزاعات بين ٢١ منها .
- ومن بين ٢٦ دولة إسلامية في إفريقيا هناك ١٦ دولة منهكة في نزاعات بينية منذ عدة عقود .
- هناك ٢٢ دولة عربية في منظومة دول العالم الإسلامي يتنازع ١٨ منها .
- في أميركا الجنوبية دولتان إسلاميتان بدأتا نزاعاً إقليمياً جديداً .
- تشهد دول شمال إفريقيا المسلم نزاعات حدودية وسياسية ولا يزال بعضها يشهد مثل هذه النزاعات .
- وتعتبر منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية منطقة نزاعات بينية كثيرة .
- مسلمو البلقان في أوروبا هم الوحيدون الذين لم يدخلوا في نزاعات بينية .
- توجد في منظمة العالم الإسلامي ٥٦ دولة تتنازع ٣٧ منها بينياً, وهناك ١٩ دولة فقط لم تدخل في نزاع مع دول إسلامية أخرى .

---

[١] إسماعيل محمد ، **النزاعات في العالم الاسلامي** ، **http://www.altaghrib.net/002/08/02.htm**

وتختلف دول العالم الإسلامي فيما بينها بعدد النزاعات التي خاضتها، إلى جانب اختلافها في عدد الأطراف التي خاضت معها تلك النزاعات، فالعراق مثلاً يصنف على أنه أكثر دولة إسلامية دخلت في نزاعات مع دول إسلامية أخرى، إذ بلغ عدد النزاعات التي خاضها ١٤ نزاعاً مع ست دول، كان للكويت النصيب الأكبر إذ بلغت نزاعاتها مع العراق ٧ نزاعات .

وتعتبر السعودية وباكستان وأفغانستان والعراق من أقدم الدول الإسلامية دخولاً في نزاعات مع دول إسلامية أخرى، كما أن طاجكستان وقرغيزستان أحدث الدول الإسلامية دخولاً إلى حلبة النزاعات .

أسباب النزاعات في الدول الإسلامية :

باستقراء أسباب النزاعات بين دول العالم الإسلامي نجد أن ترسيم الحدود والخلاف حول مناطق معينة هما أكثر الأسباب إثارة للنزاعات, ففي حرب الخليج الأولى كان الخلاف حول شط العرب والمناطق الحدودية بين العراق وإيران إلى جانب الصراع على النفوذ في المنطقة هما السبب المحرك للنزاع. أضف إلى ذلك النزاع العراقي الكويتي، والليبي التشادي (النزاع حول شريط أوزو الحدودي)، والكاميروني النيجيري (حول ترسيم الحدود على بحيرة تشاد)، والإندونيسي الماليزي حول مجموعة من الجزر، والأفغاني الباكستاني (حول إقليم سرحد الحدودي) إلى غير ذلك من النزاعات .

وهناك إلى جانب الحدود والمناطق المتنازع عليها أسباب سياسية مثل النزاع السعودي الإيراني في الثمانينيات، والنزاع الليبي المصري في السبعينيات. إلا أن نسبة النزاعات التي كان سببها غير الخلافات الحدودية أو المناطق المتنازع عليها لا تتعدى ٢٪ .

الصراع الباكستاني الهندى :

الدائر حول مقاطعة كشمير الحدودية المتنازع عليها بين الطرفين والتي تهدد بالانفجار في أي وقت كان خاصة بعد سلسلة التجارب النووية التي نفذتها الدولتين

في مايو ١٩٩٨، معلنة عن مرحلة جديدة في إطار سباق التسلح الجاري في القارة الآسيوية.

والحرب الأهلية الدامية والمدمرة في أفغانستان :

التي بدأت عام ١٩٧٩ ضد التدخل العسكري السوفييتي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وتحولها بعد ذلك إلى حرب عرقية ودينية إثر انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان، تلك الحرب التي هددت أمن واستقرار الدول المجاورة لها، وخاصة دول وسط آسيا المستقلة حديثاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق ولها حدوداً مشتركة معها: أوزبكستان وطاجكستان وتركمانستان.

واستمرار الخطر رغم قيام التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بغزو الأراضي الأفغانية والقضاء على حكومة طالبان فيها بذريعة الهجمات الإرهابية التي تمت عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية .

صراعات الدول الشرقية :

هناك مناطق توتر كثيرة ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، كالصراع في منطقة قره باغ الأذربيجانية، والصراع في الشيشان بين روسيا الاتحادية والمطالبين باستقلال جمهورية إشكيريا، والصراع في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المطالبتان بالاستقلال عن جورجيا ، والحرب الأهلية التي هدأت نسبياً في طاجكستان، والصراع بين البوسنيين، والصرب ، والكروات وألبان كوسوفو، فيما كان يعرف سابقاً بيوغسلافيا الاتحادية، والوضع الشاذ في ألبانيا التي انهارت فيها وبكل سهولة أجهزة وبنى الدولة العسكرية والسياسية خلال تسعينات القرن العشرين . والصراعات الكامنة الأخرى بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، وقد بينت السوابق التاريخية أن لكل صراع أبعاده الداخلية، والإقليمية، والدولية، وعناصر قوى يجب مراعاة التفاعلات الجارية بينها، وتأثير هذا التفاعل على تطور الصراع بشكل عام، بقصد التعامل مع هذا الصراع ومعالجته بالشكل المناسب، وهذا لا يمنع وجود عناصر مشتركة بين الصراعات المختلفة، ويمكن الاستفادة منها عند معالجة تلك الصراعات أو التعامل معها إعلامياً .

وتعتمد النتائج النهائية لأي صراع من الصراعات، على عناصر القوة المتوفرة لدى كل طرف من أطرافه، وتضم هذه العناصر القوى المعلوماتية، والعسكرية، والتكنولوجية ، والإمكانيات الاقتصادية، والسياسية، والبشرية، والحالة المعنوية للقوى البشرية .

وتعتمد كلها على مسائل أخرى كعنصر المفاجأة، وتطور استخدام الاستراتيجية والتكتيك، واللجوء إلى أساليب جديدة غير معروفة من قبل، مما تجعل عملية التنبؤ بنتائج الصراع صعبة جداً، وفي بعض الأحيان غير مجدية، إضافة للإمكانيات الذاتية للأشخاص القائمين على إدارة الصراع، ومدى توفر المعلومات لديهم ، والتقنيات والأدوات الحديثة التي يستخدمونها في الصراع، فصانع القرار في أي صراع يبني قراره على معطيات ملموسة أولاً، وعناصر غير ملموسة تشمل الخصائص النفسية والحالة المعنوية للخصم ثانياً .

وتقتضي معالجة الصراع الاعتماد على العقلانية وبعد النظر، واستبعاد العواطف والانفعالات، لأن عملية معالجة أي صراع هي عملية معقدة وشاقة، ونابعة أساساً من عناصر القوى المشاركة فعلاً في الصراع من الجانبين أو من قبل الأطراف المتصارعة، أو المعنية بالصراع، مبنية على الحسابات الدقيقة والخطط الموضوعة والمستخدمة فعلاً من قبل طرفي أو أطراف الصراع .

وتتنوع أدوات الصراع، عندما تقتضي ظروف الصراع اللجوء إلى القوة العسكرية تارة، وإلى القوة الاقتصادية تارة أخرى، أو إلى العمل السياسي والدبلوماسية الهادئة في حالات أخرى، أو قد يلجأ الجانبان المتصارعان إلى استخدام القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية في آن معاً، مستخدمين المرونة في تكتيك إدارة الصراع وفقاً لطبيعة الظروف المتبدلة محلياً وإقليمياً ودولياً.

الفصل الرابع

وكالات الأنباء العالمية والسياسة الخارجية

تعتبر وكالات الأنباء العالمية جزء لا يتجزأ من سياسات القوة التي تعتمد عليها القوى العظمى لتحقيق جزء هام من سياساتها الخارجية والدفاع عن مصالحها الحيوية في أنحاء مختلفة من العالم .

كما أنها تعتبر من المصادر الهامة للأنباء الدولية التي تعتمد عليها وسائل الإعلام الجماهيرية لإعداد موادها عما يجري حولنا من أحداث في العالم العاصف دائم المتغيرات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية.

ويعتبر **شارل هافاس** اليهودي الفرنسي، أول من أطلق اسم وكالة أنباء على الوكالة التي حملت اسمه أي وكالة هافاس، في باريس عام ١٨٤٥، وكانت أول وكالة تمارس تجارة الأخبار والإعلانات في العالم.

ومنذ عام ١٨٥٧ أخذت وكالة هافاس تتمتع بشهرة واسعة، تتناسب وشعارها (المعرفة الجيدة والسريعة)، واستعملت وكالة هافاس كل الوسائل المتاحة آنذاك للقيام بعملها، من استخدام الحمام الزاجل في الاتصالات اليومية بين باريس، ولندن، وبروكسل، إلى استخدام التلغراف الذي أخترع عام ١٨٣٧، ووضع في الخدمة العامة عام ١٨٥٠.

ولما انهزمت فرنسا أمام ألمانيا النازية مع بداية الحرب العالمية الثانية، وقعت وكالة هافاس تحت السيطرة الألمانية، وحكومة فيشي الفرنسية الخاضعة لألمانيا، ووضعت تحت إشراف الديوان الفرنسي للإعلام، وخضعت لرقابة الحكومة الفرنسية وجماعة تجارية ألمانية اعتباراً من خريف عام ١٩٤٠.

في نفس الوقت الذي اتخذت فيه الحكومة الفرنسية الحرة من لندن مقراً لها تقود منها المقاومة ضد النازية، وليتحول بذلك مكتب وكالة هافاس في لندن وبعض مكاتبها الأخرى في العالم إلى أداة من أدوات كفاح حكومة فرنسا الحرة والحكومة المؤقتة في الجزائر ضد الاحتلال النازي .

وبعد هزيمة النازيين وتحرير فرنسا من احتلالهم عام ١٩٤٤، صدر مرسوم عن الحكومة الفرنسية بتاريخ ١٩٤٤/٩/٣٠ يقضي بإنشاء وكالة الأنباء الفرنسية AFP، كوريثة لما تبقى من وكالة هافاس، وتمتعت من الناحية القانونية باستقلالها كمؤسسة عامة مستقلة مالياً، مع إمكانية حصولها على إعانات مالية من الحكومة الفرنسية.

ولكن المتابعة الموضوعية لما تنشره فعلاً يظهر بوضوح أنها وسيلة من وسائل السياسة الخارجية الفرنسية، من خلال تركيزها على نقل الأخبار وفق الأولويات التي تراها مناسبة لها، وبما يتناسب والمواقف الفرنسية، ومما ساعدها على الانتشار الواسع في العالم الخبرة الطويلة التي تكونت لديها، والمناخ السياسي السائد في فرنسا، وإمكانياتها المادية والتقنية وقدرات السياسة الخارجية الفرنسية، إضافة لدعم الحكومة الفرنسية .

أما في بريطانيا فقد افتتح عام ١٨٥١ **جوليوس رويتر** اليهودي الألماني الذي اكتسب الجنسية الإنكليزية عام ١٨٥٧، ، مكتباً للأنباء في لندن كشركة تجارية عادية، وسرعان ما تحول هذا المكتب إلى وكالة للأنباء ووسيلة هامة من وسائل السياسة الخارجية البريطانية، الأمر الذي ظهر جلياً واضحاً إبان الحرب العالمية الثانية .

وأثناء تلك الحرب تعرضت وكالة رويتر لأزمة مالية حادة، دعت الحكومة البريطانية لتقديم المساعدات لها، إلا أنها سرعان ما استغنت عن تلك المساعدات.

ويقول الرسميون في وكالة رويتر، أن وكالتهم هي مؤسسة تمثل الصحافة البريطانية أساساً، وأنها تتوخى الموضوعية والدقة في أخبارها، ولكن تحليل مضمون موادها الإعلامية يبين أنها وسيلة من الوسائل الفعالة للسياسة الخارجية البريطانية، وأنها كسائر وسائل الإعلام الجماهيرية البريطانية تستخدم أساليب غاية في الدقة لإخفاء نواياها الحقيقية، الأمر الذي يساعدها على القول بأنها تعمل بموضوعية.

وفي العاصمة الألمانية برلين افتتح اليهودي الألماني **برنارد وولف** الذي تتلمذ في باريس على يد شارل هافاس، مكتباً صحفياً له أطلق عليه اسمه عام ١٨٤٩. وبقيت

وكالة وولف للأنباء أكبر وكالة أنباء في أوروبا حتى هزيمة ألمانيا النازية على أيدي الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

وكانت هذه الوكالة واحدة من أكثر الوسائل الفعالة من بين وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الألمانية، وخاصة أثناء العهد النازي، حيث أثبتت تفوقها حتى على وكالة هافاس الفرنسية.

وانتهت هذه الوكالة بهزيمة ألمانيا النازية، لتحل محلها وكالة الصحافة الألمانية DPA التي تأسست عام ١٩٤٩ في هامبورغ كشركة تعاونية يملكها ناشري الصحف ومحطات البث الإذاعي.

وحصلت DPA من مراسليها في ألمانيا ومختلف العواصم العالمية يومياً على ٢٠٠ ألف كلمة وزعت منها الثلث على مشتركيها عبر شبكتها الإلكترونية للتوزيع، لتصبح بذلك وسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية لألمانيا الاتحادية، وفق الدور المسموح لها به في السياسة الدولية.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كونت بعض الصحف الأمريكية عام ١٨٤٨ بنيويورك جمعية أطلقت على نفسها اسم جمعية **أخبار الميناء**، لتستفيد من خدماتها الإخبارية.

وفي عام ١٨٥٦ تبدل اسم هذه الجمعية إلى نيويورك **أسوشيتد بريس AP** وتبع ذلك قيام عدد من وكالات الأنباء الصغيرة في أنحاء مختلفة من الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان الهدف من إقامة تلك الوكالات، الاقتصاد في نفقات الحصول على الأنباء، وأدى اتجاه هذه الوكالات نحو التركيز إلى نشوء الاحتكارات الإعلامية داخل السوق الأمريكية ، ويشترك في عضوية مجلس إدارة AP عدد من ممثلي الصحف والإذاعات الأمريكية، طبقاً لإسهاماتهم المالية .

وتعتبر وكالات الأنباء الأمريكية أداة فعالة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، بفضل الانتشار العالمي الواسع الذي تتمتع به، ولاعتماد

الكثير من وسائل الإعلام الجماهيرية في شتى أنحاء العالم عليها كمصدر لتلقي الأخبار العالمية.

وهو ما أثبتته دراسات تحليل المضمون التي تناولت خدمات تلك الوكالات، حيث تبين أنها تعرض مختلف الموضوعات وفقاً لمفهوم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، والأولويات التي تطرحها تلك السياسة، ومن خلال متابعتها لتطورات الأحداث من خلال الخبر والتعليق، وتوزع وكالات الأنباء العالمية أخبارها وفقاً لأولويات سياستها الإعلامية الخاصة، فإذا كان هناك خبراً عاجلاً وضعت في مقدمته عبارة Snap أو Urgent التي ترتبط بالأصوات العالية التي تحدثها أجراس أجهزة استقبال الأخبار، بقصد التنبيه لأهمية الخبر .

وأثبتت دراسات تحليل المضمون أن هذا التوزيع كان مطابقاً للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في أكثر الحالات المدروسة. وهذا يعني أن وكالات الأنباء العالمية الأمريكية تعتبر أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، وتعكس الأدوات الأخرى التي تعتمد عليها السياسة الخارجية الأمريكية، إضافة لتمتع وكالات الأنباء بخصائص إضافية منها تعدد المصادر التي تستقي منها الأخبار، ومنافستها لغيرها من وكالات الأنباء العالمية في الحصول على الأخبار، وتوزيعها لتلك الأخبار على مشتركيها قبل حصول الوكالات المنافسة على تلك الأخبار.

إضافة لتمتع وكالات الأنباء الأمريكية بقدرات مالية وتكنولوجية هائلة، وكوادر مؤهلة تجعل منها أكثر قدرة على التنافس من وكالات الأنباء العالمية في دول العالم الأخرى .

ومن الناحية التاريخية نرى أن وكالة الأنباء الفرنسية هافاس Havas، ووكالة الأنباء البريطانية رويتر Reuter، ووكالة الأنباء الألمانية ولف Wolff، قامت بتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ إعلامية، تمشياً مع السياسات الاستعمارية التي كانت تتبعها آنذاك الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وبروسيا وبريطانيا، الشركاء الثلاثة في الاحتكار الدولي للأنباء .

وكان همهم الوحيد آنذاك الحصول على الربح ودعم الحكومات المتعاونة معها في الداخل والخارج، وتقدم لها المساعدة والمؤازرة للاحتفاظ بالسلطة والأوضاع الراهنة .

واتفقت وكالات الأنباء الثلاث على تنسيق أعمالها عام ١٨٥٦ لتجنب المنافسة، وتحقيق معدلات عالية من الربح، وتزايد الاحتكار الدولي للأنباء بعد توقيع اتفاقية الأنباء بينهم عام ١٨٧٠ وقاموا بتقسيم العالم إلى عدد من مناطق النفوذ، يكون لكل منها وكالة أنباء معينة لها الحق الكامل في جمع وتوزيع الأنباء.

وأظهرت بعض الدراسات الإعلامية أنه إضافة للاحتكار وتوزيع مناطق النفوذ في عملية التبادل الإعلامي الدولي، فإن وسائل الإعلام الدولية، حرصت على نقل وتوزيع الأخبار والتعليقات والتحليلات السياسية والاقتصادية والعسكرية من منظور المصالح التي تمثلها أخذة بعين الاعتبار مصالحها السياسية والاقتصادية .

وهذه معضلة لم تزل تعاني منها الدول الأقل تطوراً والدول النامية والدول الفقيرة، المضطرة لاستخدام ما يصلها من المصادر الإعلامية الدولية، متأثرة في أكثر الأحيان بمواقف تلك المصادر .

وهذا يفسر محاولات بعض الدول الأقل تطوراً والدول النامية، التكتل عالمياً وإقليمياً لإنشاء وسائل إعلام جماهيرية قوية، يمكن أن تخلصها من هيمنة واحتكار وسائل الاتصال ووسائل الإعلام الجماهيرية الدولية، في جمع ونقل وتوزيع ونشر الأنباء عالمياً .

وفي عام ١٩٦١ أنشأت الحكومة السوفييتية وكالة نوفوستي الصحفية ، لإنتاج المواد الإعلامية التي تعكس أوجه الحياة في الإتحاد السوفييتي السابق، وتعد هذه الوكالة مكملة لوكالة تاس في الإعلام السوفييتي، وتعمل في إطار السياستين السوفييتيتين الداخلية والخارجية .

وسارت وسائل الإعلام الجماهيرية السوفييتية، في إطار النظام الشيوعي السوفييتي الذي استخدم الدعاية كوسيلة من الوسائل الأساسية لتحقيق أهدافه، من خلال الإقناع وغسل الأدمغة، والتلقين الإيديولوجي، والتركيز على وجهة النظر السوفييتية فقط، وإهمال كافة وجهات النظر الأخرى خاضعة تماماً لسيطرة الحزب الشيوعي السوفييتي، ولا سيما لجنته المركزية، ومكتبه السياسي .

ولم تعرف وسائل الإعلام الجماهيرية السوفييتية طيلة فترة حياتها السبق الصحفي، كما هي الحال في وسائل الإعلام الجماهيرية في غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والدول السائرة على النمط الغربي.

وكثيراً ما كانت تحدث أحداثاً جسيمة في الاتحاد السوفييتي نفسه وفي دول العالم الأخرى دون أن تنقلها وسائل الإعلام الجماهيرية السوفييتية بناءً على تقدير السلطات السوفييتية .

ولهذا كان المواطن السوفييتي ملماً بمسائل من نوع خاص يحصل عليها بناءً على حسابات السلطة السوفييتية، ولا يعرف الكثير مما يدور حوله من شؤون العالم. وكثيراً ما كانت الأخبار تذاع بتأخر كبير يتجاوز عدة أيام أحياناً بعد وقوع الحدث.

وكانت الأخبار التي تنقلها بعيدة عن الموضوعية، وتنشر الحقائق التي تدخل في إطار السياستين الداخلية والخارجية للدولة فقط. وبهذا كانت وكالتي تاس ونوفوستي أداة طيعة من أدوات دعاية السياسة الخارجية السوفييتية .

وكانت وكالات الأنباء الوطنية تمارس جمع وتوزيع الأنباء الداخلية في الدولة المعنية وترتبط بوكالات الأنباء العالمية باتفاقيات ثنائية تخولها التقاط الأخبار التي توزعها تلك الوكالات ومن ثم توزيعها داخل الدولة المعنية من خلال شبكة توزيعها الخاصة، وبالمقابل كانت وكالة الأنباء العالمية تلك تحتكر توزيع أنباء وكالات الأنباء الوطنية المرتبطة معها عالمياً أي أنها كانت حجر العثرة الذي يعيق توزيع تلك الأخبار بشكل مباشر.

ومع ذلك كانت هناك وكالات أنباء وطنية تمتعت بشهرة دولية تتعدى حدود الدولة المعنية، ومن أشهر هذه الوكالات :

في القارة الآسيوية: وكالة أنباء الصين الجديدة التي أنشأتها جمهورية الصين الشعبية في ١٩٣٧ ، وتخضع هذه الوكالة للإشراف المباشر لمجلس الدولة والحزب الشيوعي الصيني، وهي المصدر الوحيد للأنباء بالنسبة لوسائل الإعلام الجماهيرية الصينية وتعكس وجهة النظر الرسمية الصينية من الأحداث المحلية والعالمية.

ووكالتي الأنباء اليابانيتين: وكالة أنباء كيودو نيوزسرفيس، ووكالة أنباء جيجي بريس سرفيس، اللتان أسستا عام ١٩٤٥ .

وفي سوريا أنش ئت الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) عام ١٩٦٥، وباشرت عملها فعلياً عام ١٩٦٦ ، باستقبال وإرسال الأخبار والصور والتعليقات كمصدر وحيد للنشر والتوزيع لكافة الأنباء والصور في الجمهورية العربية السورية.
وتعتبر وكالة الأنباء السعودية (واس) التي تأسست عام ١٩٧٠م المصدر الرئيسي للأنباء لوسائل الإعلام في المملكة العربية السعودية .

وتعتبر وكالة أنباء بترا وكالة الأنباء الحكومية الرسمية في المملكة الأردنية الهاشمية تأسست عام ١٩٦٥ ومقرها في العاصمة عمان .

وفي القارة الإفريقية تعد وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية MENA أول وكالة أنباء في مصر ومنطقة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية، أنشأت عام ١٩٥٦ كشركة مساهمة تمتلكها الصحف المصرية مناصفة مع الدولة، وانتقلت ملكيتها بالكامل عام ١٩٦٢ إلى الدولة وأصبحت إحدى الشركات التابعة لاتحاد الإذاعة والتلفزيون ، ومن ثم انتقلت ملكيتها إلى مجلس الشورى المصري عام ١٩٧٨.
وتبث التحقيقات والصور للمشتركين في داخل مصر وخارجها، وتتبادل الوكالة الأنباء والصور مع ٢٥ وكالة أنباء عربية وأجنبية، ولها إسهام في تطوير التعاون الإعلامي بين الدول العربية والإفريقية.
وتسهم في تدريب الكوادر الإعلامية للدول العربية والصديقة عن طريق دورات تدريبية منتظمة في مجال التحرير والإدارة والهندسة الإعلامية، وتقيم علاقات تعاون مع وكالات الأنباء العالمية ووكالات الأنباء العربية ووكالات أنباء دول عدم الانحياز ووكالات الأنباء الإفريقية عن طريق الاتفاقيات الثنائية .
وهي وكالة الأنباء الوحيدة في العالم الثالث التي تسمح بتدفق الأنباء محلياً إلى وسائل الإعلام الجماهيرية المصرية من خلال كافة وكالات الأنباء مباشرة ودون تدخل أو وصاية منها كوكالة وطنية في مصر.

ووكالة المغرب العربي للأنباء هي الوكالة الوطنية للأنباء في المملكة المغربية، أسست في نوفمبر عام ١٩٥٩، مقرها الرئيسي في العاصمة الرباط، ولها ثمانية مكاتب إقليمية في المدن الرئيسية، وسبعة عشر مكتباً دولياً في أفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتأسست الوكالة الموريتانية للإعلام AMT عام ١٩٦٦، ومقرها نواكشوط العاصمة الموريتانية وتخضع لإشراف وزارة الثقافة والإعلام والبريد والمواصلات.

وهناك تجمعات لوكالات الأنباء تأخذ إما طابعاً إقليمياً أو قارياً أو منحى سياسياً معيناً أو تخصصاً، مثال: اتحاد وكالات الأنباء الأوروبية الذي يضم أكثر من ١٦ بلداً أوروبياً؛ واتحاد وكالات الأنباء العربية الذي يضم وكالات أنباء الدول العربية ؛ واتحاد وكالات الأنباء الإفريقية الذي يضم وكالات أنباء الدول الإفريقية؛ واتحاد وكالات الأنباء الأسيوية ، .. وغيرها من التكتلات والتجمعات .

وهناك وكالات متخصصة تقدم خدمات في موضوع معين ديني أو رياضي أو فني....الخ، أو مواد إعلامية جاهزة للنشر، أو صور صحفية، وتتميز هذه الوكالات بفهمها العميق لأذواق الجمهور وميوله العلمية، والاقتصادية، والثقافية، والفنية . ومعظم وكالات الأنباء الوطنية في دول العالم كما هي الحال في الدول النامية تخضع تماماً لسلطة القانون في تلك الدول، بالإضافة لخضوعها للرقابة الصارمة من قبل الدولة التي تمارس نشاطاتها الإعلامية داخلها، وهو ما يستدعي التفكير جدياً في ما تدعيه بعض الجهات العالمية لنفسها من ديمقراطية وحرية كلمة وحرية التصرف واتهامها لبعض الدول وخاصة الدول النامية التي تحاول الخروج من دائرة تأثير تلك الجهات بغياب الديمقراطية وحرية الإعلام وكأن تلك الدول تعيش دون قوانين ناظمة لشؤون الإعلام في بلادها.

الفصل الخامس

العلاقات الدولية وثورة المعلومات

أصبحت الثورة المعلوماتية في الآونة الأخيرة من أهم المواضيع حساسية في إطار الحوار الدولي الجاري لتحليل تأثيرات الثورة المعلوماتية المختلفة وطرق التحكم بتطورات الأحداث على الساحة الدولية .

ويجري هذا في الوقت الذي يشكك فيه البعض بإيجابيات العولمة على الجوانب المالية والاقتصادية، والسياسية، والثقافية والأيديولوجية والإعلامية والاتصالية في العلاقات الدولية المعاصرة ، وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة لتؤيد شكوكهم .

في الوقت الذي كان صندوق النقد الدولي يصور العولمة بأنها: "مستوى متصاعد من التكامل الحثيث للأسواق السلعية والخدمية ورؤوس الأموال".

وكان وزير الخارجية الروسي أشار إلى بعض العناصر الرئيسية لعملية العولمة، السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية وحاول تحليلها من وجهة النظر الروسية، وذكر أنها فجرت الحياة الحضارية وغيرت صورة الإنسانية .

بينما اعتبر أكثر المتخصصين أن مصطلح "العولمة" يعني مرحلة حديثة من التطور الرأسمالي الدولي، أو أنها تمثل المرحلة الأخيرة للإمبريالية .

والتعريف الأكثر وضوحاً جاء على لسان الأكاديمي الروسي المعروف **أ.ي. أوتكين** الذي قال أن "العولمة فرضت نفسها بعد انتهاء الحرب الباردة، وأفرزت نظاماً عالمياً يوحد الاقتصادات الوطنية لدول العالم ويجعلها تعتمد على حرية تنقل رؤوس الأموال، والاعتماد على الانفتاح الإعلامي الدولي، وعلى التجدد السريع للتكنولوجيا، وتخفيض الحواجز الجمركية وإطلاق حركة البضائع ورؤوس الأموال، وزيادة التقارب الاتصالي بين الدول الذي هو من ميزات الثورة العلمية التي ترافقها حركة اجتماعية دولية أصبحت تستخدم أشكال جديدة من وسائل النقل وتكنولوجيا الاتصال المرئية، وخلقت نوعاً من التعليم الأممي". ويقول المتخصصون بأن المرحلة الأولى للعولمة

بدأت خلال المرحلة الانتقالية التي امتدت خلال القرنين التاسع عشر، والقرن العشرين أي فترة حروب التوسع الاستعمارية الغربية التي اجتاحت قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، والحربين العالميتين الأولى والثانية وما رافقهما من منجزات تكنولوجية وعلمية حديثة سرعان ما تطورت بشكل هائل أثر مباشرة في الاقتصاد الوطني والدولي، ورافقه ظهور وسائل اتصال جماهيرية متطورة دخلت عالم التجارة العالمية، وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص بشكل واسع .

وأدت إلى تشابك المصالح الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية لتصبح معها المصالح المتبادلة بين الدول الكبرى الأهم وتبعد معها خطر الحروب بين تلك الدول حتى تصبح شبه مستحيلة .

ولم ينسوا طبعاً الإشارة إلى أن ذلك التوجه لم يستطع إبعاد شبح الحرب وأشعل نيران حربين عالميتين خلال أقل من نصف قرن هي: الحرب العالمية الأولى التي انتهت بالقضاء على الدولة العثمانية وتثبيت السيطرة الاستعمارية واقتسام معظم مناطق العالم .

والحرب العالمية الثانية ، التي استخدمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ولأول مرة القنبلة الذرية أشد أسلحة الدمار الشامل فتكاً مرتين وبشكل متعمد ضد الشعب الياباني، ولم تستطع أية علاقات اقتصادية أو تجارية منعها بل على العكس كانت سبباً لها .

واعتبر بعض الباحثين أن الأرضية التي انطلقت منها المرحلة الثانية للعولمة كانت العقود الأخيرة من القرن العشرين، عندما أشاعوا أن المسيرة نحو العولمة بدأت في الغرب.

وكانت في البداية تستخدم كمصطلح "الترابط المشترك"، ولكن الحركة الفعلية باتجاهها بدأت بالفعل مع حملات العلاقات العامة الدولية خلال أربعينات وخمسينات القرن العشرين، لتبدو العولمة وكأنه مخطط لها ودخلت حيز التنفيذ من قبل الأوساط المهيمنة على عالم المال والاقتصاد في الدول الغربية وحكومات تلك الدول، والبنك الدولي للإنشاء والتنمية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

إيجابيات العولمة :

١- أدت العولمة إلى ارتفاع المستوى المعيشي للناس، ووفرت وسائل اتصال وإعلام دولية تجتاز الحدود السياسية للدول بسهولة بالغة .

٢- حققت لبعض الدول قفزات اقتصادية متقدمة كما حدث في دول آسيان "النمور الآسيوية" وشملت جنوب كوريا، وسنغافورة، وماليزيا وغيرها من الدول الآسيوية، وأصبحت الهند منتجة للصناعات الإلكترونية الغربية، وتحولت إلى واحدة من كبار مصدري المنتجات الإلكترونية وبرامج الكمبيوتر إلى العالم .

٣- أدت العولمة بالتدريج إلى نمو حركة تدفق رؤوس الأموال حتى أصبح حجم التعامل المالي الدولي اليومي يبلغ حوالي ١.٥ تريليون دولار أمريكي لتصبح عبارة "التصدير يحكم العالم" حقيقة ملموسة .

وأخذت تظهر جزر كاملة للتكنولوجيا المتطورة في الدول النامية ك: سان باولو في البرازيل، والشريط الحدودي من مصانع التجميع في شمال المكسيك، ومدن كاملة في الهند، وكل تايوان وغيرها من الدول .

٤- سهلت العولمة انتقال القوى العاملة والسياح، إذ تشير معطيات البنك الدولي إلى أن العمال المهاجرين يحولون من الدول الغنية التي تستخدمهم إلى أسرهم في الدول الفقيرة حوالي ٧٠ مليار دولار أمريكي في السنة، وهذا الرقم يفوق بكثير الأرقام الرسمية للمساعدات التي تمنحها الدول المتطورة للدول النامية، وأن مئات الآلاف من العائلات تعيش معتمدة على تلك الأموال ولا تعرف أي شيء عن مصطلح العولمة .

٥- تطور السياحة الدولية يعتبر من الظواهر الإيجابية للعولمة حيث وصل عدد السياح في العالم إلى ٥٠٠ مليون سائح في السنة .

٦- الإنسان العادي يصطدم يومياً في حياته اليومية العادية بمظاهر العولمة بكل أشكالها من شراء البضائع، ومشاهدة البرامج التلفزيونية، واستعمال أجهزة الاتصال المحمولة، وغيرها. حتى أن البعض أصبحوا يقولون أن العولمة وفرت السبل من أجل مشاركة عشرات الدول والشعوب بالتقدم المالي والاقتصادي والعلمي المشترك . وحتى الآن لم تعلن أية دولة في خطها

السياسي الرسمي على الأقل معاداتها للعولمة، وأن الجميع يتقبلون العولمة كمؤشر إيجابي ولكن بوجهات نظر متفاوتة رغم الظروف الصعبة التي خلقتها الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة .

سلبيات العولمة :

من الضروري الإشارة إلى السلبيات والظواهر القاتلة والأخطار التي تفرضها العولمة على الإنسانية والموجودة فعلاً ، ومنها :

١- تعرض العالم لأزمات مالية واقتصادية بسبب خضوع العالم للشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت فوق الدول .

٢- فرض مفاهيم وأسلوب التفكير والحياة الأمريكية على العالم .

٣- تعميق الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة في العالم (دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة) .

٤- اتساع ظاهرة إضعاف دور الدول القومية، وعولمة الإرهاب ، والتضييق على الثقافات واللغات القومية ومحاولة القضاء عليها، وإثارة الفتن والقلائل والاضطرابات الدينية والعرقية في الدول متعددة القوميات . والنتائج السلبية للظاهرة الأولى قد تحصل على المدى البعيد نتيجة لزيادة هيمنة الشركات متعددة الجنسيات الكبرى على إدارة الاقتصاد العالمي وتحويلها إلى أداة دفع أيديولوجية للعولمة، لتجني من خلال دورها العالمي أرباحاً خيالية تدعم من قدراتها وإمكانياتها المالية والاقتصادية بشكل يفوق قدرات وإمكانيات بعض الدول في عالم اليوم، وهو ما تشير إليها بعض المصادر التي تقول أن حوالي ١٦٠ دولة عضوه في منظمة الأمم المتحدة تقل إمكانياتها وقدراتها عن إمكانيات وقدرات الشركات متعددة الجنسيات .

وتنبأ البعض أنه في حال استمرار ظواهر العولمة أنفة الذكر فإنها ستؤدي حتماً إلى سيادة الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا واليابان وحكومات تلك الدول على الواقع الاقتصادي والمالي والتجاري في العالم ومن ثم السيطرة التامة عليه وعلى تفاعلات العلاقات الدولية .

الأمر الذي يثير موجة احتجاجات واسعة من قبل الذين يعتبرون العولمة هي محاولة لفرض نمط الحياة الأمريكية على العالم من خلال ٥٠ شركة أمريكية متعددة الجنسيات .

ويرون أن الولايات المتحدة الأمريكية في الواقع مستمرة بتقدمها متجاوزة مصالح كل الدول الأجنبية ، وحتى حلفائها المقربين ، في المجالات العلمية والتكنولوجية ، والتكنولوجيا العسكرية، لأنها تصرف ما يقارب الـ٤٠٠ مليار دولار على شؤون الدفاع في السنة، وأن هذا الرقم يشكل نصف الميزانيات المخصصة في دول العالم للشؤون العسكرية .

لأن حجم الإنفاق على مشاريع تطوير التكنولوجية العسكرية المتطورة في الولايات المتحدة الأمريكية يفوق بكثير ما تخصصه الدول السائرة في ركب الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأعضاء السبع الأخرى في مجموعة الدول الثمانية الكبرى مجتمعة .

ولا يخفي القادة الأمريكيون سعيهم الحثيث لتوظيف كل القدرات الاقتصادية والمالية، والعلمية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية من أجل فرض السيطرة الأمريكية على العالم في القرن الحادي والعشرين . وتتمثل الهيمنة الثقافية الأمريكية اليوم من خلال تحويل اللغة الإنكليزية باللهجة الأمريكية إلى لغة وحيدة لعولمة وسائل الاتصال والتبادل الإعلامي الدولي والعلاقات الدولية .

وهو ما أشار إليه كتاب البريطاني **د. كريستال "اللغة الإنكليزية لغة العولمة"، وكتابه "موت اللغات"**، حيث أشار إلى أنه في نفس الوقت الذي يتسع فيه استخدام اللغة الإنكليزية تنقرض كل أسبوعين لغة من اللغات النادرة في العالم.

وأشار بعض المتخصصين إلى أن أكثر اللغات جماهيرية على الكرة الأرضية ليست اللغة الإنكليزية بل اللغة الصينية التي يتحدث بها أكثر من ١.٤ مليار إنسان ، ولكنهم جميعاً خلف سور الصين العظيم، وفي جنوب شرق آسيا، وفي الأحياء الصينية المنتشرة في بعض بلدان العالم .

عكس اللغة الإنكليزية التي يتحدث بها الجميع في كل مكان حتى أن الصين ألزمت مدارسها الابتدائية بتعليم اللغة الإنكليزية، ويتعلمها هناك في الوقت الحاضر عشرات الملايين من الصينيين الصغار والشباب والكبار.

مما دفع بالكثيرين في الولايات المتحدة الأمريكية لاعتبار العولمة على الطريقة الأمريكية الطريق لوضع البشرية في خدمة المصالح الأمريكية والشعب الأمريكي الذي اختاره الله ! كما يزعمون .

أما خطر تعميق الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة في العالم فيتمثل بالتفاعل الذي لا يؤدي إلى تسوية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للإنسانية، بل على العكس يؤدي إلى تعميق الهوة بين الأغنياء والفقراء.

والهوة تلك موجودة فعلاً داخل أكثر دول العالم، وحتى داخل الدول الغنية، ففي الوقت الذي يعاني فيه أكثر من ٣ مليار إنسان من سوء التغذية، نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق أكثر من ١٠٠ مليار دولار أمريكي في السنة لمكافحة أمراض التخمة التي يعاني منها مواطنيها.

في الوقت الذي يعيش فيه أكثر من ١.٣ مليار إنسان على أقل من دولار واحد في اليوم، ووجود أكثر من مليار إنسان متعطلين عن العمل. وهو ما يعمق الآثار السلبية للعولمة .

أما خطر اتساع ظاهرة إضعاف دور الدول القومية، وعولمة الإرهاب ، والتضييق على الثقافات واللغات القومية ومحاولة القضاء عليها ، وغيرها من الظواهر فيتمثل بنمو وانتشار الجريمة المنظمة متعددة القوميات، والتي تنمو سنوياً بمعدل ٥٪ في الوقت الذي يبلغ فيه معدل نمو سكان العالم ١٪ ، وأشارت بعض المصادر إلى نمو الجريمة المنظمة الدولية بمعدل أربع مرات خلال السنوات العشر الأخيرة .

وأدت العولمة إلى فتح الحدود أمام تدفق الأموال، والمعلومات، وملايين الناس ، مما ساعد على نمو الجريمة متعددة القوميات، وأدت بدورها إلى تسارع نمو نوعين من الجريمة وهي: التجارة العالمية للمخدرات ليزيد عدد المدمنين على المخدرات في العالم حتى الـ١٨٠ مليون مدمناً، وليبلغ حجم تجارة المخدرات ٨٠٠ مليار دولار أمريكي، مع اتساع جرائم أخرى كغسيل الأموال .

حيث أشارت معطيات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، إلى غسل ١.٥ تريليون دولار أمريكي سنوياً في العالم، وهذا يعادل ٥% من الدخل العالمي.
ولا أحد ينكر أن العولمة ساعدت على انتشار الإرهاب الدولي الذي تحول بالتدريج إلى ظاهرة عالمية يحاول البعض وبإصرار ربطها بالعالم الإسلامي قبل وبعد الأعمال الإرهابية التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠١/٩/١١ ، وأعقبتها أعمالاً إرهابية شملت الكثير من دول العالم كإسبانيا وبريطانيا وروسيا ومصر والمملكة العربية السعودية وتركيا وإندونيسيا وباكستان والهند وسورية والأردن وغيرها من دول العالم .

وكلها تثبت العلاقة بين الإرهاب والعولمة، مما دفع بالملتقى الدولي الذي عقد في كرواتيا خلال نوفمبر ٢٠٠٢ لمناقشة مشاكل الدبلوماسية العلنية، ووسائل الإعلام الجماهيرية والإرهاب .

وتكرار ذلك من خلال المناقشات التي دارت أكثر من مرة وأظهرت حقيقة جديدة مفادها أنه لولا عولمة بث الإذاعة المرئية لما كان الإرهاب. لأن الهدف الرئيسي للإرهاب كما أشار البعض ، ليس قتل بضع مئات أو حتى آلاف الناس ، بل إخافة ملايين البشر، ولنكون أكثر دقة دب الخوف في قلوب ٢ مليار مشاهد تلفزيوني تقريباً في كل دول العالم يشاهدون عادة الأخبار الرئيسية التي تبثها الإذاعات المرئية.

هذا إن لم نشر إلى دخول المنظمات الإرهابية والجريمة المنظمة نفسها عالم استخدام وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية لتصعيد مشكلة الإرهاب في عالم اليوم أي عولمة هذا الشر عبر وسائل الاتصال الجماهيرية الإلكترونية الحديثة .

ثورة المعلومات والعولمة :

تعتبر ثورة المعلومات من القوى الرئيسية الدافعة للعولمة، وأحدثت اكتشافات ثورية في مجال الاتصالات والمعلوماتية فاقت بقدراتها اختراع التلغراف في أواسط القرن التاسع عشر، واختراع التلفون السلكي، والراديو، والسينماغراف في نهاية القرن التاسع عشر .

ليجيء بعدها اختراع البث الإذاعي المرئي الذي أصبح شعار القرن العشرين للعمل على التطوير النوعي والكمي لوسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية .

وأخذ العالم بالفعل بالتحول حسبما توقع **م. ماكلوهين**، إلى "قرية عالمية"، وأصبح كل سكان العالم تقريباً يتلقونً في نفس الوقت نفس المعلومة.

حتى تمكن ٣.٦ مليار مشاهد، في نفس الوقت من مشاهدة افتتاح الألعاب الأولمبية في سيدني عام ٢٠٠٠، والهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١ عبر شاشات الإذاعة المرئية .

وتدريجياً تحسنت نوعية المصادر المعلوماتية ووسائل تداول المعلومات وحفظها واسترجاعها، وشهدت الحقبة الأخيرة من القرن العشرين ولادة عشرات شبكات البث الإذاعي المرئي الدولية كشبكة سي إن إن العالمية وغيرها .

وشهدت ولوج شبكة الانترنيت العالمية حيز الاستخدام الفعلي واسع النطاق . تحول البث الإذاعي المرئي إلى أداة من أدوات العولمة. وأصبحت شبكة الانترنيت العالمية أشد تأثيراً في عالم اليوم .

ومع اتساع استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية لوسائل النشر الإلكترونية الحديثة، مثل شبكة الانترنيت، زاد إلى حد كبير إشباع الإنسان أينما وجد بالمعلومات، وهو ما أصطلح على تسميته بمجتمع المعلومات أي دخول المعلومات والمعرفة عصر العولمة .

وأوصل التقدم الحثيث لتكنولوجيا المعلومات في السنوات الأخيرة إلى ظهور مستقبل آخر للأخطار التي تواجهها البشرية وحصلت على تسمية "الهوة الرقمية"، والحديث هنا يدور عن زيادة الهوة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة من حيث توفر وسائل الاتصال والمعلوماتية .

والتفوق الهائل للغرب في هذا المجال يشكل تهديداً ليس بتعميق الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم ، بل ويمهد لإساءة استخدام الساحة المعلوماتية من أجل العدوان ، من خلال تحكم الغرب وتوجيهه للحملات الإعلامية لتحقيق أهداف محددة له .

تأثير العولمة على العلاقات الدولية :

ظهر تأثير العولمة على العلاقات الدولية والعمل الدبلوماسي منذ بداية القرن الحادي والعشرين وذلك علي النحو التالي :

١- ظهور قضايا عسكرية وسياسية، رافقتها أزمات عسكرية .
٢- تم عقد لقاءات قمة ، غلبت عليها مسائل التجارة الخارجية، والمالية، وحماية البيئة ، والتبادل الإعلامي الدولي وغيرها .
٣- وسعت العولمة من إمكانيات العمل المشترك لمختلف الدول، وفتحت الآفاق أمام المجتمع الدولي لتعاون متعدد الأطراف .
٤- أبرزت العولمة وزن "الدبلوماسية الاقتصادية"، التي رافقتها "الدبلوماسية البيئية"، مع ازدياد أهمية "الدبلوماسية الشعبية"، و"دبلوماسية التنمية" لحل مشاكل دول الجنوب الفقيرة .

الأمر الذي يدعو العالم إلى تشكيل منظومة عالمية لمواجهة التهديدات والأخطار الجديدة، الناتجة عن العولمة في القرن الحادي والعشرين .

وكلها وضعت معظم الدول العربية أمام تحديات لم تكن تتوقعها تهدد أمنها ومصيرها ووحدة أراضيها ، ولابد من التصدي لها بدءاً من ساحة التبادل الإعلامي الدولي الذي تفتقر لها معظم الدول العربية، وأمام عجز جامعة الدول العربية عن تأسيس

إعلام خارجي عربي موحد يمكن أن يتصدى للهجمات الإعلامية التي تتعرض لها الأمة العربية وشرح القضايا والمواقف العربية مما هو جار الآن على الساحتين الدولة والإقليمية .

تأثير ثورة المعلومات على السياسة وصنع القرار[١] :

لا بد للحكومات من الاتصال بالمواطنين. وهو مبدأ مهم مرتبط بالسياسة، كما أن الحكومات تنمو وتقوي باستخدام أشكال المعرفة والمعلومات المنظمة لجميع أعمال ومهام الدولة، وتستطيع دائماً أن تتحمل الجهد الذي يؤدي إلى زيادة كفاءتها. وهي باختصار تمثل أفضل المرشحين للاستفادة من ثورة المعلومات في المجال السياسي والدبلوماسي وصناعة القرار .

وعلى سبيل المثال في الحكومة الأمريكية، نجد أنه يصلها العديد من طلبات تقديم المقترحات الخاصة بها، وقدر كبير من النشرات المحفوظة المكررة الخاصة بما تقوم به الوكالات المختلفة، والبيانات بمختلف أنواعها المتاحة على الإنترنت. وعلى الجانب الآخر، تستقبل العديد من الوكالات الفيدرالية مقترحات من المواطنين والمؤسسات عن طريق الإنترنت، وعلى رأسهم وزارة الدفاع الأمريكية.
ويقوم ١٢٪ من دافعى الضرائب الأمريكيين بملء استمارات هيئة ضريبة الدخل إلكترونياً. وقد بدأ منتجو برامج الكمبيوتر في إنتاج برامج ترتبط بالأنشطة المصرفية وغيرها من الأنشطة المالية، التي لها علاقة بالمتطلبات والاحتياجات اللازمة لملء استمارات الضرائب، بحيث يستطيع أي ممول الوفاء بالتزاماته أوتوماتيكياً .
وهذه الأنواع من نقل المعلومات من الحكومة وإليها، تنتشر بسبب ما تقدمه من مزايا وفوائد اقتصادية. كما يستخدم المسؤولون أيضاً أنواع التكنولوجيا الجديدة لجمع تعليقات ناخبيهم واستطلاع آرائهم، وتقييم فرص إعادة انتخابهم، والحد من فرص نجاح معارضيهم .

---

[١] http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/MElmiah12/Informatio/index.htm

وفي المستقبل سوف تُنشأ وحدات ترد على المواطنين بطريقة آلية، وهي نسخ متطورة من أشكال تكنولوجيا البريد الصوتي الآلي.

كما يمكن إجراء عمليات استطلاع الرأي والتصويت الإلكتروني بسهولة عبر سوق المعلومات. كما تقوم الحكومات باستطلاع آراء الناس بطريقة فورية في بعض الحالات، خاصة في حالات وقوع كارثة قومية، بحيث يكون استطلاع آراء المتضررين مفيداً ومهماً في تحديد أهم الموارد التي يحتاجونها، من المأكل والمأوى ووسائل النقل.

ولكن في معظم الحالات الأخرى قد يستطيع الرأي الفوري عن الكيفية التي يقوم المسؤولون فيها باتخاذ قرارات فردية لخدمة المواطنين، ونتائج هذه القرارات.

وتُعَدّ لوحات الإعلانات الإلكترونية مفيدة لأعداد من الناس يقدرون بالعشرات أو المئات أو حتى بضعة آلاف، حيث ستمكنهم من إرسال آرائهم السياسية وإجراء عديد من الحوارات البناءة، ومن ثم تصبح هذه أدوات مفيدة في ديمقراطيات الغد المتكاملة إلكترونياً.

كما تشجع الحكومات على التجارة الإلكترونية مع وضع الضوابط لها. ووزارة الدفاع الأمريكية مثال واضح لذلك، حيث بدأت، في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي في طرح مبادرة عُرفت باسم كولز CALS، لوضع معايير ثابتة لتبادل المعلومات التقنية الخاصة بالتعاقدات لتصنيع وتدعيم العديد من البرامج والأسلحة وغيرها من المعدات التي يستخدمها الجيش. وقد اتسع نطاق هذا البرنامج بمساعدة الحاسب كولز ليشمل تبادل الأعمال إضافة إلى البيانات التقنية.
وتستخدم الحكومات سوق المعلومات بوسيلة أخرى تتمثل في ربط الوكالات والمكاتب الخاصة بها معاً.
وقد شرعت الحكومات في تطوير شبكاتها الوطنية، التي تربط عادة وزاراتها والسكرتارية الخاصة والوكالات المرتبطة بها. وتقتصر هذه الروابط في الوقت الراهن

على نقل البريد الإلكتروني والمذكرات والوصول إلى بعض الوثائق بين الوكالات الحكومية.

وتنطوي هذه الشبكات على إمكانات كبيرة، خاصة وأن العمليات الآلية قد بدأت في تخفيض الأعباء التي تثقل كاهل الموظفين الحكوميين والجمهور كما يحدث في ملء الاستمارات وانتظار تسليمها وإنهاء إجراءاتها.

وسوف تساعد سوق المعلومات أجهزة تنفيذ القانون على المستوى المحلي والدولي بوسائل عدة، سواء كان ذلك في التعرف على أحد المشتبه فيهم من قائمة المطلوبين، أو تعقب أحد المجرمين عبر الحدود الوطنية مع تكاتف جماعات الشرطة في العمل معاً بشكل جيد .
ويعد جمع المعلومات وربطها معاً دائماً، جزءاً كبيراً من عمل الشرطة، ويؤدي إلى تحسين أساليب مقاومة ومنع الجريمة من خلال توزيع المعلومات الإرشادية.

وتعد الدبلوماسية أساس النشاط السياسي لأمة أو شعب، من أجل تحقيق أهداف السياسة في المسرح الدولي الذي قد يتسع أو يضيق.
وتعمل وسائل الاتصال دوراً مهماً في تقدير الموقف السياسي وسرعة اتخاذ القرار وإبلاغه وتلقي الردود بشأنه.

ويرى البعض أن المعلوماتية قد أدت إلى تناول العلاقات الدولية بصورة أشمل، حيث أتاحت فرصة الاتصال المباشر بين القادة السياسيين، مثال ذلك قيام الرئيس الأمريكي جورج بوش بتجميع التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية باستخدام الهاتف، كما لم يستخدم من قبل في الدبلوماسية الدولية.

كما أن الثورة المعلوماتية الإعلامية نتج منها تعدد الألسنة المتحدثة باسم الدولة، وذلك فيما يطلق عليه "الدبلوماسية العامة"، أو "دبلوماسية القمة" و"الدبلوماسية الشعبية" و"الدبلوماسية الرياضية" إلى آخر هذه الأنواع من الدبلوماسيات التي أدت إلى توزيع المهام، التي كانت تضطلع بها الدبلوماسية الرسمية .

وإذا ما استرجع أحد أهم وظائف الدبلوماسية وهي حماية المصلحة القومية، وهي مصلحة مركبة من جزئية اقتصادية، وثقافية، وعسكرية، وسياسية، ولذا، فهناك حاجة دائمة إلى تشكيل إستراتيجية شاملة.

ومن هنا، كانت فائدة ثورة المعلومات وعلاقتها بالآلية القادرة على ربط ومعالجة المعلومات بهدف الوصول إلى ثقافة المعلومات.

إن ثورة المعلومات والاتصالات تلبيان متطلبات الجهاز الدبلوماسي، وكما أن هناك جهوداً لاستخدام المعلومات والتكنولوجيا في العمل الدبلوماسي فإن الكثير من المشاكل، سواء المادية منها أو الأمنية، قد تعترض هذه المسيرة.

إن ثورة المعلومات قد أثرت في الثورة الإعلامية، التي سيمتد تأثيرها إلى عقول الصغار. وهكذا، فاجأت الثورة العلمية العالم بإسقاط الثنائية القطبية، عندما انهار أحد المعسكرين وتفكك الاتحاد السوفيتي نتيجة الخلل الذي كشفته ثورة المعلومات. كما أن الحدود والآفاق المفتوحة أمام المعلومات، انعكست في جميع نواحي النشاط الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي.

فالدول الصناعية المتقدمة تمتلك تكنولوجيا إنتاج وتطوير وسائل الإعلام والاتصال، وتمتلك وكالات الأنباء الكبرى والصحف والمجلات العالمية والدولية وشبكات الإذاعة والتليفزيون والقنوات الفضائية، وتنتج أكثر من ٩٠% من تكنولوجيا المعلومات المؤثرة على المجال السياسي والدبلوماسي وبعض المجالات المهمة الأخرى.

يستطيع مستخدمو شبكة الإنترنت الحصول على معلومات مكتوبة أو مسموعة أو مرئية من خلال الأجهزة الشخصية.

ومن خلال هذه الشبكة، يستطيع أي شخص الاتصال بالحاسب الآلي لإدارة الجوازات مثلاً، أو الحصول على ما يريد معرفته من معلومات عن كيفية استخراج جواز السفر، من دون أن يتكلف عناء الوقوف في طوابير طويلة، وبالمثل لرخص المرور.

وفي مجال الأعمال يستطيع أصحاب الشركات ورجال الأعمال إدراج صفحاتهم الإلكترونية عن نشاطهم، بحيث يستطيع العملاء التسوق والشراء عبر شبكات الحاسب تراوح مستويات اتخاذ القرار من القرارات الروتينية، وهي قرارات مبرمجة، إلى القرارات الصعبة غير المبرمجة.

ويمكن تقسيم عملية اتخاذ القرار إلى ثلاثة مستويات رئيسة متتابعة، هي: المستوي الإستراتيجي ، وتتعامل فيه القرارات مع الأعمال ذات الصيغة غير التقليدية المتعلقة بالمستقبل كعمل الخطط طويلة المدى التي تؤثر على المنشأة كلها، ويشمل بناء الأهداف والسياسات والتنظيمات والوصول إلى الكفاءة الشاملة للمنشأة، ويمكن برمجة بعض الجوانب الفرعية لهذا المستوى.

والمستوى التكتيكي ، وتتعامل فيه القرارات التكتيكية مع الأنشطة المتوسطة أو القصيرة المدى وتخصيص الموارد لتحقيق أهداف المنشأة، وعلى حين أن اتخاذ القرار الإستراتيجي هو نشاط تخطيطي فإن القرار التكتيكي خليط من كل من نشاطي التخطيط والرقابة، وهذا النوع من اتخاذ القرارات له حالات قليلة التعامل مع عملية اتخاذ القرارات المبرمجة.

ثم المستوى الفني ، وتتعامل فيه القرارات الفنية مع الأنشطة اليومية أو القصيرة المدى. وفي هذا المستوى من القرارات تكون المعايير القياسية ثابتة، لذلك تكون نتيجة القرار محدودة، والقرار الفني هو عملية ضمان أن الأهداف المحددة قد نُفذت بكفاءة وفاعلية.

وتكون معظم القرارات الفنية من النوع الروتيني الذي يمكن برمجته بسهولة، حيث توضع لها قواعد وشروط، بحيث يمكن اتخاذ القرار بصفة آلية عند توافر الشروط المحددة للمعلومات مقدماً. وتختلف متطلبات المعلومات في مستوى اتخاذ القرار.

الفصل السادس

دور الإعلام فى الدبلوماسـية

مفهوم الدبلوماسية :

المعنى اللغوي للدبلوماسية[١] :

كلمة "الدبلوماسية" مشتقة من الكلمة اليونانية "دبلوما" (Diploma) والتي تعني المطوية أو الوثيقة، أو الرسائل المطوية التي يتم تبادلها بين الملوك والرؤساء، وهذا المعنى ينسجم مع ما كان معروفاً في العهد الروماني من معنى لهذه الكلمة والتي كان يقصد بها جوازات المرور والسفر والتي كان يتم التعامل فيها وهي مطوية الشكل.

المعني الاصطلاحي للدبلوماسية :

تنوعت تعاريف الدبلوماسية وتعددت وذلك علي النحو التالي :

* الدبلوماسية تعني: عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية.

* مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين ... وفن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعقد الاتفاقات والمعاهدات .

* يعرفها الخبير الدبلوماسي الأمريكي "جون كينان": أنها عملية الاتصال بين الحكومات .

---

[١] هايل عبد المولى طشطوش ، **الدبلوماسية ودورها في إدارة العلاقات الدولية** ،
http://www.odabasham.net/show.php?sid=30470

* هي فن إدارة العلاقات الخارجية أو أسلوب رعاية مصالح الدولة في الخارج ولدى الدول الأخرى، وهي الأساليب السياسية التي تتبعها الدولة في تنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى.

* ومن أجمل تعاريف الدبلوماسية هو أنها **(فن الحصول على الممكن بدلاً من انتظار المستحيل).**

هناك الكثير من التعاريف لمفهوم الدبلوماسية ومعظمها يصب في موضوع التفاوض والتمثيل بين الدول وكيفية إدارة هذه العلاقات والمفاوضات وكيفية أداء هذه المهمة من قبل الشخص الملقى على عاتقه هذا الواجب وهو "الدبلوماسي". ومدى قدرته ومدى امتلاكه للفنون والأدوات اللازمة لإنجاح هذه المهمة.

وقد اتسع مضمون مصطلح الدبلوماسية في العصر الحديث فصار يعني إدارة الشؤون الخارجية للدولة ورعاية المواطنين وادارة العلاقات الدولية والجهود المبذولة للتوفيق بين مصالح الأمم بموجب القوانين والمعاهدات الدولية والسعي لحل الخلافات بينها بطرق سلمية أساسها الفطنة والذكاء والمرونة لإبعاد خطر النزاعات المسلحة .

الدبلوماسية علم وفن هدفها تحقيق مصالح الدولة على الصعيد الخارجي، **علم** يدرس كيفية إدارة وتنظيم العلاقات الدولية وتبادل البعثات وتسوية الخلافات ، كما يعتمد على الإحاطة بالقوانين والأعراف الدولية، و**فن** يعكس أسلوب ممارسة العلاقات الدبلوماسية بوساطة السفراء والمبعوثين كل بطريقته الخاصة ، كما أنها فن يتطلب الكياسة والفراسة واللباقة في التعاطي مع الملفات المطروحة مثل فن إدارة شؤون الدولة وفن تنفيذ السياسة الخارجية [١].

ذهب **ارنست ساتو** في تعريف الدبلوماسية :أنها استعمال الكياسة ،والذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة.

كما يعرف **بردييه فودرير** الدبلوماسية :هي فن تمثيل الحكومة ومصالح البلد تجاه الحكومات والبلدان الأجنبية.

(١) صبحة بغورة ، **الدبلوماسية البرلمانية** ، http://mail.almothaqaf.com/index.php/araaa/62650.html

أما **راؤول جنيه** يعرفها : بأنها فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومة الأجنبية والسهر على أن تكون مصالحها مضمونة.

والدبلوماسية : هي الوثيقة المطوية التي تعطي حاملها امتيازات معينة أو تحوي ترتيبات خاصة مع الجاليات الأجنبية .

كما أن الدبلوماسية : هي إدارة العلاقات الرسمية بين الدول فهي تقوم على الاتصالات وعملية المفاوضات باعتبارها طريقة لتنظيم العلاقات الدولية .

ويطلق اصطلاح الدبلوماسية على الأسلوب أو الطريقة التي تدار بها الاتصالات الخارجية فيقال الدبلوماسية الرئاسية او الدبلوماسية السرية او دبلوماسية المؤتمرات.

وأخيرا جرى العرف على إطلاق اصطلاح الدبلوماسية مرادفا للياقة والكياسة وحسن التصرف فيوصف الشخص بأنه دبلوماسي إذا كان مجاملا في تعامله مع الآخرين .

وبصفة عامة تعد الدبلوماسية أداة لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة وهي أسلوب يقوم على التفاوض في سبيل إقناع الأطراف الأخرى بدلا من اللجوء إلى العنف.

وبالتالي فالدبلوماسية هي فن وضع برامج السياسة الخارجية موضع التنفيذ بالتفاوض[١].

نشأة الدبلوماسية الدولية وتطورها :

تعتبر الدبلوماسية قديمة قدم التاريخ و تطور فن الدبلوماسية خلال العصور التاريخية المتعاقبة وقد عرفت الإنسانية فن التعامل الدبلوماسي والعلاقات الدبلوماسية منذ مرحلة ما قبل الميلاد و إن كانت بمفاهيم وبوسائل مختلفة عما أصبحت عليه في العصر الحديث .

ويعتبر بعض مؤرخي التاريخ الدبلوماسي أن الدبلوماسية بمفهومها الحديث ظهرت منذ منتصف القرن الخامس عشر وذلك كان ظهورا لما سمي بالدبلوماسية التقليدية التي امتدت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى والتي تعني سيطرة القوى الأوربية الكبرى على تفاعلات العلاقات الدولية إلى حد كبير .

---

[١] لجين الشور ، وربا السمارة ، **قواعد البروتوكول و الإتيكيت والعلاقات الدولية الدبلوماسية** ، جامعة دمشق ، كلية التجارة والاقتصاد

كما أن الدبلوماسية التقليدية انطلقت من الفهم الأوروبي لطبيعة العلاقات الدولية ودور الدولة. وكان من أهم الأساليب التي قامت عليها الممارسات الدبلوماسية التقليدية استعراضات القوة العسكرية والتجسس والدعاية والسرية وكانت الدبلوماسية التقليدية تبرر اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية فهي تؤمن بسياسة القوة في المجتمع الدولي وهذا ما يفسر جمع هذه الدبلوماسية بين فن التمكين وفن التوفيق وفن الإكراه وهذه السياسة هي التي مهدت لولادة نظام القوى ليكون أداة للدبلوماسية التقليدية .

غير أن ولادة عصبة الأمم وطرح قضية الاستعمار في المجتمع الدولي قد وضع حدا للدبلوماسية التقليدية ، وهذا ما مهد لظهور **الدبلوماسية الحديثة** والتي تعني في جوهرها الخروج من نطاق السرية ومحدودية الاتصالات والتأثير والدخول إلى ما يمكن تسميته بالدبلوماسية الشعبية التي يزداد فيها تأثير الرأي العام وتتعدد فيها مصادر التأثير وصنع القرار من خلال عصبة الأمم وقد تعززت هذه الدبلوماسية مع قيام الأمم المتحدة ومهدت لطرح فكرة ديمقراطية العلاقات الدولية بحيث تشارك كل وحدات النظام الدولي في تحديد طبيعة هذا النظام ومراكز قوته والنظم التي ترعى مصالحه بعيدا عن سياسة الاستئثار والهيمنة .

وفي هذا السياق في إطار تطور أفاق العمل الدبلوماسي على المستوى الدولي قد عرف علم العلاقات الدولية دبلوماسية القمة والتي تعني المؤتمرات الدبلوماسية لرؤساء الحكومات وتتناول عادة قضايا وطنية ودولية أساسية وتتم الاتصالات على مستوى القمة اما بأسلوب اللقاءات الشخصية المباشرة او بالاتصالات الهاتفية بين هؤلاء القادة و الرؤساء والتي أصبح يطلق عليها بلغة الدبلوماسية المعاصرة (دبلوماسية الهاتف) .

على الرغم من هذا التطور العالمي في فهم الدبلوماسية وطرق ممارستها ظلت دبلوماسية القوة موجودة فالتفاوض تحت وطأة القوة اوجد ما يمكن تسميته بدبلوماسية القوة وقد عرفت ألمانيا النازية هذا النوع من الدبلوماسية غير أن إسرائيل تعد مثالا بارزا لاستخدام دبلوماسية القوة في وقتنا الحالي وذلك في ضوء حوزتها لأحدث ترسانة عسكرية في العالم .

دور الدبلوماسية في العلاقات الدولية :

في عالم اليوم الذي ذابت فيه الحدود وتلاشت فيه الفواصل بين الدول والشعوب وسادت فيه قيم العولمة وأصبح سكان الأرض جيران في عالم واحد زادت أهمية الدبلوماسية بل أصبحت ضرورة ملحة ووسيلة هامة لتحقيق حلم الشعوب في أرجاء المعمورة للعيش بسلام وطمأنينة بعيدا عن الحروب والعنف وخاصة مع نمو روح المصالح المشتركة بين الأمم وتداخل علاقاتهم ، إضافة إلى سرعة تغير العلاقات الدولية بسبب التقدم العلمي وتطور وسائل الإعلام ووسائل الاتصال والمواصلات واثر ذلك كله على تغير السياسيات الخارجية للدول والتي تعتبر الدبلوماسية الأداة الأولى لتنفيذها ، وإذا ما علمنا أن العلاقات الدولية هي حاصل جمع السياسيات الخارجية لوحدات المجتمع الدولي ندرك أهمية وقيمة الدبلوماسية في صنع وإدارة العلاقات الدولية .

وعالم اليوم هو اشد ما يكون إلى لغة الحوار والتفاهم وتبادل وجهات النظر أكثر من حاجته إلى العنف والتطرف والتشدد والوسيلة الأفضل والانجح لتحقيق ذلك هي الأداة الدبلوماسية فقط لا غير ، إن ما نشهده اليوم من اضطراب وحروب في أرجاء العالم تفرض على الحكماء والعقلاء أن يجعلوا من الدبلوماسية الطريق الوحيد لحل مشكلات هذا العالم .

وتعد الدبلوماسية واحدة من أكثر أدوات القوة القومية تأثيرا من حيث قدرتها في الدفاع عن مصالحها الحيوية إزاء ما قد تواجهه من تحديات وأخطار خارجية. الدبلوماسية هي العقل المفكر للقوة القومية أحكامها الصواب أو فتر تصميمها على بلوغ الأهداف المنوط بها تحقيقها .

وتميز الأداء الدبلوماسي للدولة يمكن أن يدعم بصورة ملموسة قدرتها على تعويض بعض جوانب القصور أو الضعف في ما هو متاح لها من عوامل القوى الأخرى .

ومن الأدوار الهامة للدبلوماسية في العلاقات الدولية :

* تعتبر الأداة الأولى من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدولة .

* الوسيلة الأولى لصناع القرار لتسويغ قراراتهم وإقناع الآخرين بها في إطار حركة التفاعل الدولي .

* مثار اهتمام الأوساط الإعلامية في العالم لما لها من دور في تسيير الشؤون الدولية .

*الوسيلة الأولى للدول لتسهيل قيام علاقات ودية وسلمية بينها .

* الدبلوماسية هي الأداة الأولى لذلك الشخص المعني بممارسة التفاوض والتمثيل لبلادة (الدبلوماسي) يستخدمها لتقريب وجهات النظر والتوفيق بين مصالحة بلادة والبلاد الأخرى .

* تستخدمها الدول بعد استقلالها وتحقيقها السيادة الوطنية لإثبات الذات في المجتمع الدولي حيث يتم ممارسة الدبلوماسية بمظاهرها كافة كالتمثيل الدبلوماسي والإعلام والتفاوض وعقد المعاهدات .

*وسيلة لتحقيق السلام في حركة تفاعل المجتمع الدولي لذلك فهي تدخل في دائرة المدرسة المثالية (الأخلاقية – القانونية) والتي تتفاءل ببناء عالم خالي من النزاع والصراعات .

الوظائف الرئيسية للدبلوماسية :

نصت المادة الثالثة من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية على أن أهم وظائف البعثة الدبلوماسية هي :

١- تمثيل الدولة المعتمدة في الدولة المعتمد لديها .

٢- حماية مصالح الدولة المعتمدة و مصالح رعاياها في الدولة المعتمدة لديها ضمن الحدود التي يقررها القانون الدولي .

٣- التفاوض مع حكومة الدولة المعتمدة لديها .

٤- استطلاع الأحوال و التطورات في الدولة المعتمدة لديها بجميع الوسائل المشروعة .

٥- تعزيز العلاقات الودية بين الدولة المعتمدة و الدولة المعتمد لديها و إنماء علاقاتها الاقتصادية و الثقافية و العلمية .

وبالتالي فان **للدبلوماسية اربع مهام رئيسية** تكمل بعضها :

١- يقع على كاهل الدبلوماسية تحديد ما تتوخاه من أهداف استنادا الى ما تملكه الدولة من موارد قوة المتاحة او المحتملة و ذلك لأن الأهداف لا يمكن أن تنفصل عن قاعدتها من الموارد القومية .

٢- وعلى عاتق الدبلوماسية يقع تحديد أهداف الدول الأخرى و تقدير حجم الموارد الفعلية و الكامنة و المساندة لها .

٣- على الدبلوماسية أن تحدد إلى أي مدى يمكن أن تلتقي أهدافها أو تتعارض مع أهداف الدول الأخرى .

٤- يأتي بعدها دور الدبلوماسية في اختيار الوسائل الملائمة لطبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقيها .

المهام التفاوضية للعمل الدبلوماسي :

يعد التفاوض أحد وسائل تسوية المنازعات الدولية و هو يهدف إلى صياغة اتفاق مشترك بين الأطراف المتنازعة في اطار رعاية مصالحهم المتبادلة , و ينطوي التفاوض على عملية المساومة بين أطرافه الذين يختلفون في أهدافهم و قدراتهم و مصالحهم .

و في ضوء ذلك يمكن النظر إلى التفاوض باعتباره أهم وظائف العمل الدبلوماسي إن لم يكن أهمها على الإطلاق هذا فضلا عن كون التفاوض يمثل المحك الرئيسي لكفاءة دبلوماسية الدولة و لقدرات القائمين عليها .

مفهوم التفاوض :

التفاوض هو أحد أشكال التفاعل تحاول فيه الحكومات و الأفراد و المنظمات إدارة بعض مصالحهم العامة المتصارعة .

التفاوض هو إحدى العمليات السياسية و إحدى عمليات صنع القرار .

وبالتالي فالتفاوض هو وسيلة دبلوماسية للتسوية السلمية للمنازعات الدولية و هو أداة لتنمية المصالح الوطنية للدول و تعكس الرغبة في التوصل الى اتفاق مشترك و تقديم تنازلات متبادلة

إن قطع العلاقات الدبلوماسية ظاهرة طارئة تعوق و تغلق سبل التفاوض والحوار بين الدول . وهو أخطر مظهر من مظاهر توتر العلاقات بين الدول بما يحويه من طرد للدبلوماسيين أو إغلاق السفارات وغير ذلك من أوجه التوتر وهو قرار سيادي انفرادي تتخذه دولة ما اتجاه دولة آخري لأسباب قوية تهدف من خلاله لوضع حد للعلاقة الدبلوماسية بينهما ومن أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية :

١- الاعتداء على حق من حقوق الدولة .

٢- قيام الحرب .

٣- تطبيق قرار صادر عن المنظمات الدولية .

٤- قطع العلاقات بسبب مواقف سياسية .

أشكال الدبلوماسية :

تأثرت الدبلوماسية في العصر الحديث بالتطورات والتغيرات الكثيرة التي شهدها العالم، فقد تأثرت بالتطورات الصناعية والاختراعات العلمية وتطور وسائل الاتصال والمواصلات وانتشار ظاهرة العولمة بالإضافة إلى وقوع الأحداث العالمية الشاملة كالحروب العالمية الأولى والثانية وما صاحبها من عقد المؤتمرات وإجراء المفاوضات وتوقيع المعاهدات والاتفاقيات كل ذلك أدى إلى تطور مفهوم الدبلوماسية واتساع آفاقها وبروز أهميتها أكثر مما مضى من الأوقات فأخذت أشكالاً متعددة ومتطورة ابتدأ بالدبلوماسية الثنائية والدبلوماسية المتعددة الأطراف مرورا بالدبلوماسية الجماعية والوقائية والشعبية وانتهاءً بدبلوماسية المؤتمرات والاجتماعات الدولية .

ومما زاد من أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية تنوع أنماطها وتعدد أشكالها فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية وإنما توسعت وأخذت أشكالاً وأنماطاً مختلفة علي النحو التالي[١] :

١- **الدبلوماسية الوقائية** : يهدف هذا النوع من الدبلوماسية إلى تسوية النزاعات وبناء لأشكال مختلفة من السلام والأمن الدوليين. فهي وسيلة تقوم على اختيار البدائل .

٢- **الدبلوماسية الشعبية** : يظهر هذا النوع من الدبلوماسية في مختلف التوجهات التي تتخذها الدولة اتجاه رعاياها ، فعندما تمارسها في جوانب محدودة، وبوسائل محدودة فهي طبيعة ذات جزئية، وقد تكون ذات طبيعة كلية عندما تمارسها في شكل يومي من قبل كل المؤسسات.

٣- **الدبلوماسية الثقافية** : تعتبر نمط جديد ومتطور من النشاط الدبلوماسي ساعد على ظهوره مجموعة من الاعتبارات يمكن تحديدها فيما يلى :

أ- الثورة التكنولوجيا والمعلوماتية ،والاتصالية والتي ساهمت في تقليص الفوارق النفسية والمذهبية والجغرافيا والتي فرقت بين الشعوب ففي الماضي .

ب- التعاون العلمي والتقني ، والتكنولوجي والتبادل الثقافي .

جـ- حسب كينيت تومبسون أن هذا النوع من الدبلوماسية يهدف إلى خلق انطباع إيجابي عن الأخر (مشروع مارشال في أوروبا ،واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية هي المنقذ) .

د- الثورات الكبرى في العالم كانت تحمل شعارات ومثل ، وقيم أخلاقية (الثورة الفرنسية ، والثورة الروسية) .

هـ - أن أي نظام سياسي في العالم ومهما كانت توجهاته لا يمكنه التفاعل لوحده، ومن ثم تفاعله في المجتمع الدولي يقوم على توفر مستوى معين من الإدراك ، والمعرفة بأهداف الدول الأخرى و بتطلعاتها .

---

(١) وليم أشعيا ، **فن الدبلوماسية** ،

http://www.ankawa.com/index.php?option=com_jfusion&Itemid=139&jfile=index.php&topic=191403.0&wap2

و- تقوم هذه الدبلوماسية على استعمال بعض الوسائل مثل إقامة شبكة من العلاقات القائمة على الجانب العلمي والتكنولوجي.
ز- بلورة نوع من الرأي العام العالمي والقائم على تبني بعض التصورات مثل حقوق الإنسان، ونبذ العدوان، ومناهضة الاستعمار ،وإدانة الحرب ، واحترام سلطات المنظمات الدولية.
ح- إسهام بعض المنظمات الدولية المتخصصة في الجانب التعليمي والثقافي مثل اليونسكو ، والأليسكو في نشر هذا النوع من الدبلوماسية.

٤ - **الدبلوماسية الاقتصادية** : برزت الدبلوماسية الاقتصادية كأداة هامة من أدوات التعامل الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت كوسيلة تفوق تلك المتعلقة بالسلاح النووي كما ذهب إلى ذلك **جون بايندر** ، والتركيز على القوة الناعمة والقوى العظمى المدنية كما ذهب إلى ذلك **جوزيف ناي**.
تقوم هذه الدبلوماسية على استعمال بعض الأدوات والتي يمكن تحديدها في :
أ- تشجيع وتنمية الروابط الاقتصادية والتجارية ، مع الحفاظ على الإجراءات الوقائية مثل الرسوم ، ونظام الحصص ، والضرائب الجمركية.
ب- فرض قيود على التحويلات الخارجية، مع تشجيع الاستثمار ، وتقديم منح وقروض أقل من السوق لخلق انطباع جيد للقارض تجاه الدولة المقرضة .
جـ- خلق شبكة من الروابط التجارية يجعل من الفواعل الدولية (الدول) تشعر بوجود مصلحة، ومن ثم تغليب التعاون على الصراع.
د- استعمال الأداة الاقتصادية والمتمثلة في الحصار الاقتصادي كوسيلة ضغط عوض اللجوء إلى استعمال القوة[١] .

٥- **الدبلوماسية الفعالة : هي** التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى كالقوة العسكرية والأدوات الاقتصادية .

[١] عبداللطيف بوروبي ، الدبلوماسية والتفاوض ، الجزائر ، كلية العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة٣ ، ص٢٣ -٢٥.

٦- **الدبلوماسية الجماعية** : هى دبلوماسية المؤتمرات والمنظمات الدولية التي تعمل على تعزيز العلاقات الدولية وتنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية لأي دولة من الدول من خلال المحادثات حول مختلف المواضيع التي تهم الدول المشاركة في تلك المؤتمرات والمنظمات الدولية .

٧- **دبلوماسية القمة** : وتظهر من خلال الاجتماعات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة العلاقات الثنائية والقضايا الدولية ، وهذا النوع من النشاط الدبلوماسي يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول واهتمام حكومات دول العالم في البعد الدولى .

وجاءت فكرة لقاءات القمة كوسيلة لوضع حلول جذرية أو اتفاقيات هامة بين الدول حيث أن لقاء زعماء الدول بما لديهم من صلاحيات واسعة سيساعد على توفير الوقت والجهد وسرعة الوصول إلى قرارات هامة.

إن معظم الاتفاقيات الدولية الهامة التي تم الوصول إليها بعد الحرب العالمية الثانية وكان لها أثر على مجرى العلاقات الدولية كانت وليدة لقاءات قمة بين الدول.

٨- **دبلوماسية الأزمات** : ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة ، وإدارة الأزمات الدولية أصبحت إدارة هامة في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة، ذلك أن المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية، والسياسية، والاقتصادية بين الدول ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للأزمات ، لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول .

وجرت العادة أن يمنح المبعوث الدبلوماسي الذي سيتولى حل الأزمات الدولية صلاحيات واسعة تمكنه من التحرك الدبلوماسي السريع، وأن يراعى في اختياره خبرته في حل المشاكل الدولية وقدرته على فهم أبعاد المشكلة أو الأزمة المعنية .

٩- **دبلوماسية التحالفات** : وهي تعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات سياسية، ولقد ظهر هذا النمط من الدبلوماسية نتيجة لزيادة اتجاه الدول نحو التحالفات والتكتلات، ولقد فرضت الطبيعة الفوضوية وصراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر أهمية التحالفات العسكرية ، كما أن التكتلات السياسية أصبحت أداة لزيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية والدول القوية في المجتمع الدولي، ولما للتحالفات العسكرية والتكتلات السياسية من أهمية لأمن الدولة ونفوذها فلقد حظيت باهتمام خاص في المجال الدبلوماسي يفوق الاهتمامات الأخرى

علاقة الإعلام بالعمل الدبلوماسى[١] :

الإعلام والدبلوماسية توأمان متلازمان يستحيل فصلهما، وتتأكد هذه الحقيقة في هذا العصر الذي يُعد فيه الإعلام لسان السياسة الناطق، وحجتها النافذة، وأداتها المؤثرة. يصدق ذلك عند الحديث عن تأثير هذا الإعلام على الرأي العام الداخلي والخارجي. وتوجد قناعات راسخة بأهمية الإعلام وتأثيره على السياسة الخارجية لأية دولة تدرك هذا العامل وتقدره حيث إنه بات من الضروري اعتبار ان احد المفاتيح الأساسية للسياسة الخارجية لأي بلد هو إعلام قوي مؤثر يملك الوسائل والإمكانات للانتشار والتأثير، وهذا ينطلق من امكانات البلد الإعلامية ومواكبة التقنيات الحديثة ، واستخدام الأشكال الأكثر دينامية واعتماد الجمالية الفنية في تقديم المواد السياسية والفكرية والاقتصادية .

فالإعلام صناعة ، والصناعة القابلة للتسويق هي الصناعة ذات الجودة العالية، كما تعتمد على الكفاءات الشابة العلمية التي تدرك بشكل اكثر حيوية كيف تؤثر في الإعلام وكيف تصنعه، مبادرة في سبيل ذلك ، مستبقة من أن يقدم لها الآخر السلعة الجيدة حيناً والرديئة أحياناً أخرى .

---

[١] محمد بن سعود البشر ، الإعلام الدبلوماسي الخليجي: استراتيجية التَعرُض.. أم الصَّد؟
http://www.al-jazirah.com/2001/20011231/ar11.htm

والبعثات الدبلوماسية مطالبة بالمبادأة والمبادرة وهذا يعني ضرورة التفاعل مع ما هو متاح من وسائل إعلامية موجودة في الدول التي تقيم فيها هذه البعثات، وبخاصة السفراء ومن في حكمهم حيث يتيح لهم موقعهم الوظيفي فرصة التعرض لمثل هذه الوسائل الإعلامية، والتعرض لها ليس المقصود به التلقي كما هو معروف إجرائياً عند المتخصصين في الإعلام، بل التلقي والإرسال أيضاً .

إن الضرورة تُلحُّ على تبني استراتيجية دبلوماسية تزيد من التعرض لوسائل الإعلام الدولية والتفاعل معها عوضاً عن أساليب الصد أو التردد التي لم تعد مجدية في هذا الوقت .

ومما يؤكد ضرورة التعامل الجاد مع وسائل الإعلام ما يشهده العالم اليوم من تحول خطير في الأحداث التي نشهد فصولها اليوم، وهو تحول يتجاوز الجغرافيا الى التأثير في القيم والمبادئ والمفاهيم .

وثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وما تتطلبه من سرعة التعامل مع الحدث تقتضي تكوين شبكة إعلامية تتفرغ لمهمة متابعة الأحداث أولاً بأول، ومن ثم دراستها واتخاذ القرار المناسب تجاهها، مستفيدة من وسائط الاتصال الحديثة التي تربط الدبلوماسي بالقيادة في بلده .

أما الاعتماد على الحقيبة الدبلوماسية فهو أمر لا يتناسب وعصر السرعة الذي يعيشه الدبلوماسيون حيث ان الحقيبة الدبلوماسية كانت في الماضي رمزاً مقدساً للسفير، وكانت تحوي في جعبتها كل ما يهم السفير ان يرسله من معلومات عن البلد المضيف وتطور الأحداث فيه. أصبحت اليوم الحقيبة الدبلوماسية رمزاً من الرموز القديمة ربما تهتم بها الآن الأقسام المالية والإدارية .

فالمعلومة عن طريقة الحقيبة حتى تصل الى بلد السفير ستصبح قديمة ومستهلكة . فالأحداث المتلاحقة وشفافية الإعلام في معظم بقاع العالم وتهيئة وسائل الإعلام وتطورها لنقل هذه المعلومات وتحليلها وتدقيقها وبثها واستقطاب العلماء والباحثين لتحليل أي خبر محلي وعالمي جعل من دور الحقيبة لنقل أو تحليل هذا الخبر دوراً ثانوياً لأن أهمية الخبر تنتهي قبل ان تصل الحقيبة وقد تغير الحدث إلى حدث أهم وأكبر فى كثير من الأحايين .

السفارات والقنصليات تمثل منفذاً سياسياً وثقافياً وإعلامياً للدول التي تمثلها، وقد أدركت دول العالم الغربي هذه الحقيقة فكثفت من أنشطتها الإعلامية وبرامجها الثقافية في الدول العربية على الرغم من هيمنة الثقافة الغربية. تمثل هذا الحضور في إصدار المطبوعات والزيارات المتكررة لرؤساء التحرير، وعقد الندوات والملتقيات لبناء جسور مع مؤسسات الإعلام ودوائر الثقافة العربية .

وفي المقابل نجد تقصيراً واضحاً من أغلب سفاراتنا وقنصلياتنا في الخارج في تقديم الصورة الذهنية التي تمثل حقيقة ديننا وثقافتنا، وبات الأمر مقصوراً على ممارسة العمل السياسي اليومي .

إن السفارات العربية في الخارج ينبغي أن تضطلع بمسؤولياتها في تقديم الأنموذج الثقافي الأمثل الذي يعكس حياة المواطن العربي كما هي عليه في الحقيقة لا كما يقدمها من هو محسوب عليها ولا يمثلها، وأن تتكامل مع غيرها من المؤسسات الوطنية الأخرى كوزارة الإعلام في ايصال الرسالة وبلاغ الهدف، على تنوع في الوسائل والأساليب المعينة على تحقيق هذه الغاية، وفي صدارة ذلك الاستخدام الأمثل للوسيلة الإعلامية .

الفصل السابع

الدبلوماسية وثورات الربيع العربي

دور الدبلوماسية في ثورات الربيع العربى[١] :

تعتبر الجامعة العربية الإطار المؤسسي والهيكل التنظيمي الذي يعبر عن الأمة العربية ويتحدث باسمها، وتنحصر عضويتها على الدول العربية وإذا كانت جامعة الدول العربية هي المنظمة الإقليمية ذات المرجعية المتخصصة فى معالجة الاختلافات بين الدول العربية وتوحيد الصف العربى، فقد كان منتظراً منها أن تقوم بدور فاعل وإيجابي في حل المنازعات التي تنشب بين الدول الأطراف، وتساهم في إرساء بيئة مستقرة مثلما هو شأن المنظمات الإقليمية الأخرى .

وكلها أحدث منها نشأة ولا تقوم بين أعضائها هذه المشتركات (اللغة، والثقافة، والدين ووحدة المصير)، فجامعة الدول العربية أخفقت في حل كثير من المنازعات وإن كان أشهرها القضية الفلسطينية التى تعتبر دليل على عجز الجامعة العربية، وبقيام الثورات الشعبية فى العديد من البلدان العربية، فقد جاء دور جامعة الدول العربية متواضع مقارنة بما كان متوقعاً منها أن تلعبه فى هذه الأحداث الاستثنائية التى تجتاح بلدان الوطن العربى .

فهذا الأداء الدبلوماسي العربي من قبل الجامعة العربية فى معالجة المعطيات الجديدة على الساحة العربية لا ندرى إن كان ناجم عن سوء إدارة الجامعة فى الفترة الراهنة أم أنه ناجم عن أسباب تنظيمية بنيوية متعلقة بطبيعة عمل الجامعة والميثاق الذي تعمل من خلاله ووفقاً له .

فعلى ضوء ذلك تمثل الدبلوماسية العربية تحت راية الجامعة العربية حالياً منعطف تاريخي فى دور الجامعة منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ لتكون موحدة وجامعة للعمل

---

[١] عبدالحكيم سليمان وادي ، **الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية الأسباب والمبررات** ، http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=13009

العربى وملبية لطموحات الشعوب العربية ، وإن كانت جامعة للحكومات العربية وليست جامعة للشعوب العربية .

فالدبلوماسية العربية أثبتت للثوار العرب أن الجامعة العربية مجرد رمز لوحدة العرب وتماسكهم وهذا ما ظهر جلياً فى تعاملها مع معظم الثورات العربية فقد بدت وكأنها في حالة ارتباك عظيم تنطوي في أحيان كثيرة على فقدان المبادرة وازدواجية المعايير وغياب الفعالية .

الدبلوماسية العربية والثورة التونسية :

في ثورة تونس حاول النظام الدبلوماسي العربي إنقاذ نظام الرئيس التونسي **زين العابدين بن علي** عندما دعا لعقد قمة عربية طارئة لاستدراك الموقف ولكن تسارع الأحداث حال دون إمكانية نصرة النظام التونسى .

وسرعة استجابة الغرب للثورة التونسية والطلب من الرئيس التونسي بالرحيل نتيجة لاعتبار أن تونس لا تشكل ورقة أساسية وهامة في المعادلات وموازين القوى العالمية مما يعني بأن انتقال البلد إلى حلة ديمقراطية جديدة لا يشكل أي فارق مع مراعات بعض الملفات كالقاعدة والتطرف الديني ومسألة الهجرة الغير شرعية إلى أوروبا المنهكة اقتصادية في السنوات الأخيرة .

الدبلوماسية العربية والثورة المصرية :

وفي ثورة مصر أيدت الجامعة العربية الحكومة المصرية خوفا من الفوضى المهددة لأمن البلاد ،والنظام الدبلوماسي العربي حافظ على نهجه التقليدي المعتاد المحكوم بالاعتبارات القانونية السياسية التي نص عليها ميثاق تأسيس الجامعة العربية ويعززها في ذلك خبرة العقود السابقة بعدم التدخل في الأزمات السياسية الداخلية التي تشهدها الدول العربية .

لذلك لم يتخذْ موقفاً حاسماً تجاه ما حدث في تونس ومصر، متخذا من الحياد السلبي موقفاً، كما أَن لعاملي الزمن وقصر المدة الزمنية التي استغرقتها الأحداث في الحالتين لها أثرها، خاصة أن تعاقبَ الأحداثِ كان سريعاً في هاتين الحالتين ،

فضلا عن حداثتهما على النظام الدبلوماسي العربي، جعلته يقف أمامَ ما يجري دون أي تحرك سريع أو ردة فعل تذكر، واعتبرته شأنا داخلياً .
وكان من المفترض ظهور الولايات المتحدة الامريكية كراعي رسمي للتغيير وتنحي الرئيس حسني مبارك على الاقل لتمكين المجلس العسكري من إدارة البلاد والحكومات اللاحقة بما يضمن حقوق ومصالح إسرائيل .

وهذا ما يفسره سرعة زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية السيدة هيلاري كلينتون للقاء رئيس المجلس العسكري المشير محمد حسين طنطاوي بعد تنحي الرئيس حسني مبارك مباشرة للتأكيد على السياسات المصرية الخارجية تجاه إسرائيل رغم قناعة الجميع بأن مصر اليوم ليست كمصر مبارك وهذا ما لاحظه الجميع من خلال المخاوف والتصريحات والإعتذارات عن مقتل جنود مصريين على الحدود في سيناء وما تحمله قضية الغاز ومراقبة قناة السويس .

الدبلوماسية العربية والثورة اليمنية :

يختلف تعامل الدبلوماسية العربية مع الثورة اليمنية باختلاف البيئة الإقليمية، وتشير الأحداث إلى أن جامعة الدول العربية لم تتدخل في الأزمة اليمنية على الإطلاق ، وتركت المجال لمجلس التعاون الخليجي لعلاج الأزمة .
وتفسير ذلك يكمن في رؤية دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها قطر والسعودية للأزمة اليمنية بوصفها شأنا خليجياً لا ينبغي التدخل فيها عربياً من بوابة جامعة الدول العربية، إضافة لرؤية السعودية وقطر لدورها الخليجي في احتواء أي أزمة خليجية مستقبلا بالإضافة لخشيتها من امتداد رياح التغيير اليمنية لحدودها الجنوبية .

الدبلوماسية العربية والثورة الليبية :

عند التطرق لتحليل وتفاعل الدبلوماسية العربية مع الثورة الليبية ، فسنجد أن البداية كانت بموقف الجامعة العربية من الأحداث الليبية، حيث أتخذ مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين قراراً بتعليق مشاركة ليبيا فى كافة اجتماعات الجامعة العربية ومؤسساتها .

وهو من القرارات النادرة فى تاريخ الجامعة، حيث يكاد يكون هو ثالث قرار من نوعه بعد تعليق عضوية جمهورية جنوب اليمن عقب اتهام قادتها بالتورط فى إغتيال رئيس اليمن الشمالى عام ١٩٧٨، وتعليق عضوية مصر بعد توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل فى عام ١٩٧٩ .

ولكن فى الحالة الليبية بدا الأمر غير مألوف، لأنه فى القرارين الخاصين بجنوب اليمن ومصر أرتبطا بواقعة متعلقة بالعلاقات بين الدول، وليس بالأوضاع الداخلية فى إحدى دول الجامعة الأعضاء كما هو الحال فى ليبيا .
ثم جاء بعد ذلك اجماع الدبلوماسية العربية التدخل لحماية الثوار باتخاذ مجلس الجامعة على المستوى الوزارى قراره غير المسبوق بالتدخل فى ليبيا حماية للشعب الليبى .

غير أن هذا التدخل كان منوطاً بمجلس الأمن وفقاً لقرار الجامعة، وفيما بعد آل الأمر كله إلى حلف شمال الأطلسي الذي اتسم تدخله العسكري بعدم الفعالية، بعد أن وضع قرار الجامعة العربية مفاتيح الأمر فى أيدي مجلس الأمن الذى وافق على التدخل العسكري لفرض حظر جوى على قوات العقيد معمر القذافى .

الدبلوماسية العربية والثورة السورية :
تعامل الدبلوماسية العربية مع الأزمة السورية يبدو مختلفاً مقارنة بما اتخذته الجامعة العربية من قرارات في الحالة الليبية، حيث كان القرار أشد، مطالبا الأمم المتحدة بفرض منطقة حظر جوي والتدخل لحماية المدنيين .

فتعامل الدبلوماسية العربية مع الثورة السورية يختلف عن الحالة الليبية في ظل وجود معسكرين، الأول يمثله كل من إيران والصين وروسيا المتعاطف مع نظام الرئيس بشار الأسد، والمعسكر الثاني يمثله كل من تركيا والدول العربية والأوروبية والولايات المتحدة، والمتعاطف مع الشعب السورى .
وإن كان ذلك لم يتوافر فى الحالة الليبية، إضافة إلى شبه الإجماع العربي ضد العقيد القذافي نتيجة سلوكه المنحرف. فعندما هدد بإبادة الشعب، أعطى إشارة للتحرك الدبلوماسية العربية ، فموقف الدبلوماسية العربية الرافض للتدخل العسكرى

الأجنبي بسوريا لعدم تكرار مأساة السيناريو الليبي، فهي تسعى لحل الأزمة السورية بطريقة سياسية بعيداً عن التدخلات العسكرية من خلال المبادرة العربية التى اتخذتها الجامعة وتسعى إلى تنفيذها بشتى السبل .

على الرغم من أنها قد أثارت جدلاً واسعاً لأنها تقوم على دعوة للإصلاح في وقت تستمر فيه إراقة الدماء في سوريا خصوصا بعد استخدام الأسلحة الكيميائية المحرمة دوليا، في قصف الشعب السوري الأعزل .

وهو موقف اتخذته مغايراً لموقفها من الأزمة الليبية في بدايتها. ولكن طبيعة هذا الموقف والذى يتميز بدعوته إلى الإصلاح والرفض التام للتدخل العسكرى الأجنبي، ترجع إلى أن الأوراق التي يحملها النظام السوري في يده إقليمياً وعربياً، أكثر بكثير من تلك التي كانت في يد نظام العقيد معمر القذافي، وهو ما أستدعى موقفاً مغايراً من قبل الدبلوماسية العربية .

فالوضع فى سوريا شديد التعقيد، خاصة فى ظل تشعب علاقات النظام السورى الخارجية، ومختلف تماماً عن الوضع الليبى، لأسباب تتعلق بوجود مخاوف عربية من تحول سوريا إلى عراق جديد في حال التدخل الدولي، فضلا عن الصعوبات التي سببها التدخل في ليبيا الأمر الذي يوضح أن الصورة ليست بسيطة وشديدة التعقيد .

وإذا رأينا أن الدبلوماسية العربية تحت راية الجامعة العربية قد أحالت المسألة السورية إلى مجلس الأمن طلباً لدعم الخطة العربية، وذلك فى ٣١يناير ٢٠١٢، إلا أن الأمين العام للجامعة العربية قد طلب فى بيانه أمام مجلس الأمن دعم المجلس والمجتمع الدولى بشكل عام للتحرك العربى لحل الأزمة الخطيرة والمتصاعدة فى سوريا والحيلولة دون تفاقمها وتهديد الأمن في المنطقة .

مؤكداً على عده نقاط رئيسة اهمها أن الهدف الأساسي للتحرك العربى هو الوقف الفورى لما يتعرض له المدنيون السوريون من أعمال عنف وقتل، والعمل على تحقيق مطالب وطموحات الشعب السورى فى إحداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية، والانتقال الى حياة سياسية سليمة، فى ظل ديمقراطية حقيقية، تضمن الحقوق الأساسية لجميع أفراد الشعب، وسيادة القانون، والتداول السلمى للسلطة .

أثر ثورات الربيع العربي على الدبلوماسية العربية[١] :

١- أثر ثورات الربيع العربي على دبلوماسية الدول :

أحدثت ثورات الربيع العربي وما تلاها من تحولات عميقة في المنطقة تغيرات على مستوى الأنظمة الدبلوماسية العربية ، فقد تغيرت أنظمة بالكامل ، بتوجهاتها وسياساتها ومؤسساتها وحتى إعلامها ، مما جعلنا نتحدث عن دبلوماسية جديدة في المنطقة ، ونحن عندما نتحدث عن الانعكاسات فنحن نتحدث عن جانب إيجابي و أخر سلبي .

إيجابيا: اهتمام متزايد وتفاعل بين الدبلوماسيات العربية وانفتاح المواقف الدبلوماسية على المطالب الشعبية .

سلبيا : تكريس واقع التحالفات والولاءات وظهور فرضية تصفية الحسابات ، وأشكال جديدة وأدوار خفية للدبلوماسية والزيادة من حدة ثورات دون أخرى.

٢- أثر ثورات الربيع العربي على دبلوماسية المنظمات والتكتلات العربية :

أثر ثورات الربيع العربي على الاتحاد المغاربي :

* أوجدت ثورات الربيع العربي تحركات مكثفة في دول المغرب العربي توحي بوجود رغبة حقيقية في بعث الروح في الجسد المغاربي وإعادته الى الواجهة من جديد بعد غياب دام سنوات بسبب فتور العلاقات الثنائية بين الدول الموقعة على اتفاقية مراكش لعام ١٩٨٩ .

* أفرزت ثورات الربيع العربي نوعا من الإرادة السياسية لقادة دول المنطقة ومدى وعيها بالتحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية والقيمية حيث كانت هذه الثورات بمثابة الحجر الذي حرك مياه الاتحاد المغاربي الراكدة ولذلك أعلنت المملكة المغربية عن رغبتها في تفعيل الاتحاد وفتح الحدود مع الجزائر ، كما دعا الرئيس التونسي

---

[١] عبدالحكيم سليمان وادي ، **الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية.الأسباب والمبررات** ، http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=13009

منصف المرزوقي الى تعميق التعاون بين الدول المغاربية من خلال اتحاد المغرب العربي كما أعلنت الجزائر أيضا عن رغبتها في إعادة تفعيل الاتحاد.

* أدخلت ثورات الربيع العربي الدول المغاربية في التفاعل السياسي والتعاون الاقتصادي مما هيئ مرحلة جديدة لإعادة إحياء اتحاد مغاربي تكون ملامحه أكثر وضوحا وأقرب الى الواقع ، كما فرضت على الدول الخمس في الاتحاد المغاربي الالتقاء والبحث في ما يمكن عمله في مواجهة التحديات المستجدة .

أثر ثورات الربيع العربي على جامعة الدول العربية :

*عقب ثورات الربيع العربي رغبت الشعوب العربية في التقارب وإنعاش النظام الإقليمي بضخ مزيد من الأكسجين للجامعة العربية التي ترقد في غرفة العناية المركزة منذ عقود ، والدعوة الى إجراء عملية إصلاح شاملة لها .

* خلقت ثورات الربيع العربي زخما تجاه قضايا حماية الأمن القومي العربي وزادت من إحساس المواطن العربي بأهميته .

* وجهت ثورات الربيع العربي صفعة قوية لبيت العرب ووضعت دوره وفعاليته على المحك .

* كشفت الثورات مقدار الجفاء بين الجامعة العربية والشعوب العربية ، فلم تكن قضية الديموقراطية وحقوق الإنسان تتصدر أولويات واهتمامات الجامعة ولم يكن بحوزة الجامعة من الأليات والأدوات ما يساعدها على كبح جماح بعض الأنظمة القمعية .

* سلطت ثورات الربيع العربي الضوء مجددا على أحد المثالب الخطيرة في العمل العربي المشترك وهي الاستقواء بالخارج لحل المشاكل وتنامي إقبال بعض الدول العربية نحو التجمعات الإقليمية البديلة للجامعة العربية ، ولم تبين الجامعة أية مواقف إزاء ما جرى في تونس ومن بعدها مصر أيضا ، باستثناء تصريحات خجولة مفادها أن ما يجري شأن داخلي ، وإن كان قد طرأ تطور ملموس على أداء الجامعة بفضل تداعيات الربيع العربي .

أثر ثورات الربيع العربي على مجلس التعاون الخليجي :

* انعكست تأثيرات ثورات الربيع العربي على تفاعلات دول المجلس وخياراته في علاقته مع القوى الإقليمية والدولية التي تأثرت مصالحها هي الأخرى كثيرا بفعل هذه الثورات وتداعياتها ، كذلك تفاعل المجلس ودوله مع هذه التداعيات .

* إعطاء قدر أكبر من الاهتمام لمشروع مجلس التعاون الخليجي وتطويره والبحث عن حلفاء أو شركاء جدد ضمن إعادة ترسيم خرائط التحالفات وأن يكون لها دور أساسي .

* أحدثت تداعيات الربيع العربي مجموعة من التطورات على صعيد العلاقات الثنائية بين دول المجلس حيث تدافع المجلس لمعالجة الأزمة في البحرين والدعم الكامل لها فكان التصدي الأمني والعسكري للأزمة في البحرين والحرص على احتواء الأزمة في عمان عن طريق تقديم معونات مالية سخية .

* الاتجاه إلى توسيع عضوية مجلس التعاون الخليجي بضم كل من الأردن والمغرب في محاولة لتأسيس منظومة توازن قوى إقليمية جديدة .

أثر ثورة المعلومات فى الدبلوماسية [١] :

* أحدثت ثورة الاتصالات والمعلومات تغييراً نوعياً في ظهور الدبلوماسية الحديثة. فالثورة التكنولوجية في مجال النقل والاتصالات أصبحت تسمح بإجراء اتصالات طويلة ومشاورات بالبرقيات والفاكس والخط الساخن الذي يربط بين رؤساء الدول بعضهم البعض .

* أصبح من الممكن عقد مؤتمرات وحوارات عبر الاتصالات السلكية واللاسلكية والأقمار الصناعية ومكن هذا المتفاوضين وهم على مائدة المفاوضات من الاتصال بعواصم بلادهم والحصول على التوجيهات من صناع القرار في عواصمهم.

* كان لثورة المعلومات وسرعة نقلها عبر الشبكات والقنوات التلفزيونية تأثيراً حاسماً على عمل الدبلوماسي وكمية ما هو متاح له من أخبار ومعلومات وتقييمات وجعله

---

[١] خالد محمد غازي ، **دبلوماسية المعلومات** http://middle-east-online.com/?id=140289

في مركز الأحداث العالمية وهو في مكتبه وجعله هذا في سباق مع الزمن لكي يلاحق هذه الاحداث ولا يتخلف عنها.

* تقوم وسائل الاتصال بدور مهم في تقدير الموقف السياسي وسرعة اتخاذ القرار وإبلاغه وتلقي ردود الفعل بشأنه.. والتقدم التكنولوجي جعل هذه الوظائف مختلفة في جدواها وطرق أدائها .

* من أهم نتائج الطفرة التي شهدها العالم في الاتصالات وتدفق المعلومات أنها أفرزت بيئة جديدة محيطة بنطاق العمل الدبلوماسي، وفي بعض الأحيان، وفرت لدوائر أخري أدوات – طالما احتكرتها وزارات الخارجية مما أدى إلى تغيير الوزن النسبي لهذه المؤسسات فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية.

فالتيار الذي يتبنى منظور التأثير السلبي يرى أن التغيرات السياسية التي نتجت عن العصر الإلكتروني في المجتمع الأميركي، قد أضافت إلى قوة الرئيس قوة أخرى؛ في نفس الوقت الذي توزعت فيه القوة إلى المجالس التشريعية من خلال الإعلام الذي أشرك الجمهور في قضايا العلاقات الدولية، وهو ما يعتبر تناقضاً داخلياً؛ حيث إن كلاً من السلطة التشريعية والتنفيذية قد تمتعت بزيادة في القوة، إلا أن زيادة قوة السلطة التنفيذية لم توزع بالتساوي بين كل مؤسساتها بالطبع، والإمكانات التي توافرت للسلطة التشريعية هي في حقيقة الأمر إعادة توزيع لبعض الإمكانات التي كانت قطاعات تنفيذية تملكها.

* أدت الثورة المعلوماتية إلى شخصنة العلاقات الدولية، حيث أتاحت فرصة الاتصال المباشر بين القادة السياسيين، فعلي سبيل المثال قيام الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش بتجميع التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية ، حيث استخدم الرئيس الهاتف كما لم يستخدم من قبل في الدبلوماسية الدولية، وكانت هناك أنواع مختلفة من المكالمات؛ المكالمة القصيرة من أجل إطلاع المخاطبين على التطورات؛ والمكالمات الأكثر تفصيلاً، وهكذا وضعت القواعد الدبلوماسية

جانباً، ولم يعد وزراء الخارجية يمضون ثلاثة أيام من أجل التحضير لمحادثات رئيس الدولة مع رئيس دولة أخرى..

* نتج عن التقدم في تكنولوجيا الاتصالات تعدد الألسنة المتحدثة باسم الدولة، فيما يطلق عليه الدبلوماسية العامة أو الإعلامية، ويرى أصحاب هذا الرأي أن ذلك يضعف الأداة الدبلوماسية الرسمية، لأنها كانت القناة الوحيدة للتعبير عن موقف الدولة.

* أدت دبلوماسية القمة والدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية الرياضية إلى توزيع في المهام التي كانت تضطلع بها الدبلوماسية الرسمية الممثلة في وزارات الخارجية، وقد أثرت الثورة الاتصالية سلباً علي الأدوات والأدوار التقليدية للدبلوماسية؛ مما أفسح المجال للحركات الإرهابية وللأنشطة الاستخباراتية، وفي ذلك خطراً كبيراً على السلام الدولي الذي تلعب الدبلوماسية فيه دوراً كبيراً.

* إن من أهم وظائف الدبلوماسية هو حماية المصلحة القومية، التي تتكون من عدد من المصالح الجزئية سياسية؛ اقتصادية، ثقافية، عسكرية، ولذا فهناك حاجة دائمة إلى تشكيل صورة شاملة ، ومن هنا كانت فائدة أي آلة قادرة علي تربيط ومعالجة المعلومات؛ وهذا هو لب الهدف من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ التي تستجيب لأهم متطلبات الجهاز الدبلوماسي المبنية على وظيفته وبنيته، بالإضافة إلى العوامل الذاتية التي تشجع وزارات الخارجية على إدخال تقنية المعلومات في منظوماتها، لكن لا يمكن إغفال العوامل الخارجية، التي تتمثل في تغير البيئة المحيطة بهذا العمل، فقد تغير السياق الدولي العام المحيط بصناعة القرار الدبلوماسي مع تسارع الأحداث وكثرة المعلومات المتوافرة عنها.

ولذا فقد تقلصت المدة المتاحة أمام عملية صناعة القرار ؛ وأصبحت هناك حاجة دائمة للاستجابة للبيئة المتغيرة؛ فالسلوك تجاه استخدام تكنولوجيا المعلومات في الحكومة يتغير كلما أصبحت نظم المعلومات أكثر تطوراً؛ وأنه من الممكن

التكيف مع بعض نظم المعلومات المستخدمة بالفعل في المؤسسات التجارية، بل إن تطبيق وتفعيل نظم المعلومات كان أحد الطرق لتمكين وزارات الخارجية من المنافسة وإثبات ذاتها؛ نظراً لقيام الوزارات الأخرى بمشاركة أكبر في القضايا الدولية لتمكنهم بالاتصال مباشرة بنظرائهم الأجانب.

عوائق استقدام تكنولوجيا المعلومات في العمل الدبلوماسي :

كما أن هناك مركبات ذاتية وخارجية لاستقدام تكنولوجيا المعلومات في العمل الدبلوماسي ، توجد أيضا عوائق عديدة منها ما هو مادي، وأمني، وبنيوي، وتقني؛ ويمكن توضيحها علي النحو التالي :

* **العوائق المادية :** تتمثل في محدودية توافر الأجهزة وضعف ميزانيات وزارات الخارجية بالمقارنة بالشركات العملاقة المتعددة الجنسية ووزارات الدفاع، مما يصعب القيام بالتطوير اللازم في عصر المعلومات .

ويفاقم من هذه المشكلة أن هيكل الجهاز الدبلوماسي يتكون من مقر دائم وبعثات في الخارج؛ مما يزيد من تكلفة عملية إدخال تكنولوجيا "المعلواتصالية "، نظراً "لتمدد "الجهاز الإداري عبر مواضع متباعدة جغرافياً .

* **معوقات بيئية :** تتمثل في جانب مهم من عمل الجهاز الدبلوماسي وسط محيط أجنبي يمكن الدولة المضيفة من فرض قيود عليه وتبخل عليه بالمساعدات الفنية .

* **عوائق تقنية :** تتمثل فى صعوبة المعالجة الإلكترونية لمعظم المعلومات التي يضطلع بها؛ حيث إنها معلومات "مرنة" وغير مهيكلة .

* **العوائق البنيوية :** تتمثل في صعوبة الوصول إلى استراتيجية عامة لميكنة وربط المقر بالبعثات؛ لاختلاف أحجام السفارات واختلاف المعايير الفنية؛ إلا أن المشكلة الأكبر تتمثل في العوائق الأمنية؛ فطبيعة المعلومات التي تتداولها وزارات الخارجية معلومات سرية، وبما أن هناك مخاطرة دائماً في شبكات المعلومات بأنها يمكن اقتحامها إلكترونيا، فقد كانت المعوقات الأمنية أحد أهم الأسباب وراء الإبطاء في ميكنة العمل في الأجهزة الدبلوماسية.

ويوجد أسلوبان للتعامل مع هذا العائق، الأول تقني فني يعنى باستخدام تكنولوجيا متقدمة يصعب اختراقها.. أما الثاني فتمثل في إعادة تقييم معيار السرية الدال على عدم التمكن من توصيل التحليلات المهمة إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب، حتى يتسني اتخاذ القرارات المهمة مما حتم تبني رؤية جديدة لمفهوم سرية المعلومات يدفع إلى التقليل من القيود المفروضة على انسياب المعلومات وتبادلها.

وقد أتاح ذلك إمكانية الحصول على المعلومات المهمة من مصادر مفتوحة للاستخدام العام؛ حتى أن الاعتماد علي المصادر السرية فقط، يقود حتما إلى الوقوع في فخ عدم الكفاءة والفاعلية .

ويضرب المثل هنا بوزارتي الخارجية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية اللتين قامتا بتخفيض درجة السرية على عدد كبير من الوثائق؛ لكن هناك عائقاً رئيسياً؛ وهو العائق البيروقراطي الإداري؛ فمن المتوقع أن تمثل الجوانب الاجتماعية والسياسية، وليس الفنية، الصعوبات الحقيقية أمام عملية استقدام نظم المعلومات الجديدة في وزارات الخارجية .

فأمامها فرصة لتوفير الوقت والجهد الموجهين لتجميع البيانات والمعلومات الخام، فالإعلام ومؤسسات المعرفة المختلفة من جامعات ومراكز أبحاث يقومان بهذه المهمة الآن .

والإمكانية متاحة لتوجيه الوقت والجهد إلي مهام أكثر إبداعا تتطلب نوعاً خاصاً من العمالة للالتحاق بالعمل الدبلوماسي؛ تتسم بروح المبادرة والقدرة علي الإدارة وادارة الأزمات، والتعامل مع التكنولوجيا، وتكون لديها ملكات فكرية ومهارات بحثية، وتكون قادرة علي الاتصال بكفاءة وقيادة الفرق والمجموعات المتنوعة الواسعة؛ أي ما يسمي "عمالة الألفية الثالثة ".

ويستلزم هذا بالطبع إعادة تنظيم الهياكل الإدارية لتأهيلها للقيام بالمهمة الجديدة مثل استحداث أو تدعيم إدارات مختصة بمتابعة التطور العلمي والتكنولوجي وإدارات للعلاقات العامة، وما إلي ذلك من تطوير إداري.

كما أنه من المحتمل أن تتجه وزارات كثيرة إلي إنشاء مراكز بحثية، وبنوك ملحقة بها يمكن تكليفها ببحث ودراسة الموضوعات المطلوبة، مع تمتعها بمرونة في التحرك وحرية في التعبير هي في حاجة إليها للقيام بأبحاث حيوية.. أما عن كيفية التعامل مع المعلومات والبيانات الخام، فهناك قابلية لتكييف

منظومات إدارة المعلومات التي طورتها مؤسسات الإعلام الدولية العملاقة؛ وهذا يعني أن هناك إمكانية وفرصة لوزارات الخارجية أن تتحول من محصل للبيانات ومجمع للمعلومات، ومنفذ للسياسات إلى متلقٍ للمعرفة، ومنسق للمجهودات، مفكر في البدائل ومخطط للاستراتيجيات.

ونتيجة التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات أصبح العالم الآن متشابكاً ومترابطاً إلى درجة لم تشهدها البشرية من قبل؛ وربما يكون هذا التطور أكثر التحولات ثورية في تجربة الإنسانية، ولكن لكي يكون هذا العصر ذا طيات إيجابية وليست سلبية، فأصبح التحدي هو أن نعبر عصر المعلومات إلى عصر المعرفة؛ ومنه إذا أمكن إلي عصر الحكمة .

وإذا كان الغرب قد وجد في عصر المعلوماتية شكلاً جديداً من أشكال الابهار، لأنه ما زال يحبو في سنواته الأولى ليخفي آثار الخلل والدمار اللذين أحدثتهما الثورة الصناعية والكيماوية في بيئة الأرض وصحة البشر وما تشكله من أخطار فعلينا أن نلحق بقطار المعلوماتية كعلم جديد نستطيع أن ندرك إمكانياته ونوظفه، ونستعد لمعرفة أضراره .

الفصل الثامن

الإعلام والأمن القومي

الإعلام والأمن القومي المصري بعد ثورتي ٢٥يناير و٣٠ يونيو[١] :

هناك أهمية للربط بين الإعلام المصري، بصورته المُنفتحة الحالية، والأمن القومي، وأيضاً بما يحفظ حقوق الإعلاميين والمُواطنين في حرية التعبير عن الرأى، ومُمارسة أوجه الديمقراطية التي نبغيها جميعاً فيما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١.

فبعد تعدد الأحداث الأخيرة، أثبت الإعلام عملياً .. وعلى أرض الواقع، قُدرته على التأثير في الرأى العام، وتعبئة المشاعر والانفعالات.. بصورة إيجابية كانت أو سلبية، تجاه مواقف أو أشخاص، أو اتجاهات مُحددة.

ذلك الأمر الذي لم يكن ينتبه له العامة، وكان مجرد علم يتناوله الأكاديميين والمُتخصصين، حتى جاءت الثورة ولفتت الانتباه إلى وسائل الإعلام بأنواعها التقليدية منها والافتراضية، وأيضاً الشعبية.

أهمية الأمن القومي :

* يُعد الأمن القومي أساس وجود الدولة وهدف من أهداف سياساتها العُليا، التي تتمثل بالدفاع عن كيانها في المحيط الخارجي والداخلي، لتأمين أيديولوجياتها، وتعزيز استقلالها السياسي والإنسجام الاجتماعي، وضمان الوحدة الوطنية والقومية للدولة ضد الأخطار.

* الأمن القومي مهم لأمن الوطن، والمواطن في ذات الوقت، بمعنى أن أى ضرر يلحق بأحد أنشطة الدولة ، أو مؤسساتها الحيوية، ينعكس بالطبع عليها وعلى أفرادها.

---

(١) شيريهان المنيري ، **الإعلام والأمن القومي ما بين ثورتي ٢٥يناير و٣٠ يونيو**

http://moheet.com/details_article/2014/03/03/2020130/%D8%A7%D9

* الأمن القومي هو الجهد اليومي الذي يصدُر من الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دفع أى تهديد، أو مُحاولات للإضرار بتلك الأنشطة.

* إن الأمن القومي لم يعُد قاصراً على البُعد العسكري التقليدي، ولكنه اتسع ليضُم عدة أبعاد أخُرى، مثل التي تتعامل مع تهديدات مختلفة عن الحرب بمفهومها المُتعارف عليه.

ولكنها لا تقل أهمية عن العدوان العسكرى المباشر؛ بل ربما تفوقه أهمية، باعتبارها تهديدات غير مباشرة يُمكنها أن تؤدي إلى الخلل في بنية المجتمع والدولة معاً.

مثل الاستخدام السيء أو الغير مسؤول لوسائل الإعلام، وأيضاً الاختراق الإعلامي، والحرب الإلكترونية .. ومن ثم يجب القول بأن مفهوم الأمن القومي، يُعد مفهوماً جماعياً؛ أى أن جميع جهات الدولة المعنية، يُحتَم عليها الحفاظ على الأمن القومي.

دور الإعلام كقوة استراتيجية :

في ظل انفتاح الحدود والفضاءات وعدم سيطرة الدولة على سلطة حركة الفكر والثقافة، أدرك العالم الخارجي القوة الكامنة في الإعلام. الذي أصبح من أهم الوسائل التي ارتكزت عليها المخططات الاستراتيجية الأجنبية، والتبرير لظاهرة العولمة، أو الأمركة، والنظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى مُحاولات نشر مفهوم المُواطنة الإنسانية، من خلال تلك الوسائل الإعلامية التي أثبتت قُدرتها على إذابة الحواجز بين الثقافات والأديان والحضارات.

ومعظم ما تم تنفيذه من مُخططات وصلت أحياناً إلى درجة احتلال دولة ما، كانت قد استندت على قاعدة عريضة من التأييد الدولي، تتمثل في الرأي العام العالمي، والذي تم تشكيله عبر الاستراتيجيات الإعلامية التي أُتقن صُنعها تجاه قضايا وأهداف محددة، لم يكن من الممكن تحقيقها دون ذلك التأييد الدولي مثلما حدث في ليبيا، والعراق وأفغانستان والمُحاولات المُستميته حتى وقتنا هذا في سوريا .

وتتوقف القوة الإستراتيجية الإعلامية لأى دولة على :

• حجم وجودة الإنتاج الإعلامي لها، ومدى ما يتمتع به من حرية، وحصانات تُمكنه من كفاءة أداءه.

• قدرتها على تكوين رأي عام عالمي، وآخر وطني داخلي .

• قدرتها على اختيار مداخل إعلامية مناسبة .

• امتلاك الأقمار والمسارات والتقنيات الإعلامية الحديثة.

• وجود كوادر إعلامية تتمتع بالمهنية الإحترافية؛ تستطيع مخاطبة الرأى العام.

• وجود آلية فعالة للتخطيط الإستراتيجي الإعلامي، وأُخرى تتولى مُتابعة تنفيذ تلك الإستراتيجية، وترعى خطة الدولة الإعلامية.

• قدرتها على علاج نقاط الضعف في البنية الوطنية من خلال الدعم الإعلامي. وقدرتها أيضاً على البناء المعلوماتي السليم .

• امتلاكها للقدرات، والمزايا التي تُزيد من امكانياتها التنافُسية الإعلامية، على المستوى العالمي.

• وجود سياسات وبنية قانونية مُلائمة، لها القدرة على تدعيم الإعلام الوطني.

• تعدُد الأجهزة الإعلامية لها سواء من وسائل تقليدية – مسموعة ومقروءة ومرئية– أو وسائل الإعلام الإلكتروني لما أصبح لها من دور هام وفعال .

مظاهر تأثير الإعلام على الأمن القومي:

يختلف ذلك التأثير من وسيلة إلى أُخرى، ومن شخص إلى آخر، وارتباط ذلك بمدى تأثُر المُتلقي بالوسيلة التي يُفضلها، أو يتعرض لها بطبيعة الحال .. تلك العلاقة التي تتأثر ببعض العوامل مثل درجة ثقافة الفرد المُتلقي للرسالة الإعلامية ومُستواه التعليمي، وكيفية ادراكه للرسالة التي يتعرض لها، والقيم والعادات والتقاليد الخاضع لها المُتلقي، وأيضاً مستواه المادي والاجتماعي.

هذا إلى جانب نوع الوسيلة نفسها التي تُقدم الرسالة الإعلامية، حيث أثبتت بعض الدراسات أن الاتصال الشخصي يُعد من أهم وسائل الاتصال تأثيراً، يليه التليفزيون والسينما، ثم الإذاعة، وبقية الوسائل المطبوعة.

في حين أننا الآن نرى قوة تأثير وسائل الإعلام البديل أو الجديد، فهى أصبحت بمثابة مصدر رئيسي للمعلومات، للمُتلقيين بشكل غير مباشر، حيث أن أغلب وسائل الإعلام التقليدية والمُتعارف عليها، أصبحت تستمد معلوماتها وبياناتها من تلك الوسائل الافتراضية.

أما عن التأثير المباشر، فلا يُمكن القول بأن الوسائل الإعلامية البديلة لها القدرة على التأثير في مصر بشكل كبير حتى الآن، بسبب ما تُعانيه من نسبة أُمية أبجدية عالية، تؤثر بدورها على نسب الأمية التكنولوجية.

الإختراق الإعلامي والأمن القومي :

وهنا التخوُف مما يُسمى غزو الثقافات من خلال وسائل الإعلام .. بمعنى قُدرة الإعلام الخارجي في التأثير على الهوية الثقافية القومية، والتأثير على القيم والمعتقدات ، بشكل سلبي يُشكل خطراً وتهديداً على أمننا الداخلى .

<u>وتكمُن أهداف الإختراق الإعلامي من قِبَل الغرب في :</u>

• تشجيع انتشار الأفكار والقيم السائدة في النظام الرأسمالي العالمي لتكون قوة ضاغطة ومؤثرة على القرار في بلدان العالم الثالث .

• التأثير على الرأي العام والترويج لمفهوم الديمقراطية، بما يخدم ترويج القوة المؤثرة (الولايات المتحدة الأمريكية) كقوة وحيدة خلال هذا القرن .

• اختراق حالة التماسُك والاستقرار الوطني والاجتماعي؛ بهدف خلق عامل الضعف، واليأس لدى الإرادة الشعبية. والتأثير السلبي على الوحدة الوطنية والإضعاف منها، من خلال إثارة قضايا لشغل الرأى العام الداخلي والخارجي مثل : قضايا الأقليات، الطائفية، القوميات التي تستقبل قاطني المناطق الحدودية، وما إلى ذلك .

وتتمثل أهم وسائل الإختراق الإعلامي في:

أولاً : الحرب النفسية:

وهى مجموعة من الإجراءات المُخططة، التي تصدُر عن الأجهزة المُختصة بالدعاية لدولة مُعينة، أو مجموعة من الدول تعمل سوياً على مُخطط وهدف واحد. تهدف للتأثير على الأفكار والعواطف بما يخدم أهدافها.

وأهم مظاهرها إثارة الرعب والتوتر، والعمل بما يُشبه الحرب الباردة. كما تعتمد تلك الوسيلة على أساليب وإجراءات عديدة أهمها الإجراءات العسكرية الاقتصادية والسياسية، وهذه الإجراءات تستخدم ضد البلدان المُعادية والمحايدة والصديقة لتحقيق أهدافها السياسية والأيدولوجية من خلال التأثير على مصالح ومعنويات وأخلاقيات الشعوب المستهدفة.

ثانياً: الدعاية:

حيث تُستخدم الدعاية في التحكُم بالرأي العام، وأنماط السلوك المختلفة للأفراد والجماعات، وتختلف لغتها، وأسلوبها، وأنواعها – بيضاء/ رمادية / سوداء– حسب الهدف الذي تسعى إليه، وأيضاً حسب توجُه القائم بالعملية الاتصالية الدعائية ، وأهدافه التي يسعى إليها من تلك الدعاية .

والدعاية عبارة عن عمليات اتصالية ترمي إلى التأثير على الأفراد والجماعات، والسيطرة على سلوكهم الغريزي باتجاه يخدم أهداف مُخططي العمل الدعائي. وهنا تجدُر الإشارة إلى أن أغلبية الأنظمة لا تستخدم مصطلح الدعاية، وإنما "الإعلام"، نظراً لعلمها بأن الدعاية تترسخ عنها صورة ذهنية سيئة عند الكثيرين لإدارة المواقف الجماعية، حيث المبدأ البرجماتي الميكافيلي "الغاية تُبرر الوسيلة". فالدعاية كما نعلم تُناشد العواطف في أغلب الأحيان لا العقل، إضافة إلى اعتمادها على المُبالغة، واستخدام بعض الوسائل اللاعقلانية التي تستهدف غرس الكراهية في نفوس أبناء الشعب تجاه الشعوب الأخرى بما يخدم مصالحها.

في السياق السابق لاحظنا تهديد الإعلام المُتعاطف مع الإخوان للأمن القومي المصري ، وهو الأمر الذي قامت به بعض القنوات مثل: قناة مصر ٢٥، وغيرها

من القنوات التي كانت تُحسب على التيار الإسلامي - الحافظ والرحمة - والتي أُغلقت جميعها بعد ثورة ٣٠ يونيو .

ولكن سُرعان ما ظهرت قنوات تُشابهها في الأداء الغير مهني والذي يعرض فتاوى لا تمُت للإسلام بصلة، بالإضافة لآراء مُحابية لتوجُهات الإخوان مثل قنوات: اليرموك، أحرار ٢٥، زيتونة، القُدس، وما إلى ذلك .

إلى جانب قناة الجزيرة مُباشر مصر، والتي تُصبح وتمسي وهى تبث سمومها وأخبارها وتقاريرها المُغرضة، بهدف الإضرار بالأمن والصالح العام المصري؛ من أجل أهداف ومصالح تخُص مصادر تمويلها، وجهات أجنبية تتعاون معها.

ان دور قناة الجزيرة كان قد لمع وبرز منذ أحداث ثورة يناير ٢٠١١، وظل مُتأرجحاً وغامضاً حتى باتت الأغلبية من الشعب المصري على دراية بنواياها وأهدافها، والتي وضحت بطبيعة الحال بسبب ما تُقدمه من تقارير مُفبركة تُجسم من المواقف والأحداث، أو تُقلل منها طبقاً لأهوائهم الخاصة، دون مُراعاة أى قدر من المهنية والمسئولية الإعلامية.

بالإضافة إلى أنها طبقاً للمسئولين لا تملُك أى سند قانوني يُتيح لها العمل داخل مصر، كما أنها استحوذت أثناء اعتصام رابعة العدوية على أجهزة بث خاصة للتليفزيون المصري، وغير مُصرح للعمل بها من قِبلَها.

كما تجدُر الإشارة إلى قنوات مثل الـ CNN، والـ BBC، والـ EuroNews، والتي كانت تُحَذو في بداية الأمر حذو إتجاهات الإخوان وتدعيم آراؤهم، ولكن سُرعان ما تراجعت بعد أن أدركت أن الشعب المصري يعي تماماً مثل تلك الألاعيب، وأنه يرفُض التدخُل في شؤونه الداخلية، أو المساس بأمن البلاد القومي.

تأثير الإعلام على أجهزة الدولة :

إن المُتابع للإعلام المصري بجميع أنواعه، سواء التقليدي، أو البديل ، منذ ثورة يناير ، وأيضاً بعد ثورة ٣٠ يونيو وحتى الآن ، لاحظ أن إعلامنا المصرى أخطأ فى عدة مواضع ، تُعد خطراً وضرراً على الأمن القومى .

فقد شاهدنا على سبيل المثال ما حدث مع جهاز أمن الدولة سابقاً، وتسريب وثائقه حين تم اختراقه، والتي تم نشرها على شبكات التواصُل الإجتماعي، وتداولها من قِبَل بعض برامج "التوك شو".

وبالمثل الأخبار والوقائع التي تُسرب من باقي المنشآت الحيوية ، دون التأكُد من صحتها ، أو المُلابسات الحقيقية التي تُحيط بالحدث المُتبادل نشره ، وتداوُله بين وسائل الإعلام باختلافها.

ان الإعلام يجب أن يكون على قدر المسؤولية، بأن لا يُصرح بأى بيانات، أو معلومات حول تلك المؤسسات والمُنشآت دون أن يتم التأكُد من صحتها، أو مصدرها، أو قبل التأكُد من أن تلك المعلومات لن تضُر بالصالح العام، والأمن الوطني للبلاد .

وأن يكون دائماً على يقين أن هناك جهات مُتربصة بأمننا الداخلي، في ظاهرها تكون شرعية، وهى في واقع الأمر غير ذلك. تُتابع باستمرار كل صغيرة وكبيرة، لاستغلال المواقف في صالح أهدافها.

الإعلام والأمن القومي المصرى :

ترتبط السياسة الإعلامية بالأوضاع السياسية، والاقتصادية، والأمنية والاجتماعية، والحربية؛ أى أن الإعلام يرتبط بقوى الدولة الشاملة، ومن ثم فهو يسعى بطريق غير مباشر لتحقيق الأمن القومي، من خلال التغطية الإعلامية، ومن خلال الإسهام في بناء المواطن، وتحصينه ضد أي غزو إعلامي، أو فكرى مُعاد .

كما يقوم الإعلام بدور هام في تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين، واستيعابهم لما يدور على الساحة الداخلية، حيث يتناول القضايا الوطنية التي تؤثر في قُدرات الدولة السياسية، من خلال الشرح، والتحليل لهذه القضايا، وتعريف المواطن بأسبابها وأسلوب التعامل معها.

ويتضح مما سبق أهمية دور الإعلام المُستقل في تدعيم الأمن وإدارة الحكم، والتنمية بعد الأزمات والحروب. بالإضافة إلى دوره في دعم بناء دولة قائمة بوظائفها،

بالأخص في حالة عدم استقرار الأوضاع السياسية والإقتصادية للدولة. ولذلك يجب على أجهزة الإعلام العمل في اتجاهين:

الأول: خاص بالأخبار ذات المساس بالدولة، كالأمور العسكرية، والأمنية، والصناعة الحربية، والعلاقات الدولية، وما إلى ذلك. والتي يجب الحرص الشديد عند التناول الإعلامي معها، والرجوع فيها إلى المتحدث الرسمي المسؤول لكل جهة مُختصة بما سبق، للتأكد من صحة ما يُتداول من بيانات ومعلومات. وأن نشره لا يمس الأمن القومي للدولة.

الثاني: خاص بالأخبار والأحداث الجارية، التي لا تتطلب سوى الدقة والمهنية والمسؤولية الإعلامية في نقلها، وعرضها على الرأى العام. كما تتضح أهمية العمل على تنمية دور كلاً من :

أولاً: الإعلام الأمنى :

وهو عبارة عن مجموعة العمليات المُتكاملة التي تقوم بها أجهزة، ووسائل الإعلام المُتخصصة من أجل تحقيق أكبر قدر من التوازن الإجتماعى ، بهدف المحافظة على أمن الفرد، وسلامته، وسلامة الجماعة والمجتمع .

حيث أصبح من الضروري تدعيم مفهوم "الشرطة المجتمعية"، ومُساندة الشرطة في أدائها لدورها، من خلال وسائل الإعلام، التي يجب إدراك أهميتها ودورها في غرس المفاهيم الأمنية لدى أفراد المجتمع، وبث الطمأنينة والاستقرار من ناحية أُخرى.

بالإضافة إلى أهمية الإسراع في تدشين قناة ناطقة بوزارة الداخلية تكفُل التواصُل المُستمر والفعال بين الشرطة والشعب.

وتتمثل أهداف الإعلام الأمنى فى :

• تدعيم الانتماء الوطني والمُمارسة الديمقراطية، في إطار السياسة العامة للدولة. والتوعية بحجم المخاطر التي تطرحها تحديات المُواجهة ضد الجريمة، مع التأكيد على ضرورة التفاف الجماهير حول مؤسساتها الأمنية وتلاحمهم معها.

• تحقيق الأمن الإعلامي بمعنى انسياب وتدفق المعلومات الصحيحة للمواطن وأجهزة الإعلام عبر قنوات شرعية مسئولة. وبأسرع وقت مُمكن بما يكفُل قطع

الطريق على أية مُعالجات مُغرضة أو تأويلات، لا تحتملها الظروف الدقيقة على المستوى المحلي والإقليمي.

• التفاعل الخلاق مع الرأى العام، والمُساهمة في الارتقاء بالسلوك العام للمُواطنين في إطار حضاري، لا يصطدم مع التراث، والقيم الإجتماعية الموروثة، مما يكفُل رفض المُواطن لكل صور الوصاية الفكرية، وأساليب القهر التي تُمارسها بعض العناصر المُتطرفة داخل المجتمع أياً كانت أشكالها أو صورها .

<u>وسائل تحقيق تلك الأهداف، هى :</u>

• إتباع الموضوعية في التغطية الإعلامية للحدث. لأن الخبر الكاذب، والمُلون والمغلوط لن يمكُث طويلاً.

• إنشاء وكالات إعلامية مُتخصصة للبث الإعلامي، وذلك بغرض نشر الأخبار الصحيحة عن المجتمع، أو الوطن، ومُواجهة الصور الإعلامية المُعادية بكشف أخبارها الكاذبة، والمُلفقة.

• نشر صور حقيقية عما يقع بداخل المجتمع من أحداث وبسرعة، ونبذ سياسة التعتيم الإعلامي، لأنها تترُك مجالاً خصباً للشائعات.

• تشجيع روح النقاش والنقد، لأن اختلاف الأفكار يؤدي في النهاية إلى طرح أفكار مُتعددة، ومن ثم يتم الأخذ بأفضلها للتطبيق الفعلي.

• تشجيع الدور الرقابي لدور الإعلام، حتى يُمكن إلقاء الضوء على نواحي القصور داخل المجتمع، وطرق مُعالجتها، والوقاية منها.

• التركيز على شرح واجبات وحقوق الأفراد تجاه المجتمع، وبيان حدود التجاوزات، وجزاء مخالفتها.

• توضيح وشرح سياسات الدولة في المجالات السياسية، والاجتماعية والثقافية وسياساتها الخارجية، والداخلية وغيرها .

علاقة الإعلام بأجهزة الأمن :

ويمكن لوسائل الإعلام أن تعاون الشرطة على أداء وظائفها عن طريق :

- العمل على غرس القيم الاجتماعية، والأخلاقية في نفوس النشء والشباب ، وإيضاح دور الأسرة في رعاية أطفالها، وبيان الأثر الضار للإهمال، أو السلبية في عملية تنشئتهم، ورعايتهم .
- توعية المواطنين بأضرار السلوك الإنحرافي وأخطار الجريمة على المجتمع والفرد، بعرض النماذج المختلفة، وترسيخ مبدأ الجريمة لا تُفيد .
- حث المواطنين على احترام القانون والنظام، وتعميق الاقتناع بهذا المفهوم، وبيان أساس الحقوق والحريات في المجتمع الديمقراطي، من خلال مبدأ أنت حر فيما لا يضُر.
- الحث على نبذ العادات الاجتماعية السيئة مثل عادة الأخذ بالثأر، وإيضاح خطرها على مرتكبيها من خلال الإستمالات العاطفية والعقلانية المختلفة.
- الاهتمام بالبرامج، والموضوعات التي توضح أخطار تعاطي المخدرات وإدمانها، وأثرها على عقول، وصحة الأفراد، وخاصة الشباب.
- تبني الحملات الإعلامية التي تُساهم في التنشئة الاجتماعية الصحيحة.

ثانياً: الإعلام الحربى :

تبرُز أهمية الإعلام في مُواجهة التهديدات المختلفة التي تُحاول المساس بالأمن القومي للدولة، وكذلك من خلال إبراز دور القوات المسلحة من أجل تحقيق الاستقرار الوطني، والمحافظة على أمن وسلامة البلاد ضد التهديدات الخارجية، وأيضاً أهمية دور الإعلام الحربي من خلال التعاون بينه، وبين أجهزة ووسائل الإعلام بالدولة.

وذلك بالتعاون مع وسائل الإعلام المرئي، والإذاعي، وأيضاً المقروء ، لما لها جميعاً من دور هام ، فى حل مشاكل الجماهير والقضايا التي تتصل بهم ، من خلال تعميق إدراك الجماهير لحجم التحديات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية، والأمنية، وتوعية الجماهير بدورهم في حل المشكلات التي تواجه المجتمع.

وأيضا ضرورة دعم الهوية الثقافية، وإبراز سماتها الحضارية الإيجابية المتعلقة بالقيم والموروثات الشعبية والعادات والتقاليد. مما يصُب في النهاية في عملية دعم الأمن القومي للدولة على المستويات المحلية، والإقليمية، والوطنية.

الإعلام الحربي ودوره فى دعم الأمن القومى المصرى :

لاشك أن للإعلام الحربي دور رئيسي ومؤثر، من أجل مُواجهة القضايا الوطنية "سياسية – اقتصادية – أمنية – ثقافية"، والتعامل معها من خلال برامج مدروسة ومخططة جيداً، يؤكد من خلالها على المشاركة في تحقيق الأمن القومي. ولتحقيق هذا الدور يتم التأثير إعلامياً من خلال البرامج الحربية المختلفة التي تُبث عن طريق الوسائل الإعلامية بأنواعها .

إن الإعلام الحربي بجانب عمله التقليدي وقت الحرب، يلعب دوراً هاماً، في بناء الأمن القومي للدولة، وفي تخطيط استراتيجية لذلك؛ على أساس التفاعل مع التحديات والتهديدات المُوجهة للأمن القومي. وكيفية التصدي لها .

بجانب دوره الحالي في مُواجهة مشاكل وقضايا المجتمع من خلال الإسهام فى مناقشتها، وايجاد الحلول المناسبة لها.

بالإضافة إلى مُحاولته للتصدي للغزو الفكري والثقافي المُعادي، الذي يستهدف النيل من وحدة الوطن .

ومن ثم يجب الاهتمام بدوره، وتطويره، والتأكد باستمرار من أن هذا النوع من الإعلام يُواكب المُتغيرات الوطنية، والإقليمية والعالمية، حتى نضمن نجاحه .

وذلك على عدة مستويات أهمها :

١ – السياسى والاقتصادى:

والمُفترض فيه أن يقوم الإعلام الحربي بتعريف المُواطنين بالقضايا الوطنية التي تؤثر على إعداد الدولة سياسياً، وأسبابها وسُبل مُواجهتها، والتأكيد على ارتباط سياسة الدولة وأمنها الوطني بالسياسة العربية، والأمن القومي العربي.

كما أن للإعلام الحربي دور مؤثر من خلال دعم جهود التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني. والتأكيد على أن القوات المسلحة لا تُمثل عبئاً مؤثراً على مطالب

التنمية ؛ بل على العكس يُمكنها أن تُسهم بفعالية لتخفيف العبء عن الإنتاج الاستهلاكي للدولة ، من أجل تحقيق الأمن الغذائي الذي يُعتبر شقاً رئيسياً في بناء أمن الوطن والمواطن .

إلى جانب دور الإعلام العربي في إقناع الشعب بأن إشراك القوات المسلحة في خطط التنمية، وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية للدولة، تأتي كلها في إطار بناء الاقتصاد الوطني، وأن الدور الذي تقوم به القوات المسلحة لا يؤثر على دورها الرئيسي للاستعداد للحرب.

ويُمكن مُشاركة الإعلام الحربي من خلال حلقات النقاش والندوات عبر قنوات التليفزيون، أو من خلال شبكات التواصُل الإجتماعي على سبيل المثال، للتوعية بالمشاكل الاقتصادية التي تُواجه الدولة، وإبراز إسهامات هذه القوات في المشروعات الوطنية.

٢- الأمنى والحربى :

حيثُ ضرورة التعريف بدور القوات المسلحة في مُواجهة الأخطار الناجمة عن الجريمة المنظمة، وما إلى ذلك ... وأهمية مشاركة القوات المسلحة في هذا الدور من أجل حماية المجتمع .

إلى جانب أهمية إبراز العديد من الأنشطة الحربية، من أجل تحقيق الانتماء الوطني، والتأكيد على استعداد القوات لردع القوى المعادية.

وضرورة التعريف بحجم التهديدات المُعادية، وسُبل مواجهتها، والتصدي لها من خلال:

• تغطية الأنشطة الحربية الهامة "مناورات وتدريبات حربية ".

• إقامة المعارض الحربية وعرض نوعيات ونماذج من الأسلحة متطورة التكنولوجيا، والتأكيد على مدي استيعاب أفراد وتشكيلات أفراد القوات المسلحة لهذه التكنولوجيا.

• التعريف بمستوى الكفاءة القتالية التي وصلت إليها القوات، من خلال عرض أنشطة بعض التخصُصات .

• الارتفاع بمستوى الوعي الأمني لدى أفراد الشعب، وأساليب العدو في الحصول على المعلومات التي تؤثر على أمن الوطن والمواطن.

٣- الاجتماعى، والثقافى، والمعنوى :

حيث تقوية وحدة الانتماء الوطني لدى أفراد الشعب ، من خلال وسائل الإعلام الحربية المختلفة، للتعريف بالمناسبات، والأعياد الوطنية والتاريخية، من أجل تحقيق الانتماء الوطني. والاشتراك في زيادة الوعي الثقافي والفكري لدى المواطنين .

ويجب تناول مشكلات المجتمع التي تؤثر على الأمن القومي، والتي تؤدي إلى النيل من قدرات المواطن، وإسهاماته ودوره خاصة ما يتعلق منها بالجريمة المنظمة والإرهاب .

إلى جانب تدعيم التلاحم والثقة بين أفراد الشعب وقواته المسلحة، لإبراز الدور الوطني الذي تقوم به القوات المسلحة من أجل المُساهمة في حل مشاكله من خلال عرض بعض النماذج التي تؤديها القوات المسلحة في العديد من المجالات مثل: المُساهمة في محو أمية أفراد المجتمع، وإيجاد فُرص عمل من أجل حل مشكلة البطالة، وإعداد كوادر مهنية وحرفية لتغطية مطالب الدولة من هذه التخصصات.

كما يستطيع أن يلعب الإعلام الحربي دوراً في التعبئة المعنوية، والنفسية للرأي العام، وبصفة خاصة في المواقف والمناسبات الهامة التي تتطلب ذلك، والتي قد تكون رداً على البرامج الدعائية والنفسية المعادية .

دور الإعلام للحفاظ على الأمن القومى المصرى:

• مُراعاة التعامُل مع المؤسسات الإعلامية من مُنطلق أنها تُمثل السلطة الرابعة في الدولة . حيث الدور المحوري للإعلام، والعلاقات العامة في دعم بناء المجتمع، والفرد، والأمة، ودعم صانع القرار.

• أن يؤدي الإعلام دوراً استراتيجياً في التنمية المُستدامة بمختلف مجالاتها، من خلال اثراء سُبل التنشئة الاجتماعية السليمة، وتشكيل رأي عام على أساس قاعدة بينات تتسم بالمصداقية والشفافية.

• تفعيل دور الإعلام في تعزيز السلم الأهلي في المجتمعات، من خلال مُساهمة فعالة في ارساء دعائم الأمن والاستقرار، من خلال الأفكار والرؤى التي يتم تناولها وطرحها في وسائل الإعلام.

• أن يقوم الإعلام بتهيئة الأجواء اللازمة لحركة التنمية الشاملة في المجتمع، من خلال العمل على توفير البيانات والمعلومات للعامة والمُتخصصين، والتي تتعلق بحركة الاستثمار، والمجالات الاقتصادية المختلفة، والقوانين، وأخبار الأسهم، والبورصات، وأسعار صرف العملات .

• تنمية الدور الاستراتيجي للإعلام الاقتصادي في التنمية الشاملة وفي ربط رجال الأعمال والاقتصاد والمؤسسات ببعضها البعض، وبالمُستهلكين، والمُتفاعلين مع حركة التنمية في المجتمع. بالإضافة إلى التعريف بالقوانين والتشريعات والإجراءات التنظيمية .

• الجمع بين الأصالة والمُعاصرة، للحفاظ على الهوية العربية، من خلال خطاب إعلامي مُتزن، يتناسب مع عاداتنا وتقاليدنا.

• التزام المهنية، والشعور بالمسؤولية من قِبَل العاملين بمجال الإعلام.

• تفعيل قنوات رسمية شرعية للجهات والمؤسسات الحيوية. والالتزام بما يصدُر منها من بيانات قابلة للنشر.

• مُواكبة التطور التقني والتكنولوجي، وما ظهر من وسائل إعلامية بديلة، للتواصُل مع الجماهير، والرأى العام المُستخدم لتلك التقنيات دون غيرها.

• عدم تداوُل أية تصريحات، أو معلومات، أو بيانات أمنية أو عسكرية أو اقتصادية، دون التأكد من صحتها.

الفصل التاسع

العلاقات الثقافية الدولية

مفهوم العلاقات الثقافية الدولية وأهميتها[١] :

لم تكن العلاقات الثقافية الدولية في العصور القديمة والوسطى بهذا الاتساع والشمول والتعقيد الموجود حاليا، بل امتازت بالبطء في الانتشار والانتقال من منطقة إلى أخرى وبمحدوديتها في الزمان والمكان، إضافة إلى أنها لم تكن موجهة ولا منظمة وإنما عفوية وغير منفصلة عن غيرها من العلاقات الأخرى خاصة التجارية منها.

كان اختلاف البيئات وتنوع الموارد الطبيعية دافعا للتعارف والتعاون لاستكمال النقائص والاستفادة من تجارب الآخرين سواء بطريقة سلمية أو حربية، لذلك ركزت الدراسات الخاصة بالثقافة على التمييز والاختلافات القائمة بين المجتمعات البشرية والثقافات القديمة والحالية، غير أن الاختلاف لا يعني الخلاف نظرا لوجود ما يجمع بينها من مبادئ ومثل وبالتالي التركيز على ما يجمع لا على ما يفرق.

نشأة العلاقات الثقافية الدولية :

بدأ الاهتمام الجاد بالثقافة في مرحلة الحرب العالمية الأولى التي تركزت خلالها العلاقات الدولية في حيز جغرافي متقارب ومناخ حضاري متشابه وتيار ليبرالي سياسي غربي واحد، تجسد من خلال قوانين ومواثيق دولية وهيئات تتكفل بها كالمعهد الدولي للتعاون الفكري .

وانقطعت العلاقات الثقافية بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، وتوقفت حتى انتهائها حيث أعيد النظر فيها من جديد، فتم استئنافها برؤية جديدة وتطور كمي ونوعي، مما

(١) سكينة بوشلوح ، **العلاقات الثقافية الدولية** ،
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/

أدى إلى ظهور منظمة اليونيسكو التي كان من بين أهدافها تطوير وتشجيع وتعزيز التعاون العلمي والمبادلات الثقافية على الصعيد العالمى .
وسبب نشوء منظمة اليونيسكو إلى الويلات الاجتماعية والصدمات النفسية والدمار الاقتصادي التي أحدثتها الحروب، وكذا تنامي موجة التحرر التي ظهرت بموجبها دول لها ثقافات وحضارات مختلفة عن ثقافة الغرب، فكانت دافعا في رغبة البشرية في إقامة سلام دائم يكون أساسه ودعامته الثقافة لما لها من دور أساسي في تحقيق التفاهم والتعايش الدوليين.

وقد ظهرت في ذلك كثير من القوانين الدولية التي تشير إلى أهمية الثقافة كما هو الشأن في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الحق في المبادلات الثقافية، الأمر الذي أضفى على العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بعدا جديدا سواء كان ذلك على المستوى الدولي أو المستوى الوطني.

والاختلاف الكبير حول مفهوم الثقافة ومن ثم مفهوم العلاقات الثقافية لدى الدول الأطراف أو لدى المنظمات الدولية العامة أو المتخصصة، أنتج ظهور مفاهيم مختلفة مسايرة للانقسامات الموجودة عالميا، كالانقسام العالمي إلى شرق وغرب أو شمال وجنوب، والانقسام العالمي إلى دول متقدمة وأخرى متخلفة، مما أسفر عن عدم الاتفاق عليها أو على دورها في العلاقات الدولية .
وقد ظهرت ثلاث نظريات متباينة لكل منها أسسها وغاياتها، أولاها تتمثل في المركزية الثقافية وأساسها عنصري عرقي يولد التفاضل بين الثقافات، وقد استخدمت من طرف الاستعمار القديم والجديد على حد سواء، وهي اليوم تعود بوجه آخر تحت عبارة العولمة .
أما نظرية النسبية الثقافية فهي تدافع عن فكرة الاختلاف والحق فيه والاعتراف بالآخر المغاير منكرة وجود أي عوامل مشتركة في الثقافة الإنسانية الحالية .
وأخراها نظرية موقف التعارف وأساسها مستمد من النظرة القرآنية للعلاقات بين الناس والثقافات، وطريقة فهم الاختلاف بين الشعوب والقبائل والأمم، فالفطرة الإنسانية

واحدة من حيث الأصل ومتعددة من حيث الزمان والمكان، مما يدفع إلى التعاون والتفاعل الإيجابي مع بقية ثقافات الأجناس الأخرى لفائدة الكل .

وانطلاقا من النظريات الثلاث يمكن بحث دور الثقافة مع تبيان أهميتها وما تضيفه هي نفسها كعامل مهم في تحقيق وتعميق السلم والأمن الدوليين اللذين هما هدفان من أهداف العلاقات الدولية .

تعدد مناحي العلاقات الدولية الثقافية أدى إلى نشوء مشاكل قانونية من حيث طبيعتها وطبيعة القواعد القانونية التي تحكمها ومن حيث التمييز بينها وبين ما يقاربها من علاقات"

وتعدد مناحي العلاقات الدولية الثقافية أدى هو الآخر إلى نشوء مشاكل قانونية من حيث طبيعتها وطبيعة القواعد القانونية التي تحكمها ومن حيث التمييز بينها وبين ما يقاربها من علاقات، ومن حيث تصنيفها والمعايير الواجبة الاستخدام، سواء كانت معايير مادية أم شكلية والتي لا تتماشى كلها مع طبيعة هذه العلاقات، مما يتطلب استخدام معيار الانتماء أو الانتساب لحضارة ما من الحضارات المعروفة.

حق التنوع والاختلاف :

لم يستطع محررو المواثيق لهيئات ومنظمات عالمية متخصصة وعامة التمييز بين المبادئ والأهداف، وهذه المبادئ والأهداف منها ما يخص الثقافة نفسها ومنها ما يخص التعاون الدولي الثقافي، ومنها ما هو موجود في القانون الدولي كمبادئ أساسية عامة .

والاعتراف اليوم بحق التنوع والاختلاف يفرض نفسه كحقيقة في مجتمع عالمي يعيش فيه أكثر من عشرة آلاف مجتمع وما يقارب مائتي دولة وتوجد به ستة آلاف لغة لا يستعمل منها سوى ست وعشرين لغة لكل منها نظرتها الخاصة للعالم ونمط فريد للعيش وطرق مختلفة للباس والتفكير.

ولكون اللغة أحسن رمز ووسيلة لنقل الثقافة واستمرار الأمم والشعوب وتدعيم رصيدها من الممتلكات الثقافية تتضمنها قيم ومبادئ ومعايير وأخلاق وأدوات، فإنها تكون فجة وحساسة من حيث التأثير والتعرض للأخطار كالازدراء والعنصرية والتشويه بكل الطرق والوسائل خاصة التكنولوجية منها.

فالتلفزيون والإذاعة والأقمار الصناعية والإنترنت والفيديو والسينما وما تبثه من أخبار وبرامج تهدف كلها إلى توحيد وتنميط الثقافات العالمية في ثقافة واحدة مهيمنة هى الثقافة الغربية بشقيها اليهودي والمسيحى .

ولخطورة النتائج المترتبة عن هذا الخرق الذي لا تملك دول العالم الثالث القدرة على مواجهته، تصر في جميع اجتماعاتها ومؤتمراتها على الرفض التام لهذا التوحيد، مما دفعها إلى المطالبة بإقامة نظام ثقافي دولي جديد تكملة لمطالبها بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، كما لا تخلو اتفاقية من الاتفاقيات المبرمة على التأكيد والنص على احترام مبدأ المساواة في السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وقد أكدت على ذلك العديد من القرارات والتوصيات الصادرة من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة اليونيسكو ومنظمة الأيسيسكو[١] ومنظمة الأليسكو[٢] كمنظمات إقليمية ووطنية .

وعليه فإنه لا معنى لمثل هذه المبادئ ولا للعلاقات الودية بين الدول إذا لم تقم في علاقاتها فيما بينها باحترام ثقافاتها احتراما متبادلا، وعدم استخدام التعاون بغرض تحقيق نفوذ ثقافي وبسط أيدولوجي على حساب ثقافات أخرى .

---

[١] منظمة الإيسيسكو : تعرف باسم المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – إيسيسكو وهي هيئة دولية تعمل في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ، وهي متخصصة في ميادين التربية والعلوم والثقافة والاتصال ومقرها الرباط عاصمة المملكة المغربية وتم إنشائها عام ١٩٧٩ .

[٢] هي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وإحدى منظمات جامعة الدول العربية كهيئة معنية بالحفاظ على الثقافة العربية أسست عام ١٩٧٠ م .

كل ذلك يتطلب إيجاد وسائل وأجهزة لحماية الثقافة باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، لأن حمايتها هي حماية للإنسان في جميع أبعاده, وعدم استخدامها كوسيلة سيطرة خاصة أن المنظمات والهيئات العالمية تصدر قرارات وتوصيات وإعلانات لا تتمتع بقوة الإلزام مما يجعلها ضعيفة .

فترقية أمن وحياة البشرية واستمرارها يقتضي العمل على غرس الإحساس بالمسؤولية لدى كل الأفراد والشعوب والأمم وليس لدى الدول فقط .

والأثر السلبي لتصنيع الثقافة يتمثل في إخضاعها للتجارة كسلعة من السلع العادية رغم طبيعتها الخاصة القيمية وبطرق مشروعة وغير مشروعة، سرية وعلنية كما هو جار للقطع الأثرية والتحف الفنية التي تنهب وتسرق وتباع بأثمان بخسة، ناهيك عما تسببه من فقدان المعلومات والتاريخ، ليس تاريخ قوم بعينه بل جزء من تاريخ الإنسانية جمعاء .

أهمية القانون الدولي الثقافي :

"لابد من إيجاد فرع جديد للقانون الدولي هو القانون الدولي الثقافي، يعترف بالحقوق الثقافية ويجمعها ويقننها، كما يضع نموذجا لقائمة الجرائم المرتكبة ضد السلام والأمن الدوليين" .

لتعقد العلاقات الدولية عامة والثقافية خاصة فمن الضروري إيجاد فرع جديد للقانون الدولي هو القانون الدولي الثقافي، يعترف بالحقوق الثقافية ويجمعها ويقننها، كما يضع نموذجا لقائمة الجرائم المرتكبة ضد السلام والأمن الدوليين .

على أن يكون التعايش والتسامح والمحافظة على التنوع الثقافي وحفظ التراث المشترك للإنسانية هو المنطلق والأساس، إذ إن عمليات تدمير ونهب الممتلكات الثقافية واللغات واعتبارها من غنائم الحروب كما حدث في أفغانستان والعراق ما هي إلا تصرفات تشكل جرائم ثقافية .

وللحد من تلك الجرائم لابد من إنشاء مكتب دولي لإجراء التحقيقات حولها وتبيان علاقته بالآليات القانونية القائمة وإيجاد طريقة تحكيم عن طريق التفاوض وتحديد المسؤوليات والتعويض عن الأضرار .

هذا فضلا عن إنشاء محكمة دولية تكون بمثابة الذراع القضائية للأمم المتحدة لمواجهة الاعتداءات على الثقافة، وتكون قواعد العدل والمساواة وعدم التعسف في استعمال الحق وتحريم استخدام القوة، كلها منطلقات قانونية لها حتى تصير أخلاقا دولية ومبادئ عامة معترفا بها من طرف الأنظمة القانونية الكبرى.

وعند تطبيق الحماية في الميدان الثقافي المراد حمايته ينبغي النظر إليه ليس ككيان مادي، بل ككيان يضم ويحتوي على رموز ثقافية خالدة، هذه الحماية التي غدت من صيغ القانون الدولي وهي كقاعدة عامة مقبولة على صعيد المجتمع الدولي.

وجعل مجلس الأمن الدولي يتكون من أعضاء يمثلون مختلف الحضارات ومختلف الثقافات، أي جعلها هي الدائمة وليس الأعضاء هم الدائمين وذلك للتقليل من هيمنة وسيطرة ما يسمى حق النقض (الفيتو) غير العادل.

ولابد أن تتشكل جمعية الأمم المتحدة عن طريق الانتخابات المباشرة بواسطة الشعوب كلها، وذلك بالاستفادة من تجربة منظمة العمل الدولية والبرلمان الأوروبي.

على أن تكون مكونة من مجلسين: مجلس تمثل فيه الحكومات ومجلس تمثل فيه الشعوب وهيئات المجتمع الدولي، وذلك لتمكين مختلف الشعوب والحضارات من إسماع أصواتها تماشيا مع حرية التعبير والديمقراطية، وتماشيا مع حق التنوع والاختلاف .

الدبلوماسية الثقافية[١] :

في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت أولى مؤسسات الدبلوماسية الثقافية في فرنسا وتبعتها في هذا التقليد ألمانيا، ثم بريطانيا التي أسست المجلس الثقافي البريطاني عام ١٩٣٤، وبعدها الولايات المتحدة الأمريكية التي أسست برنامجها الثقافي الرسمي عام ١٩٣٨ ،ثم تبعهم العديد من دول العالم ،ليصبح بعد ذلك اختيار أعلام الفكر والفن كسفراء لبلدانهم أمرا تقليديا ، واستحداث دوائر للعلاقات الثقافية في إطار هيكلية وزارات الخارجية أمرا شائعا .

في حين ظهر مفهوم الدبلوماسية الثقافية الجماعية أو الدولية منذ مطلع العقد الثالث من القرن الماضي عندما انشات عصبة الأمم مركز التعاون الفكري في باريس ، وفي العام ١٩٤٥ انشات الأمم المتحدة منظمة اليونسكو التي مازالت تنسق النشاط الثقافي الدولي إلى حد الآن .

وشكلت الثقافة عنصراً هاماً من عناصر السياسة الخارجية للدول باعتبارها كيانات تعبر عن شخصية المجتمع ووجوده تتحدد بالعناصر الموضوعية المشتركة مثل اللغة والدين والتاريخ والعادات والتي قد تأخذ شكل التعبير الايديولوجي في بعض اوجهها ، وما تتركه هذه العناصر من اثر واضح على السلوك العام للدولة في صياغة قراراتها المنظمة لعلاقاتها مع الدول الاخرى التي أخذت تتفاعل فيما بينها في إطار علاقات التعاون والصراع نتيجة لازدياد وتيرة المصالح المتداخلة فيما بينها بعد الثورة التكنولوجية الثلاثية الأبعاد(المعلومات والإعلام والاتصال) التي غيرت المفاهيم المكانية والزمانية ليصبح العالم قرية صغيرة شبه مفتوحة متجاوزة على البعد الجغرافي ومفاهيم السيادة التقليدية مما جعل الدولة اقل قدرة على التحكم بتدفق الأفكار والأموال منها واليها.

لم تستغل الثورة المعلوماتية العالمية من قبل اطراف المجتمع الدولي لغرض ترسيخ القيم الثقافية الوطنية وتفعيلها في اطار السياسة الدولية المعاصرة كأداة لإحداث

(١) مُحَمَّد فاضل نعمة ، **الدبلوماسية الثقافية ودورها في تعزيز قرار السياسة الخارجية**
http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/043.html

تجانس المجتمعات من خلال انسياب المعارف وتماثل المؤسسات حسب بل استخدمت كنظام جديد للهيمنة يحفظ التباين الامبريالي القديم للدول في إطار جديد وخير مثال على ذلك الاهتمام الحكومي لدول الشمال عموما في تطوير برامج ثقافية على مستوى عالي من التقنية والامكانات المادية والبشرية تخدم بشكل مباشر اهداف التعبير عن سياستها الخارجية والتي أصبحت في عهدة الإمبراطوريات السمعية والبصرية المؤثرة عالميا والمملوكة لهذه الدول لتقديم خطابها الأيديولوجي في إطار مشوق قابل لتمرير جميع القيم والمواقف السلوكية، بشكل يؤثر على قدرة الممانعة العقلية والنفسية للمتلقي وهذا ما تؤكده الإحصائيات التي تشير إلى امتلاك الدول الصناعية المتقدمة حوالي ٩٧٪ من قيمة المنتجات الخاضعة لاتفاقية الحماية الفكرية، وهي إحدى البروتوكولات الملحقة بمنظمة التجارة العالمية، وذلك يبرز بوضوح الفجوة الكبيرة في القدرة والقوة بين الدول التي جعلت من البعض متحكم بالأفكار والآخر متلقي أو محكوم .. وهذا ما ساعد على استخدام العنصر الثقافي في السياسة الدولية كمادة للصراع في إطار مفاهيم صدام الحضارات والعولمة وفق المنظور الغربي ،التي يروج لها العديد من المفكرين والإستراتيجيين العالميين وتبنتها العديد من الدول في سياستها الخارجية لتحل محل الصراع الأيدلوجي الذي كان يحكم السياسة الدولية قبل انهيار الاتحاد السوفيتي.

وفي هذا الإطار أصبح الاختراق الثقافي المبرمج جزء من أهداف السياسة الخارجية للدول التي تتبناه ، لدعم أهدافها السياسية والاقتصادية ، ويقع على عاتق مؤسسات الدبلوماسية الثقافية مسؤولية تنفيذه وتنسيقه على ارض الواقع .. وفي المقابل لم يعد امام الدول الأقل قدرة وقوة الاعتماد على القوى الطبيعية الكامنة في داخلها والمراهنة على قوة وحصانة قيمها الثقافية لخلق المقاومة الذاتية دون التحرك المدروس لخلق مضاداتها الحيوية وفقا لطبيعة وحجم التهديد ، وبخلافه سوف تعاني هذه الدول حتما من اعراض احد المتناقضين السلبيين في بنائها الاجتماعي وهما الارتداد نحو الماضي (السلفية) أو التقليد الأعمى (الاغتراب) ، لذا فإنها لابد أن تسعى للنهوض بمشروعها الثقافي الوطني وتفعيل مفهوم أمنها الثقافي

وتعزيز آليات عمل دبلوماسيتها الثقافية التي تتعدى مجرد كونها هدفا ثقافيا- فكريا وإنما هدفا حضاريا شاملا ينطوي على جوانب سياسية ووطنية .

إن التمايز الثقافي لا يؤدي بالضرورة إلى الصراع والصدام بين المجتمعات عموما وإنما المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية العليا للدول هي التي تقوم باستخدام الثقافات كأداة مواجهة لتبرير الصراع وتغطية الأطماع التوسعية والاستعمارية، وان منهج التعايش السلمي لا يعني إلغاء مبدأ التدافع والصراع في الحركة الاجتماعية وإنما يعني استبدال تقنيات التدافع وأساليب الصراع من التقنيات العنيفة إلى أساليب سلمية تحترم الحوار والرأي العام وذلك بطبيعة الحال لن يتم إلا من خلال بناء استراتيجية ومنهجية عمل مؤسسات الدبلوماسية الثقافية باعتبارها ضرورة حتمية لاستيعاب قرارات السياسة الخارجية للدولة وتطبيقها بشكل فاعل ومؤثر مع الإدراك الواعي إن الانغلاق وتكثير الممنوعات لحماية المجتمع ليس علاجا، بل بناء قوة الوجود الثقافي الذاتي التي لا تعتمد على المقاومة حسب بل الاندفاع والفعل المؤثر من خلال الاعتزاز بالذات الوطنية الثقافية والانفتاح على الثقافات الأخرى هي العلاج الأجدى .

ومن خلال تحليل انماط الدبلوماسية الثقافية من حيث الاهداف وفقا للرؤية التي طرحناها تنقسم الدول إلى نوعين الأولى دول تحاول حماية تراثها الثقافي والمحافظة عليه من الاندثار أو الاختراق المفضي إلى التغيير السلبي والثانية دول تحاول تصدير ثقافتها وقيمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقد يجتمع الهدفين في سياسة واحدة وذلك بطبيعة الحال مرتبط بأهداف السياسة الخارجية التي تسعى الدولة لتحقيقها ومدى عوامل القوة التي في متناولها لإخراج تلك الأهداف من الحيز النظري إلى الواقع المادى ، حيث إن قرارات السياسة الخارجية للدول مرتبطة بجملة محددات ترسم صورتها النهائية أولها البيئة الخارجية بكل أبعادها وحقائقها وضغوطاتها ومؤثراتها وثانيها البيئة الداخلية التي تتبلور من خلالها الأوضاع الاجتماعية السائدة والنظام السياسي والاقتصادي وجماعات الضغط وثالثها واضعوا القرارات الخارجية ومعتقداتهم وقيمهم السلوكية ورابعها

الضغط الناتج عن الحاجة لاتخاذ قرار خارجي معين وأخيرا والاهم الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تم في إطاره اتخاذ القرارات الخارجية او المؤسسات المعنية بتنفيذها .

لذا فإن تطوير مؤسسات الدبلوماسية الثقافية بأنماطها وأشكالها المختلفة للتعبير عن سياسة الدولة الخارجية ، من خلال وزارة الخارجية أو عبر مجلس وطني للثقافة يضم كل المؤسسات الثقافية في البلد ، أصبح ضرورة لا غنى عنها وعامل من عوامل قوة الدولة الكامنة التي لابد الاستفادة منها ، وخصوصا مع غياب أو ضعف عوامل قوة الدولة الأخرى العسكرية والاقتصادية التي كانت تشغل الحيز الأكبر من واقع السياسة الخارجية كما هو الحال في العراق ، والاستفادة من الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتفعيل هذا الجانب وتطويره وفق منهجية علمية تراعي اختيار الأساليب والكوادر المناسبة والتي تعكس المكانة المرموقة التي تحتلها الثقافة الوطنية بين الثقافات العالمية .

دور الثقافة في التقارب بين الشعوب :

ترتكز رؤية اليونسكو للثقافة على أساس أن جميع الثقافات تشكل جزءاً لا يتجزأ من التراث المشترك للإنسانية، وأن الذاتية الثقافية لكل شعب تتجدد وتثرى من خلال الاتصال بتراث الشعوب الأخرى، وأنها تذبل وتموت عندما تفرض عليها العزلة (توصيات المؤتمر الحكومي الدولي للسياسات الثقافية . المكسيك . ١٩٨٢). كما ترتكز أيضاً على احترام كل الثقافات على قدم المساواة، والتأكيد على الطابع الأساسي والحيوي للذاتية أو الهوية الثقافية للمجتمعات والشعوب, وعلاقة هذه الهوية الثقافية الخاصة بالثقافات الأخرى، وبالتعاون الدوليّ.

وتعمل منظمة اليونسكو على تأكيد احترام التنوع الثقافي وتطوير العلاقات بين الشعوب ومساعداتها على أن تتفهم على نحو أفضل الأنماط الخاصة بحياة كل منها، وأنه لكل إنسان؛ ولك شعب، الانتفاع بالمعرفة والتمتع بآداب وفنون كل الشعوب .

وقد شهد التعاون الثقافي ازدهاراً سريعاً على الصعيد الدولي، كان من أهم نتائجه أن عقدت اتفاقات دولية لتعزيز التعاون الدولي، مثل اتفاقية التراث الثقافي والطبيعي (١٩٧٢) ، كما اتخذت عدة تدابير من أجل صون التراث الثقافي لمختلف البلاد مثل اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي (٢٠٠٣) ومن أجل عودة الآثار المنقولة إلى بلادها الأصلية مثل اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة قيام النزاع المسلح، واتفاقية حظر نقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي وغيرها من التوصيات والأعمال التقنينية التي بادرت اليونسكو بتجميع الرأي العالمي حوليها[١].

وتعتبر الفنون البصرية اللغة المشتركة بين شعوب العالم ، حيث تتجاوز الفوارق بين الحضارات والثقافات وآلية التفكير، فمن خلال الفن تمتد جسور التواصل والتقارب والتعارف بين الثقافات، وعليه فإن تعلم الفنون يساعد الفنان على توسيع آفاق تفكيره وبالتالي الارتقاء بقدراته الإنسانية وفنه.

وتعد الفنون مفتاح التعرف على حضارات الماضي، حيث يُعلمنا فن كل حضارة عن حقبتها التاريخية وما وصلت إليه من تطور وازدهار.

ولا تزال الفنون في الزمن المعاصر محوراً أساسيا من ثقافة الحياة، خاصة وأن مفهوم الإبداع لم يعد مقتصراً على قلة، إذ بات مطلوباً من الجميع في شتى مناحي الحياة.

والإبداع في إطار الفنون البصرية بأجمعها يتطلب أكثر من الموهبة، فما يميز المخترع عن العالم، والأديب عن الكاتب، هو الاستزادة من المعرفة والمثابرة والصبر. وعليه فإن ما يميز الفنان عن الرسام هو سعة أفق الأول الذي يتجاوز بإدراكه ومخيلته حدود العالم المحيط به، وبالتالي تجاوز اللوحة التي يرسمها حدود محاكاة ونسخ الطبيعة[٢].

1- http://004bb14.netsolhost.com/Conference/Ahmed%20Morsy.htm

٢- رشا المالح ،**الفنون تقارب بين الشعوب** ، http://www.albayan.ae/paths/art/2011-03-20-1.1405456

دور الإعلام في تعزيز الحوار بين الثقافات[٢] :

من خلال الحوار بين الحضارات في عام ٢٠٠١ أدى انبثاق إطار فكري جديد في العلاقات الدولية إلى بلورة برنامج عمل عالمي تحول فيه مفهوم الحوار إلى مبدأ ذي الأولوية في العلاقات بين الحضارات والثقافات والشعوب. ولقد سعى برنامج العمل هذا إلى وضع معايير أخلاقية مشتركة كوسيلة لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن. ويشدد هذا الالتزام على أن الحوار بين الثقافات واحترام التنوع عنصران ضروريان للنهوض بحقوق الإنسان.

ويعترف إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي اعتُمد في عام ٢٠٠١ بأن التنوع الثقافي يمثل تراثاً مشتركاً للإنسانية، ويعترف كذلك بما للحوار بين الثقافات من إمكانيات. ولقد جاء في ديباجة الإعلان أن "الثقافة ينبغي أن ينظر إليها بوصفها مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية وعلى أنها تشمل، إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة، وأساليب العيش معاً، ونظم القيم، والتقاليد، والمعتقدات".

وتم رفد هذه الاتفاقية في عام ٢٠٠٥ باتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. وتشدد المادة ٢ على التفاعل بين التنوع واحترام الحريات الأساسية إذ تقول: " لن يتسنى حماية التنوع الثقافي وتعزيزه ما لم تُكفل حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثل حرية التعبير والإعلام والاتصال، وما لم تُكفل للأفراد إمكانية اختيار أشكال التعبير الثقافي".

1- http://www.unesco.org/ar/worldpressfreedomday2009/about/the-role-of-media-in-intercultural-dialogue/

وتمتلك وسائل الإعلام القدرة على تيسير هذا الحوار بين الثقافات. فمن خلال التصدي للمواقف السائدة والمزاعم فيما يتعلق بـ"الآخرين" وهم كثر، يمكن لوسائل الإعلام أن تتجاوز التصورات النمطية الموروثة، وتبدد الجهل الذي يغذي سوء الظن بالآخرين وينمي الحذر منهم ، ومن ثم تعزيز روح التسامح والقبول بالاختلاف بحيث يصبح التنوع فضيلة وفرصة للتفاهم .

إن أحد أهم التحديات التي تواجه عملية الدفاع عن حرية التعبير – الذي غالبا ما يقف حجر عثرة في وجه التسامح والتفاهم – ينبع من التوتر الناجم عن الإساءة إلى ثقافة الآخر أو هويته أو التعرض لهما. وليست "قضية الرسوم الدنماركية" التي أساءت للرسول محمد صلي الله عليه وسلم (٢٠٠٥) التي أثارت الكثير من الجدل منا ببعيدة .

اعتمد المجلس التنفيذي لليونسكو بالإجماع قرارا يقضي بمناصرة "ممارسة حرية التعبير بروح من الاحترام المتبادل والتفاهم"، ويحث على "الاحترام المتبادل للتنوع الثقافي والمعتقدات الدينية والرموز الدينية". كما أبرز النقاش دور وسائل الإعلام في تعميق الخلاف أو في تقريب وجهات النظر ومد الجسور ين الشعوب والتعريف بها وبتاريخها بما يعزز التفاهم بين الثقافات على نحو أفضل.

إن احترام الخصوصيات الثقافية والمحافظة في ذات الوقت على حرية التعبير أمر سيبدو على الدوام بمظهر توتر يتعين مناقشته والتداول بشأنه في أي مجتمع ديمقراطي. فالكلام بصراحة، بل وبشدة أحيانا حق لنا، إلا إذا كان الغرض منه التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف. ولذلك فإن أي محاولة للحد من حرية التعبير ينبغي أن تقاس وفق هذا المعيار. ويجب مع ذلك احترام حقوقنا المتعلقة

بالديانة والثقافة. فلا يوجد أي نظام تراتبي أو هرمي فيما يتعلق بحقوق الإنسان. فحقوق الإنسان سلسلة مترابطة واحترامها *جميعا* هو بالتحديد ما يضمن للفرد كرامته.

وهناك أمر آخر بالغ الأهمية هو الاعتراف بأن التنوع الثقافي يستمد معينه من تجارب وإسهامات جميع البلدان والثقافات والشعوب. والتنوع الثقافي يعزز القيم الإنسانية ويقيم أرضية مشتركة حيث لا يمكن لأي ثقافة أن تدعي الفضل على سائر الثقافات. ورغم أن التنوع بإمكانه إثارة الفرقة والتعصب بل والعنف كذلك، فإن وسائل الإعلام إن كانت حرة وتعددية ومهنية قادرة هي أيضاً على توفير منتدى للتفاوض السلمي بشأن هذه الاختلافات .

الفصل العاشر

العلاقات الاقتصادية الدولية

مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية [١]:

تحتل العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية بالغة على صعيد دول العالم كافة إلى أن أضحت المحرك الأساسي والرئيسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول، فبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الاقتصادية التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية بل والسياسية .

ومستقبل العلاقات بين الدول يخضع تأثيرا وتأثرا بمدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي قد تكون مظهرا من مظاهر التكامل والوحدة بين الدول المنشئة لتلك العلاقات .

ولعل الأمثلة على ذلك كثيرة يقع في مقدمتها العلاقات الدولية الأوروبية والعلاقات الاقتصادية المقررة وفق معاهدات اتحاد المغرب العربي الخمس (الجزائر . تونس . ليبيا . موريتانيا . المغرب) ، كما أن دول الخليج العربي تسعى لتكريس الوحدة الاقتصادية فيما بينها بموجب ما يعرف بمجلس التعاون لدول الخليج العربي .
فالعلاقات الاقتصادية الدولية هي : دراسة للعلاقات والروابط والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية، وكذلك الشركات الدولية ، والمنظمات الاقتصادية الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولجنة العشرين، ومنظمة التجارة العالمية.

---

(١) محمد إبراهيم محمود الشافعى ، دور العلاقات الاقتصادية الدولية فى منظومة الاقتصاد القومى ، **المؤتمر العربى الخامس حول المدخل المنظومى فى التدريس والتعلم** ، مركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس ، القاهرة ، ابريل ، ٢٠٠٥ .

وتشير العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أن كل دولة تتأثر بالدول المحيطة بها نظرا لوجود علاقات بين الدول، إذ أن نجاح أي دولة أو فشلها يعتمد على قوة علاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى. وفي ظل العولمة فإن العالم كله يصبح كيان واحد، ويزيد الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لعمليات تحرير التجارة، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، وسهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية، وذلك في ظل انفتاح الدول والتقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات والفضائيات.

وتضم دراسة العلاقات الاقتصادية موضوعات على جانب كبير من الأهمية منها دراسة وإدارة نظام النقد الدولي، والأزمة الاقتصادية العالمية للديون الخارجية، وكذلك ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ونفوذها إلى دول العالم الثالث، كما يتناول الموضوع أيضا دراسة المساعدات والمعونات الخارجية وآثارها في الدول المتلقية على معدلات التنمية وعلاقات هذه الدول بالدول الدائنة.

ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية(١) :

تصنف العلاقات الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين :

١- **العلاقات الاقتصادية الوطنية :** ويطلق هذا النوع من العلاقة القانونية على تلك المعاملات الاقتصادية التي تتم داخل الدولة الواحدة وذلك إما بين أشخاص طبيعية وطنية أو أشخاص اعتبارية توصف بالوطنية .

ويطبق على هذا النمط من العلاقات الاقتصادية القانون الوطني الذي يدعى القانون التجاري ، ومن البديهي أن هذا القانون لا يطبق إلا على أشخاص محدودين وعلى علاقات قانونية معينة يعمل القانون على تبيين هؤلاء الأشخاص الذين يوصفون

1- https://sites.google.com/site/unisp21/reece

بكونهم تجارا وعلى العلاقات التي تنشأ لدى هذه الفئة وذلك بحسب شكلها أو مضمونها كما بين ذات القانون الأعمال الاقتصادية والشركات ذات الغرض التجاري مبينا الآثار القانونية المترتبة على النشاط التجاري بوجه عام .

٢- **العلاقات الاقتصادية الدولية :** ويعتبر أكثر تطورا وأكثر تشعبا من العلاقات الاقتصادية الوطنية فيوصف بالتطور لأنه يحمل معنى الإنفتاح العالمي على التجارة الدولية وبالتالي يدعو إلى البحث عن أسواق تجارية في دول أخرى غير الدولة التي انطلق منها المشروع التجاري .

وهذا النمط من العلاقات يقاوم سياسة الإنغلاق الاقتصادي على الذات ويدعو ويشجع التكامل بين الدول بالإضافة إلى أنه ينعش الحركة الاقتصادية الدولية ويتجاوز حدود العلاقات الوطنية الضيقة بأن يفتح أمامها آفاقا واسعة للرواج والكثافة مما يؤثر على الدواليب الاقتصادية ويشجع التنمية الوطنية بل ويرقي بالصناعة الوطنية والمنتجات إلى مستوى رفيع لضمان المنافسة الاقتصادية العالمية .

وإذا كانت العلاقات الاقتصادية الوطنية محكومة كلها وبدون أي إستثناء بقواعد القانون التجاري فإن الأمر ليس كذلك على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية التي توصف بكونها علاقات متحررة ومتشبعة، ولا يحكمها بالضرورة نمط تقليدي واحد ولا تخضع إلى ذات القواعد القانونية حتى ولو اتحدت مضامين تلك العلاقات أو تشابهت وتطابقت وذلك عائد إلى غياب سلطة تشريعية تسن قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية بالرغم من أن العرف التجاري الدولي قد ساعد إلى حد كبير في صياغة قواعد قانونية وأنماط للعلاقات الاقتصادية الدولية إلا أن هذه القواعد لا تتمتع بصفة الإلتزامية على عكس القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الوطنية .

خصائص العلاقات الاقتصادية الدولية :

تتميز العلاقات الاقتصادية الدولية بمجموعة من الخصائص التى تميزها عن العلاقات الاقتصادية المحلية أو الداخلية :

١- هناك صعوبة فى انتقال عوامل الإنتاج (الأرض - رأس المال - العمل) فى ظل العلاقات الاقتصادية الدولية . فعلى سبيل المثال ، تضع الكثير من دول العالم عقبات مختلفة أمام انتقال العمالة إليها من دول العالم الأخرى وذلك لكى تحد من تيار الهجرة إليها، الأمر الذى يؤثر سلبيا على فرص العمل المتاحة أمام مواطنيها ومن ثم على مدى التشغيل فى تلك الدول.

أضف إلى ذلك، أن انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى دولة أخرى قد يواجه بعض العقبات الأخرى مثل بعد المسافة بين الدولتين أو ظروف سياسية كنشوب حرب فى المنطقة أو غيرها من الصعوبات.

على النقيض من ذلك، فإن هناك سهولة نسبية فى انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة من منطقة إلى منطقة أخرى دون أن يكون هناك عقبات تحول دون ذلك.

٢- تتميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الداخلية من حيث اختلاف النظم النقدية والمالية. فالدول تختلف فيما بينها من حيث طبيعة السياسات المالية والنقدية التى تتبناها كل منها.

فهناك من الدول من تفرض ضريبة جمركية على جميع وارداتها من الخارج، بينما لا يفرض البعض الآخر ضريبة جمركية سوى على منتجات بعينها، فى حين تمتنع بعض الدول عن فرض أى ضريبة على وارداتها الأجنبية.

كذلك الأمر بالنسبة للسياسة النقدية التى تتبعها الدولة. فكل دولة من دول العالم لها عملة مختلفة يتعامل بها مواطنوها ولا يقبلون بغيرها أو بغير بعض العملات الدولية

فى الوفاء بالالتزامات المالية. وعلى النقيض من ذلك، فإن العلاقات الاقتصادية الداخلية تتميز بوحدة السياسة النقدية والمالية. فلا توجد ضريبة جمركية على انتقال السلع من منطقة إلى منطقة أخرى داخل حدود الدولة الواحدة (باستثناء المناطق الحرة).

زد على ما سبق بأن التعامل التجارى بالبيع أو بالشراء داخل الدولة الواحدة يتم من خلال استخدام العملة الوطنية للدولة دون أن يكون هناك أدنى حاجة إلى تغيير عملة الدولة بعملة دولة أخرى فى سوق الصرف الأجنبى من أجل شراء سلعة معينة كما هو الحال بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

٣- أن العلاقات الاقتصادية الدولية تتعلق بمجموعة متباينة من البشر تختلف لغتهم وتقاليدهم وعاداتهم وأذواقهم عن بعضهم البعض.

أما العلاقات الاقتصادية الداخلية فهى تتعلق فى الغالب بأشخاص وأفراد توحدهم لغة واحدة وأذواق وتقاليد وعادات متماثلة وحدود جغرافية واحدة. ويترتب على ذلك نتيجة هامة وهى أن ما قد يصلح للمواطن من سلع وخدمات قد لا يصلح بالضرورة للأجنبى.

لهذا نجد أن الدول تولى عناية خاصة لطبيعة الصادرات الموجهة للخارج حيث تتأكد من مدى جودتها ومطابقتها للمواصفات العالمية ولأذواق المستهلكين الأجانب، فى حين أن الدولة قد تهمل كل أو بعض هذه المقاييس عند تعلق الأمر بمنتجات موجهة للسوق المحلى[1].

---

(١) أحمد جامع ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٠ ، ص ٧-٩.

وعبد الله الصعيدى ، **العلاقات الاقتصادية الدولية**"،٢٠٠٤ ، ص ١٤- ٢٠.

أهمية دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية:

إن دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبارها فرع هام من فروع علم الاقتصاد لا تخلو من أهمية كبيرة.

<u>فمن ناحية أولى</u>، نجد أن هذه الدراسة تكشف للقارئ كيف يعمل النظام الاقتصادى العالمى وكيف يسير. فهى توضح فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول وكيف أن ما ينتجه مواطنو دولة معينة هو من الأهمية بمكان بالنسبة لمواطنى دولة أو دول أخرى لما تمثله هذه المنتجات من أهمية استهلاكية وإنتاجية بالنسبة لهم.

ونفس الأمر بالنسبة لمواطنى الدولة الأولى حيث يعتمدون فى معيشتهم فى جانب كبير من حياتهم على ما تنتجه سواعد مواطنى الدول الأخرى. إن فهم مشاكل الاقتصاد العالمى من ركود أو تضخم أو غيرها قد تبدو يسيرة حين يعى المرء طبيعة ودرجة تشابك الاقتصاديات العالمية.

<u>من ناحية ثانية</u>، فإنه من الملاحظ فى الواقع العملى أن أية دولة من دول العالم لا تستطيع أن تحيا اقتصاديا بمعزل عن باقى الدول الأخرى وأن تحقق لنفسها الاكتفاء الذاتى .

من هنا فإن دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية قد توضح للدولة أو للقائمين على التخطيط فيها أفضل السياسات الاقتصادية التى يمكن تبنيها واتخاذها حيال الدول الأخرى، وذلك فيما يتعلق بعلاقاتها ومعاملاتها الاقتصادية معها.

فعلى سبيل المثال، لكى تستطيع دولة ما أن تشجع صادراتها إلى الخارج يتعين عليها اتخاذ حزمة من السياسات التجارية والمالية والنقدية. ولن تستطيع تلك الدولة أن تتخذ هذه السياسات بمنأى عن الدول الأخرى بل ينبغى عليها عقد الاتفاقات

التجارية وتوحيد السياسات المالية والنقدية مع تلك الدول الأخرى حتى تؤتى هذه السياسات لثمارها المرجوة .

وتساعد دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية الدول على اختيار وانتقاء السياسات المناسبة لتحقيق أغراضها الاقتصادية المتعددة. فتبنى سياسة نقدية تقوم على تخفيض سعر الصرف من أجل تنمية الصادرات قد لا تؤدى الغرض منها إذا كان جهازها الإنتاجي لا يتسم بالمرونة الكافية.

<u>من ناحية ثالثة</u> فإن هناك علاقات قوية أكدها الواقع العملى بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادى. فالتجارة الدولية تخلق آلاف من فرص العمل وتحد من ارتفاع معدل البطالة، وتوفر الكثير من العملة الصعبة اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية. من ناحية أخرى، فإن التراكم الرأسمالى يعد أحد العناصر الهامة واللازمة للنمو الاقتصادى وقد لا تجد الدولة بدا من اللجوء إلى الخارج من أجل الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية من أجل تمويل حركة التنمية الاقتصادية، ومضاعفة عمليات الاستثمار لديها كبديل لنقص مدخراتها المحلية ورأس المال الوطنى.

أشكال تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد القومى المصري :

هناك بعض الأشكال التى يبرز منها مدى تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على منظومة الاقتصاد القومى ، ومن بين أهم هذه الأشكال :

أولا: المساعدات الأجنبية:

يقصد بالمساعدات الأجنبية قيمة المبالغ النقدية التى تقوم إحدى الدول أو المؤسسات الدولية بإعطائها لدولة أخرى سواء كان ذلك فى شكل قرض أو شكل منحة.

وفى الواقع، فإن المساعدات الأجنبية بأشكالها المختلفة تلعب دورا مؤثرا فى تنمية وتطوير الاقتصاد القومى. وتلجأ الدول النامية عادة إلى الإستعانة بالمساعدات

الأجنبية نظرا لما تواجهه هذه الدول من ندرة فى الموارد المالية الداخلية والتى تكون فى أمس الحاجة إليها من أجل تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية.

ويمكن النظر إلى المساعدات الأجنبية على أنها سلاح ذو حدين فهى قد تجلب المنفعة للدولة إن هى استخدمت فى مشروعات اقتصادية مفيدة ومنتجة سواء كان ذلك بطريقة مباشرة من خلال إقامة مصانع إنتاجية، أو بطريقة غير مباشرة من خلال عمل مشروعات يكون هدفها تحسين البنية التحتية للدولة من أجل تشجيع القطاع الخاص (الوطنى والأجنبى) على إقامة مشروعات اقتصادية إنتاجية.

أما فى حالة توجيه تلك المساعدات نحو أنشطة غير منتجة وإنفاقها على أوجه استهلاكية غير مفيدة فهنا سيكون لتلك المساعدات أثار سلبية متعددة. حيث تصبح الدولة فى وضع تبعية اقتصادية وسياسية للدول المانحة.

من ناحية أخرى، فإن ارتفاع خدمة الدين قد تجعل الدولة عاجزة عن تقديم بعض الخدمات الرئيسية لمواطنيها حيث ستوجه جزء من إيراداتها المالية إلى الوفاء بمبالغ خدمة الدين.

أما بالنسبة للمنح والتى تقدمها الدول والمؤسسات الدولية إلى الدول النامية، فهى وعلى الرغم من أنها تعد أفضل من القروض (على اعتبار أن الدولة لا تلتزم بردها) إلا أن تلك المنح غالبا ما تكبل بالكثير من القيود، بالإضافة إلى ضالة حجمها، مما يعنى ضعف تأثيرها على الاقتصاد القومى.

وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الدول المانحة لمصر ويليها ألمانيا وتحتل اليابان المرتبة الثالثة فى قائمة الدول المانحة .

ولقد وجهت أكثر من ٥٠٪ من تلك المنح نحو مشروعات زراعية وصناعية، بينما وجهت ٣٠٪ من تلك المبالغ إلى تحسين البنية التحتية مثل مشروعات الطاقة والمواصلات والاتصالات.

بالإضافة إلى ما سبق فإن تحويلات المصريين العاملين فى الخارج تساهم فى تنمية الاقتصاد الوطنى فهى تعد من المصادر الرئيسية للنقد الأجنبى.

ثانيا : الخدمات ودورها فى الاقتصاد القومى:

تسهم الخدمات الدولية بصورة واضحة فى تنمية الاقتصاد القومى وتحقيق التوازن الاقتصادى لميزان مدفوعات الدولة. وتأتى السياحة والنقل والتأمين على رأس أهم الخدمات التى تعد مصدرا رئيسيا للموارد الأجنبية لأى دولة. وفى مصر تلعب السياحة دورا مهما باعتبارها أحد الروافد الهامة للدخل فى مصر.

بالإضافة إلى كونها مصدرا للنقد الأجنبى، فإن السياحة تقوم بدور رئيسى فى خلق فرص العمل وهو ما يساهم فى القضاء على البطالة.

من ناحية أخرى، فإن خدمات النقل تعتبر مصدرا هاما للنقد الأجنبى فى مصر. وتلعب قناة السويس دورا هاما فى هذا الخصوص.

أثر الاستثمار الأجنبى علي الاقتصاد القومى المصري:

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبى :

يعرف الاستثمار الأجنبى المباشر بأنه : قيام المقيمين فى دولة معينة بتأسيس مشروعات ومنشآت اقتصادية جديدة فى دولة أخرى أو اكتساب أو امتلاك إضافى لجزء من منشأة مقامة سلفا فى دولة أجنبية، وذلك بشرط أن يكون نصيب مقيمى الدولة المستثمرة فى هذه المنشأة كبيرا وهاما.

ويختلف هذا القدر من دولة إلى دولة أخرى. فامتلاك المستثمر لما يعادل ١٠% من الشركة أو المشروع فى الولايات المتحدة الأمريكية يكفى لاعتباره استثمارا مباشرا.

ثانياً : أهمية الاستثمار الأجنبى :

يلعب الاستثمار الأجنبى المباشر دورا محوريا فى زيادة معدلات النمو الاقتصادى فى الدولة المستقبلة له.

فهو من ناحية أولى يساعد على القضاء على معدلات البطالة فى الدولة المتلقية للاستثمار المباشر. فالاستثمار المباشر يساعد على تنمية وزيادة الإنتاج مما يشجع على استخدام المزيد من عوامل الإنتاج وبصفة خاصة الأيدى العاملة وهو الأمر الذى يساعد على زيادة معدل التشغيل.

من ناحية أخرى، فإن الاستثمار الأجنبى المباشر يساعد على نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل نموا. وفى الواقع فإن ذلك يتمثل فى قيام الدولة المستثمرة باستخدام فنون إنتاجية متقدمة فى عمليات الإنتاج مما يساعد على تحديث صناعة الدولة المستقبلة.

أضف إلى ما سبق، أن الاستثمارات الأجنبية تساعد على زيادة الإنتاجية من خلال استخدام طرق وأساليب إدارية حديثة تساعد على تنمية مهارات العمال وتحسين مناخ الإنتاج.

وعن أهم الدول المستثمرة فى مصر، نجد أن الدول العربية (وخاصة دول الخليج العربى) تأتى على رأس الدول المستثمرة فى مصر ثم دول الاتحاد الأوربى وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثالث.

والاستثمار الأجنبى المباشر يساهم فى خلق فرص عمل عديدة، وهو الأمر الذى يساهم فى تقليص معدلات البطالة فى مصر. وفى الواقع، فإن قدرة الاستثمار

الأجنبى على خلق العديد من فرص العمالة يتوقف على حجم هذا الاستثمار، وأيضا على ما إذا كانت هذه الاستثمارات قد وجهت لشراء مشروعات قديمة أم خلق مشروعات جديدة.

ويمكن تبرير الحجم الضئيل لفرص العمالة التى أوجدتها الاستثمارات الأوربية والأمريكية إلى ضعف نصيبهم فى رأس المال الكلى لهذه المشروعات.

أضف إلى ذلك، أن تلك الاستثمارات قد وجهت فى جزء منها إلى شراء مشروعات اقتصادية كانت مملوكة للدولة وقائمة بالفعل وذلك فى ظل نظام الخصخصة الذى اتبعته الحكومة المصرية منذ أوائل التسعينات من القرن الماضى، ومن ثم فإنها لم تسهم فى خلق فرص عمالة جديدة إلا بشكل ضئيل. بالإضافة إلى دوره فى خلق فرص عمل جديدة، فإن الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر قد ساعد أيضا على نمو وتطوير العديد من الصناعات الحديثة فى المجالات الإلكترونية والميكانيكية، كما أنه أيضا قد أسهم فى نقل بعض الفنون التكنولوجية.

المراجع

١ – **الدكتور أسامة الغزالى حرب** ، مستقبل العلاقات الدولية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر , مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٧ ، يناير ٢٠٠٢ .

٢ – **انجى غنام** ، المحكمة الجنائية الدولية ، محكمة القرن ٢١ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٤ ، إبريل ٢٠٠١ .

٣ – **السيد ياسين** (رئيس التحرير) ٠ التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٩٠ ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩١ ٠

٤ – **الدكتور السيد عليوة** ، إدارة الصراعات الدولية ، دراسة فى سياسات التعاون الدولى ، الألف كتاب (الثانى) ٥٥ ، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ ٠

٥– **الموسوعة السياسية** ، الجزء الرابع ، الطبعة الأولى ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦ ٠

٦ – **الدكتور بطرس غالى والدكتور محمود خيرى عيسى** ، المدخل فى علم السياسة، الطبعة السادسة ، القاهرة ، دار وهدان للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ .

٧ – **جيران فى عالم واحد** ، مجموعة من المترجمين ، سلسة عالم المعرفة ٢٠١ ، سبتمبر ١٩٩٥ ٠

٨ – **الأستاذ جميل مطر** ، مستقبل النظام الإقليمى العربى ، مجله المستقبل العربى، السنة ١٤، العدد ١٥٨ ، أبريل ١٩٩٢ ٠

٩ – **الأستاذ جمال الاتاسى** ، حول التطورات فى النظام العالمى ، مجلة المستقبل العربى ، السنة ١٤ ، العدد ١٥٣ ، نوفمبر ١٩٩١ ٠

١٠ – **الدكتور خليل درويش** ، اليابان والشرق الأوسط ، مجله أوراق الشرق الأوسط ، العدد الخامس ، القاهرة ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، مارس ١٩٩٢.

١١ – **الأستاذ سيار الجميل** ، المجال الحيوى للشرق الأوسط إزاء النظام الدولى القادم ، مجلة المستقبل العربى ، السنة ١٧ ، العدد ١٨٤ ، يونيو ١٩٩٤ .

١٢ – **الدكتور صلاح عبد الرسول جمعة** ، النظام العالمى الجديد وتحديات القرن الحادى والعشرين ، جريد الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/٢/٨ ، ص ١٢ .

١٣ – **عبد الحسين شعبان** ، المحكمة الجنائية الدولية : قراءة حقوقية عربية لإشكاليات منهجية وعملية ، مجلة المستقبل العربى ، السنة الخامسة والعشرون ، العدد ٢٨١ ، يوليو ٢٠٠٢ .

١٤ – **الدكتور عبد الله الأشعل** ، الأمم المتحدة والعالم العربى فى ظل تحول النظام الدولى ، بوجمبورا ، القيادة الشعبية الإسلامية العالمية ، ١٩٩٦ .

١٥ – **كارل و. دويتش** ، تحليل العلاقات الدولية ، ترجمة **محمود نافع** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٢ .

١٦ – **الدكتور كاظم هاشم نعمة** ، العلاقات الدولية ، العراق ، جامعة الموصل ، ١٩٧٢ .

١٧ – **الدكتور محمد شعبان** ، مصر والعالم فى مطلع القرن الجديد ، جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/٢/٨ ، ص ١٢ ٠

١٨ – **محمد عبد الشفيع عيسى** ، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة من البعد القانونى إلى البعد السياسى ، مجله المستقبل العربى ، السنة ٢٠، العدد ٢٢٣، سبتمبر ١٩٩٧ ٠

١٩ – **لواء محمود خليل** ، الأمن القومى العربى والمتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٦ ، أكتوبر ٢٠٠١ ٠

٢٠ – **السفير محمود قاسم** ، السياسة الخارجية المصرية فى إطار المتغيرات الدولية فى الشرق الأوسط ، العدد السادس القاهرة ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، يوليو ١٩٩٢ ٠

٢١ – **الأستاذ محمد زكريا إسماعيل** ، النظام الدولى الجديد بين الوهم والخديعة ، مجله المستقبل العربى ، السنة ١٣ ، العدد ، ١٤٣ ، يناير ١٩٩١ .

٢٢ – **الأستاذ محمد العالم الراجحى** ، حول نظرية حق الاعتراض فى مجلس الأمن الدولى الطبعة الاولى ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٩٠ .

٢٣ – **الدكتور محمد على العوينى** ، العلاقات الدولية المعاصرة ، النظرية ، التطبيق ، الاستخدامات الإعلامية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٢ .

٢٤ – **الدكتور محمد على العوينى** ، أصول العلوم السياسية ، القاهرة ، مكتبة عالم الكتب ، ١٩٨١ ٠

٢٥ – **الدكتور مصطفى الفقى** ، مصر والولايات المتحدة طريق وتأمل ، جريدة الأهرام بتاريخ ٩ / ١٠ / ٢٠٠١ ، ص ١٣ ٠

٢٦ – **الدكتور محمود خلف** ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، الطبعة الأولى ، الدار البيضاء ، المركز الثقافى العربى ، د . ت .

٢٧ – **الدكتور محمد طه بدوى** ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، بيروت ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٧١ .

٢٨ – **الدكتور محمد حافظ غانم** ، العلاقات الدولية العربية ، القاهرة ، مطبعة النهضة الجديدة ، ١٩٦٧ .

٢٩ – **الدكتور ناصف حتى** ، الجماعة الأوروبية والشرق الأوسط ، مجله أوراق الشرق الأوسط ، العدد الخامس ، القاهرة ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، مارس ١٩٩٢ ٠

٣٠ – **الدكتور ناصف حتى** ، الشرق الأوسط فى العلاقات الأمريكية والأوروبية ، مجلة المستقبل العربى السنة الخامسة ، العدد ٣٩ ، مايو ١٩٨٢ ٠

٣١ – **الدكتورة ودودة بدران** ، دراسة العلاقات الدولية فى الأدبيات الغربية ومشروع العلاقات الدولية فى الإسلام ، المجلد الأول ، د . نادية محمود مصطفى ود . سيف الدين عبد الفتاح محرران ، أعمال ندوة العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامى ، الطبعة الأولى ، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٣٢ – **الأستاذ يوسف شرارة** ، مشكلات القرن الحادى والعشرين والعلاقات الدولية، الألف كتاب (الثانى) ٢١٨ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٦ ٠

٣٣ – أميرة عبدالله جاف، مفهوم الإعلام الأمني وأهمية دوره في المجتمع، العراق، ٢٠١٢.

٣٤ – د.محمد البخاري، التبادل الإعلامي من وجهة نظر الأمن القومي، ٢٠٠٩.

دور الإعلام في بناء الدولة والمجتمع :

http://www.aldiyarsat.net/news/129/ARTICLE/2546/2009-02-17.html

٣٥ – د. عبد الرازق محمد الدليمي، الأمن القومي والإختراق الثقافي والإعلامي: http://www.darbabl.net/nawafith/1/pages/8.htm

٣٦ – د.محمد حسين أبوصالح، التخطيط الإستراتيجي والأمن القومي: http://scdd.sudanforums.net/t13-topic

٣٧ – دور الإعلام الحربي وأثره في دعم الأمن الوطني للدولة: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/FenonElam/Elamharby/sec19.doc_cvt.htm#_ftnref1

فهرس المحتويات